

قضية

د. سعد الدين إبراهيم

في الصحافة

مكتبة
الشرق والشرقيات

قضية

د. سعد الدين إبراهيم في الصحافة
المجلد الثالث

إعداد

مركز ميريت للنشر والمعلومات

٦ ب شارع قصر النيل ت: ٥٧٥١٥٠٠ هـ. ٢٠٠٧

ميريت للنشر والمعلومات

قضية د. سعد الدين إبراهيم في الصحافة - المجلد الثالث

العدد	القائمة/المصدر	المصدر	التاريخ	رقم الصفحة
سعد وشركاء.. تاجر وترزى	صلاح قبضايا	اخبار اليوم	٢٠٠٠/٠٧/١٥	١
ابن خلدون بشكل غير رسمي		اخبار اليوم	٢٠٠٠/٠٧/١٥	٢
ابن خلدون وحكاية المليون جنيه		الأحرار	٢٠٠٠/٠٧/١٥	٣
ابحاث مركز ابن خلدون لحلف الناتو تضمنت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر	حسين عبد القادر	اخبار اليوم	٢٠٠٠/٠٧/١٥	٧
اتصالات مشبوهة لسعد الدين إبراهيم.. بحلف شمال الأطلسي	جمال عقل	الجمهورية	٢٠٠٠/٠٧/١٥	٨
الذين انقلبوا على سعد	أحمد عبد الحفيظ	العربي	٢٠٠٠/٠٧/١٦	١٠
حبس ٣ متهمين جدد.. والبحث عن ٢٠ من اتباع د. سعد الدين إبراهيم	جمال عقل	الجمهورية	٢٠٠٠/٠٧/١٦	١١
للقاهرة تتجاهل الانتقاد الأميركي في شأن اعتقال سعد الدين إبراهيم	محمد صلاح	الحياة	٢٠٠٠/٠٧/١٦	١٢
تعاون "مركز ابن خلدون" و"الناتو" في أبحاث اجتماعية وليست عسكرية	محمد صلاح	الحياة	٢٠٠٠/٠٧/١٦	١٤
الدكتور سعد إبراهيم يعترف بتظهير الشيكات لأنه أمر طبيعي	خديجة عفيفي	الأخبار	٢٠٠٠/٠٧/١٦	١٦
المجتمع المدني العربي: الحقائق الغائبة	السيد ولد أبياء	الشرق الأوسط	٢٠٠٠/٠٧/١٦	١٧
واشنطن تواصل محاولاتها للتدخل في الشؤون المصرية		الوفد	٢٠٠٠/٠٧/١٦	١٩
دفاعا عن "المجتمع الأهلي"	رضا هلال	الأهرام	٢٠٠٠/٠٧/١٧	٢٠
حكاية سعد الدين إبراهيم مع "حلف الناتو"!!	محمود بكرى	الأسبوع	٢٠٠٠/٠٧/١٧	٢٢
حبس سعد الدين إبراهيم ١٠ علاقة له بحقوق الإنسان		الأحرار	٢٠٠٠/٠٧/١٧	٢٣
سلطات التحقيق تحقق في علاقة المركز	زهير العربي	الأسبوع	٢٠٠٠/٠٧/١٧	٢٤
استمرار التحقيقات في قضية خلدون النيابة	خديجة عفيفي	الأخبار	٢٠٠٠/٠٧/١٧	٢٥
النظر في أمر حبس عدد من المتهمين في القضية	عادل السروجي	الأهرام المسائي	٢٠٠٠/٠٧/١٧	٢٦
سقوط موظفة بمركز شباب إمبابة في فخ ابن خلدون	جمال عقل	الجمهورية	٢٠٠٠/٠٧/١٧	٢٧
الكتز الذي عثر عليه سعد الدين إبراهيم في إمبابة	حسن الزوام	الميدان	٢٠٠٠/٠٧/١٨	٢٨

ميريت للنشر والمعلومات

قضية د. سعد الدين إبراهيم في الصحافة - المجلد الثالث

العدد	التاريخ	المصدر	المؤلف/المحرر	العنوان
٣٣	٢٠٠٠/٠٧/١٨	الأخبار	خديجة عفيفي	تجديد حبس منسق المشروع بالمركز
٣٤	٢٠٠٠/٠٧/١٨	عقيدتي	محمد الأبنودي	نشاط مراكز الأبحاث والدراسات بين المسموح به.. والخيانة
٤٠	٢٠٠٠/٠٧/١٨	الشرق الأوسط	محيى الدين اللاتقاني	الشخص والفكرة
٤٢	٢٠٠٠/٠٧/١٨	الشرق الأوسط	علي إبراهيم	قضايا مصرية
٤٣	٢٠٠٠/٠٧/١٨	الوفد	نجوى عبد العزيز	تجديد حبس ٣ متهمين في قضية ابن خلدون
٤٤	٢٠٠٠/٠٧/١٨	الجمهورية	جمال عقل	تجديد حبس خالد فياض وأحمد عطا وطارق حسان ١٥ يوما
٤٥	٢٠٠٠/٠٧/١٨	الأهرام - المسائي	عادل السروجي	تحقيقات موسعة في قضية مركز ابن خلدون
٤٦	٢٠٠٠/٠٧/١٨	الأحرار	عاطف فاروق	تجديد حبس موظفين بمركز ابن خلدون
٤٧	٢٠٠٠/٠٧/١٩	الوفد	سعيد النجار	تأملات في قضية الدكتور سعد الدين إبراهيم
٥٠	٢٠٠٠/٠٧/١٩	الأهالي		ضد التيار
٥١	٢٠٠٠/٠٧/١٩	الأهالي	ثروت شلبي	سعد الدين إبراهيم يدلي بأقواله أمام النيابة ..
٥٢	٢٠٠٠/٠٧/١٩	الحياة	محمد الرميحي	العالم يتجاوز حساسية الكلمات... لكن العولمة لها أظفار!
٥٤	٢٠٠٠/٠٧/٢٠	الحياة	محمد صلاح	إبراهيم: اعتقال سياسي وسارد في الوقت المناسب
٥٦	٢٠٠٠/٠٧/٢٠	الوفد	رفعت سيد أحمد	المسكوت عنه.. في قضية سعد الدين إبراهيم
٥٩	٢٠٠٠/٠٧/٢٠	الشرق الأوسط		زوجة سعد الدين إبراهيم: لم نطلب تدخل السفارة الأميركية
٦٠	٢٠٠٠/٠٧/٢١	الأخبار	خديجة عفيفي	في قضية مركز ابن خلدون: ارتفاع عدد المتهمين إلى ١٥ وحبس متهمين جدد
٦١	٢٠٠٠/٠٧/٢١	الشرق الأوسط	نجوى عبد العزيز	قضية ابن خلدون: النيابة المصرية تستدعي كاتب السيناريو علي سالم للتحقيق
٦٢	٢٠٠٠/٠٧/٢١	روز اليوسف	عبدالله إمام	حتى لا يقبض ابن خلدون.. بالدولار
٦٤	٢٠٠٠/٠٧/٢١	المساء	جمال عقل	حبس متهمين زورا ٥ آلاف بطاقة انتخابية في قنا
٦٥	٢٠٠٠/٠٧/٢١	الوفد		حبس متهمين جديدين في قضية ابن خلدون
٦٦	٢٠٠٠/٠٧/٢١	الحياة		على سالم أمام نيابة أمن الدولة غدا في إطار قضية مركز ابن خلدون

ميريت للنشر والمعلومات

قضية حد. سعد الدين إبراهيم في الصحافة - المجلد الثالث

رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	الشاتيه/المصدر	العنوان
٦٨	٢٠٠٠/٠٧/٢٢	أخبار اليوم		نيابة أمن الدولة العليا تقرر الاستعانة بخبراء مصرفين لفحص حسابات مركز ابن خلدون
٦٩	٢٠٠٠/٠٧/٢٢	الأهرام العربي	عامر سلطان	القضاء للمصري نزيه ويدرس أدلة اتهام "سعد الدين إبراهيم"
٧٤	٢٠٠٠/٠٧/٢٢	الأخبار		نيابة أمن الدولة العليا تقرر الاستعانة بخبراء مصرفيين
٧٥	٢٠٠٠/٠٧/٢٢	الأهرام العربي		مؤسسة فورد على اتصال بالخارجية الأمريكية لمتابعة تطورات القضية
٧٦	٢٠٠٠/٠٧/٢٣	الشرق الأوسط		النيابة المصرية تواجه مخرج فيلم وكتابه في إطار قضية ابن خلدون
٧٧	٢٠٠٠/٠٧/٢٣	الأخبار	خديجة عفيفي	النيابة تقرر إخلاء سبيل كاتب ومخرج فيلم "أنخل شريك وشارك"
٧٨	٢٠٠٠/٠٧/٢٣	الوفد	نجوى عبد العزيز	إخلاء سبيل مؤلف ومخرج فيلم الانتخابات في قضية "ابن خلدون"
٧٩	٢٠٠٠/٠٧/٢٣	الحياة	محمد صلاح	القاهرة: اتهام على سالم بـ "الإضرار بمصالح مصر"
٨١	٢٠٠٠/٠٧/٢٣	المساء	خالد السكران	لا أعرف أى شئ عن "ابن خلدون"!
٨٢	٢٠٠٠/٠٧/٢٣	الأمم المتحدة المسائي	عادل السروجي	إخلاء سبيل مخرج ومؤلف فيلم "أنخل شريك وشارك"
٨٣	٢٠٠٠/٠٧/٢٣	المساء	إبراهيم العزب	إخلاء سبيل على سالم ومخرج الفيلم المشبوه
٨٤	٢٠٠٠/٠٧/٢٤	الشرق الأوسط	فهمي هويدى	دفاع عن المواطن... لا الدكتور
٨٧	٢٠٠٠/٠٧/٢٤	الشرق الأوسط		على سالم يرفض توكيل محام للدفاع عنه في قضية ابن خلدون
٨٩	٢٠٠٠/٠٧/٢٥	عقيدتي	موسى حال	بشرى.. النزول بسن القبول بالمعاهد.. العام القادم
٩٢	٢٠٠٠/٠٧/٢٥	الميدان	حسن الزوام	أمريكا طالبت مصر باعتماد مركز ابن خلدون قناة سرية للاتصالات
٩٣	٢٠٠٠/٠٧/٢٥	الميدان	حسن الزوام	كم سعد الدين إبراهيم في مصر؟
٩٦	٢٠٠٠/٠٧/٢٥	الأخبار	خديجة عفيفي	تجديد حبس ٤ متهمين في قضية مركز ابن خلدون
٩٧	٢٠٠٠/٠٧/٢٥	الحياة		اتجاه إلى تمديد اعتقال إبراهيم... ومحاميه تعهد كشف وثائق تثبت براءته

ميريت للنشر والمعلومات

قضية د. سعد الدين إبراهيم في الصحافة - المجلد الثالث

رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	القائبة/المحرر	العنوان
٩٩	٢٠٠٠/٠٧/٢٥	الجمهورية		تجديد حبس ٣ من أعوان د. سعد الدين إبراهيم
١٠٠	٢٠٠٠/٠٧/٢٥	الوفد	نجوى عبد العزيز	تجديد حبس ٤ متهمين بقضية ابن خلدون
١٠١	٢٠٠٠/٠٧/٢٥	الأهرام المسماني	عادل السروجي	استمرار حبس المتهمين العاملين بالمركز وإخلاء سبيل موظف
١٠٢	٢٠٠٠/٠٧/٢٥	الأحرار		تجديد حبس ٤ موظفين بمركز ابن خلدون
١٠٣	٢٠٠٠/٠٧/٢٦	الأهالي	أحمد إسماعيل	هذا المتقف لا يقطن هنا!
١٠٧	٢٠٠٠/٠٧/٢٦	الأهالي	فريدة النقاش	قضية المناقشة
١٠٩	٢٠٠٠/٠٧/٢٧	الوفد	رفعت سيد أحمد	لماذا لا تتشأن وزارة لحقوق الإنسان؟
١١٣	٢٠٠٠/٠٧/٢٧	الأخبار		حبس مساعد شرطة قدم خاتم مركز شرطة منوف للمتهمين
١١٤	٢٠٠٠/٠٧/٢٧	الحياة	محمد صلاح	مصر: نيابة أمن الدولة تحدد اليوم مصير إبراهيم
١١٦	٢٠٠٠/٠٧/٢٧	الوفد		حبس مساعد شرطة في قضية ابن خلدون
١١٧	٢٠٠٠/٠٧/٢٨	الجمهورية		للمرة الثانية
١١٨	٢٠٠٠/٠٧/٢٨	الحياة		مصر: الدفاع عن إبراهيم ينفي الصفات الجرمية للتهامات
١١٩	٢٠٠٠/٠٧/٢٨	الأحرار	عاطف فاروق	تجديد حبس سعد الدين إبراهيم
١٢٠	٢٠٠٠/٠٧/٢٨	الشرق الأوسط		نيابة أمن الدولة في مصر تمدد حبس الدكتور سعد الدين إبراهيم
١٢١	٢٠٠٠/٠٧/٢٨	الوفد	نجوى عبد العزيز	تجديد حبس سعد الدين إبراهيم والمدير المالي لمركز ابن خلدون ١٥ يوما
١٢٢	٢٠٠٠/٠٧/٢٨	الأهرام		تجديد حبس سعد الدين إبراهيم مركز ابن خلدون ١٥ يوما
١٢٣	٢٠٠٠/٠٧/٢٨	المصور	حمدي رزق	١٥ مليون دولار لاختراق الأمن القومي المصري
١٣١	٢٠٠٠/٠٧/٢٨	الأخبار		تجديد حبس د. سعد إبراهيم والمدير المالي لمركز ابن خلدون
١٣٢	٢٠٠٠/٠٧/٢٩	الحياة	محمد صلاح	مصر: نحو محاكمة عاجلة لسعد الدين إبراهيم
١٣٤	٢٠٠٠/٠٧/٢٩	الشرق الأوسط		مصر: محامي ابن خلدون يتوقع حفظ قضية سعد الدين إبراهيم لضعب الأدلة
١٣٦	٢٠٠٠/٠٧/٢٩	الأخبار	عبد الوهاب داود	على سالم عاد من إسرائيل ليتهم الجميع!

ميريت النشر والمعلومات

قضية د. سعد الدين إبراهيم في الصحافة - المجلد الثالث

رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	القائده/المحرر	العنوان
١٣٩	٢٠٠٠/٠٧/٣٠	الأهرام المسماتي	عادل السروجي	مفاجآت مثيرة في المؤتمر الصحفي لزوجته د. سعد الدين إبراهيم
١٤٠	٢٠٠٠/٠٧/٣٠	الحياة	محمد صلاح	مصر: إبراهيم يطلب قاضيا محايدا ويقرر وقف التعامل مع النيابة
١٤٢	٢٠٠٠/٠٧/٣٠	الأخبار	خديجي عفيفي	طالبنا بتدخل جميع الجهات للإفراج عنه
١٤٣	٢٠٠٠/٠٧/٣٠	العربي	عثمان أمين	٣ مليارات دولار تمويل اجنبي للحكومة و ٣٠ مليون للمجتمع المدني!
١٤٤	٢٠٠٠/٠٧/٣٠	الشرق الأوسط		سعد الدين إبراهيم يخرج عن صمته من محبسه
١٤٥	٢٠٠٠/٠٧/٣٠	الشرق الأوسط		مشادة
١٤٦	٢٠٠٠/٠٧/٣١	الاسبوع	زهير العربي	هل هناك علاقة بين هروب "سميحة فريد" وقضية "ابن خلدون"؟
١٤٧	٢٠٠٠/٠٧/٣١	الاسبوع	محمد أبو النور	للدعوة لجلب "مستشار محايد" للتحقيق مع سعد الدين إبراهيم!
١٥٠	٢٠٠٠/٠٧/٣١	الاسبوع	احمد أبو صالح	من حصيلة البطاقات المزورة.. أودعت ١٤٥ ألف جنيه
١٥٤	٢٠٠٠/٠٧/٣١	الاسبوع	احمد أبو صالح	القاهرة أبلغت واشنطن رسميا رفضها للتدخل في قضية مدير مركز ابن خلدون
١٥٥	٢٠٠٠/٠٧/٣١	الجمهورية	إبراهيم أبو كيلة	تجديد حبس خالد فياض وتامر
١٥٦	٢٠٠٠/٠٨/٠١	الميدان	محمود الشناوي	التدخل الأمريكي مرفوض
١٥٧	٢٠٠٠/٠٨/٠١	الميدان		على سالم يتهم صحفيا بالميدان بالجاسوسية الموساد الإسرائيلي
١٥٩	٢٠٠٠/٠٨/٠١	الميدان		لا وزن لسعد إبراهيم لدى أمريكا
١٦٠	٢٠٠٠/٠٨/٠١	الميدان	وحيد رافت	لم يحدث أى تدخل أمريكي في قضية سعد الدين إبراهيم
١٦٣	٢٠٠٠/٠٨/٠١	الشرق الأوسط		المتهمة الثانية في قضية ابن خلدون بمصر تتوقع انتهاء الأزمة قريبا
١٦٤	٢٠٠٠/٠٨/٠١	الحياة	محمد صلاح	مصر: سعد الدين إبراهيم سيحاكم وفقا لقانون الطوارئ

ميريتة للنشر والمعلومات

قضية د. سعد الدين إبراهيم في الصحافة - المجلد الثالث

رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	المؤلف/المحرر	العنوان
١٦٥	٢٠٠٠/٠٨/٠١	الحياة	حازم محمد	المنظمة المصرية لحقوق الإنسان تتهم الحكومة بالسعي إلى تفويض مؤسسات المجتمع المدني لليوم.. النظر في تجديد حبس المحامي حماد
١٦٦	٢٠٠٠/٠٨/٠١	الأخبار		تجديد حبس موظفين بمركز ابن خلدون
١٦٧	٢٠٠٠/٠٨/٠٢	الأخبار		إخلاء سبيل أمين
١٦٨	٢٠٠٠/٠٨/٠٢	الوفد		محاكمة سعد الدين إبراهيم خلال أيام
١٦٩	٢٠٠٠/٠٨/٠٢	الأهالي	ثروت شلبى	مصر: خطباء المساجد ينددون بإدارة كلينتون
١٧٠	٢٠٠٠/٠٨/٠٥	الحياة	محمد صلاح	النيلبة تنهى تحقيقاتها
١٧٢	٢٠٠٠/٠٨/٠٥	أخبار اليوم	خديجة صفينى	تجديد حبس مساعد الشرطة المتورط فى قضية ابن خلدون
١٧٣	٢٠٠٠/٠٨/٠٦	الوفد	لجوى عبد العزيز	القاهرة: نيابة أمن الدولة تواجه إبراهيم بتهمة جديدة
١٧٤	٢٠٠٠/٠٨/٠٦	الحياة	محمد صلاح	مصور متقف يخرق إجماع الجماعة المثقفة
١٧٥	٢٠٠٠/٠٨/٠٦	الحياة	دلال البزرى	توجيه تهمة التخابر والرشوة
١٧٨	٢٠٠٠/٠٨/٠٧	الوفد		مصر: إبراهيم جاسوس أميركي
١٧٩	٢٠٠٠/٠٨/٠٧	الحياة	محمد صلاح	مصر: اتهام إبراهيم بالتخابر مع أميركا
١٨١	٢٠٠٠/٠٨/٠٧	الحياة	محمد صلاح	اتهام سعد الدين إبراهيم رسمياً بـ "التخابر"
١٨٣	٢٠٠٠/٠٨/٠٧	الشرق الأوسط	أشرف الفقى	أقارب المتهمين يتحدثون عن ضغوط السفير الأمريكي للإفراج عنه!
١٨٤	٢٠٠٠/٠٨/٠٧	الأسبوع	السيد جمال الدين	اعتقال سعد الدين إبراهيم
١٨٦	٢٠٠٠/٠٨/٠٧	الأسبوع		تتوربون مزيفون يتعاطفون مع (سعد الدين)
١٨٧	٢٠٠٠/٠٨/٠٧	الأسبوع	رفعت سيد أحمد	
نهاية الفهرس				

٩	٦	٧	٨
---	---	---	---

المصدر
التاريخ

٦ شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٥١٥٠٠٠ (٢٠٠)
E-mail: mari56@hotmail.com

ميريت
للنشر والمعلومات

سعد وشركاه.. تاجر وترزى

تاحت تفاصيل ما ينشر عن مركز ابن خلدون - صاحبه ومديره المسئول الدكتور سعد الدين إبراهيم - أطل الله عمره، وقبوله أن للكوكب يهك نكائين وحوادث للبحاث والدراسات ويستلزم في ذلك باحثين ودراسين يقومون بتفصيل المطلوب حسب اللزاس. ولدي كل أنواع الالتماسة التي تناسب المطلوب، ويضع على أبحاثه ودراساته الماركة المناسبة وتاريخ الصنع معه تاريخ الصلاحية وسائر العلامات التجارية التي يتطلع إليها الآزبون.

وقد رت أن أكون أحد زبائنه، وأن أكلفه بأجراء أبحاث ودراسات لم يسبق له أن أجراها، رغم أنها من النوع الذي اعتاد عليه. لكنني اشتريت تجنب «الشركاء» وأصر على عدم تأليف الأبحاث أو البيانات، لكنني سافعت له مقابلها ملايين وملايين. تشتت بالالتماسات والمصاعب والتمييز العربي والمصري، وفي أمور اعتاد عليها وتقسمتها نشرات البداية التي كان يروج بها لأوراقه ويقض «فأبها بالهيزر» وأقول:

وموجب هذه التطورات كانت الدكتور سعد الدين إبراهيم والتابعة في ابن خلدون بأجراء دراسة عن الالتماسات في إسرائيل، والفرقة المصرية والعربية هناك. وفي أن يمكن على تحديد نوع المادة التي يعملون بها «الاشكاز»، من الأصول العربية وما يعنيه «السفاري» من أبناء الشرقيين، وكيف تتعامل السلطات الإسرائيلية بأصحاب التلفز وهم جميعا من «الاشكاز» مع الأقلية المسيحية ومع المسلمين الذين هم أصحاب الأرض الفلسطينية.

وزيد دراسة عن المهاجرين الذين جاءوا من اليمن ومن أفريقيا وخمسمات لهم إسرائيل مناطق معزلة، واعتبرتهم بشرًا من الفرجة الثالثة.

وأرى أن تشمل دراسة سعد الدين إبراهيم وتابعة لائل والطل اليهودية التي تعتبر غير اليهودية أصما، ليس له مال ولا عرض، تستوجب معه دون سبب أو دفع، سوى أنه من الأميين. وعلى أضع ورجل ابن خلدون أن يوافقنا بدراسة وأبحاثيات - حقيقتية وإلغمية - عن الطوائف اليهودية في إسرائيل وإلغى بعدها ١٧٠ طائفة وملة وكيف يتعامل أبناء تلك الطائفة مع الأميين والسفاريين والعرب المسلمين والمسيحيين من الفلسطينيين وغيرهم وأكرر ضرورة أن تأتي هذه الدراسات بصورة واقعية حقيقية وليس على طريقة دراسات «ابن خلدون» عن أبناء الدولة من المصريين.

وعندما تصالني دراسات سعد الدين إبراهيم عن الشرق والغرب والالتماسات اليهودية والمسيحية والمصرية في إسرائيل فأنني سافعت له الفشل الكامل والملايين، لأنه اعتاد أن يلجس بالخلايين. بشرط عدم التزويد أو الفدية أو الاستمارة أو تخفيف القسمة والأبحاثيات وقد أعددت بالفعل للملايين المطلوبين في الاستمارة التي الدكتور سعد وشركاه.. تاجر وترزى، ولكنها ملايين باليرات الإيطالية أو الليبية أو التركية، لأن ليس بين أيدينا ملايين دولارية.

صلاح قبضايا



توفيق وسيدا ودانيدا والمعونة الأمريكية أهم الجهات التي تموله

ابن خلدون وحكاية

المليون جنيه

سعد الدين ابراهيم يعترف: نحصل على
٢٠٠ ألف دولار سنويا والحكومة

تحصل على ٢ مليار

د. أحمد صبحي منصور
أعلن انفصالي عن مركز
ابن خلدون وموقفه
من سعد الدين معروف
فهم رجل محترم

رئيس الوزراء الأسبق يراجع خطة المركز لإنشاء الأجهزة الرقابية أولاً

تواصل متابعة أمين الدولة العليا تنفيذاتها مع دعمه اللذين
البراهيم رئيس مجلس إدارة المركز التي خلصت للقرارات
الاستراتيجية الخاصة بالتمويل والبنية التحتية
بطرقه الخاصة مع دعمه اللذين في حين أن
الخطة الخاصة بالتمويل والبنية التحتية
سعد الدين إبراهيم رئيس المركز أكد في مقابلة صحفية
وأنه يعمل على تحقيق من أهدافه وخططه الخاصة
التمويلي بجميع أشكال الحكومة والقطاع الخاص
الاستراتيجية وأن المركز يعد خطة استراتيجية للدولة
الاستراتيجية والبنية التحتية للمركز في مصر
المركز يدفع ضرائب تصل إلى ٢٠ ألف جنيه سنوياً.

وبالإضافة من المركز يحصل على ٢٠٠ ألف دولار في حوالي
مليون جنيه سنوياً.. وفي السنوات القادمة تتناقص قسماً
التمويل الاجنبي لمركز الحق خلصت كأحد الاتهامات التي
تتعلق فيها التغطية العامة مع دعمه اللذين إبراهيم
ومعها من حيثيات التفتيشات الأمنية التي تجري حالياً
فإن المتابعين نشاطه الحق خلصت وحشواً حقوق الإنسان
رغم خلاف بعضهم مع دعمه اللذين إبراهيم إجماعاً على أن
قضية التمويل الاجنبي تشتت مئاهاً.. لأن المركز يعلق عن
الجهات المالحة، وإبعاده منشورة ومتاحة للجميع، ويحرص
سعد الدين على اظهار رسم الجهة المانحة للأبحاث حتى لا
يتترك مساحة لهواة اختلاق المواقف واسطناع البطولة

داخل مركز ابن خلدون واجهنا
 هده الباحثين - طلب منا عدم كتابة
 اسمه نظرا لخاصية اللجوء حاليا -
 على استعدادهم للامانة لولا ان على أي
 سؤال مهما كان قاسيا او موحدا.
 لايتنا ذلك نال السكوت او فرصة
 لاجابة عن عبارات شوك خفي حقيقة
 نكوننا. سقته عن تهمة التخابر
 توجهها القنبلة للذكور سعد
 وابيتك. وبال صحتي من انضعل.
 خابر ايه. لانا يقوم تخابر. انا

● ولكن بأسوأ التبنية.
ان الذي يفتح يستطيع ان ي
على الطرف المتلقى عنوان ال
وطريقة معالجته وربما اهدا
● هذا الكلام فيه راحة
مستحبة. والباحثون داخل
وخارجه يظنون ان ابحاثهم
وايست سرية وبالتكاف، فدا

جذ اتهامات مطاطة

اتهامات مطاطة

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----

وفي نفس إطار المواجهة سجلنا الدكتور أحمد صبحي منصور الباحث بالمركز ومدير رواق ابن خلدون والذي يعتبره البعض الرجل الثاني في المركز عن التمويل الاجنبي للمركز فقال: الحكومة ايضا تحصل على مساعدات اجنبية. وفيما يتعلق بشخص فلانا اعطى كياهت في المركز من خلال تعارف بني وبين الدكتور سعد. وامارس اهتماماتي العامة من خلال دراسة التراث الاسلامي ومحاولة تنمية الفكر الاسلامي من الشروقات والاساطير التي علقت بالفكر

الصحيح، يطاول ٤ سنوات ونصف،
تتبع عقدنا عشرات الندوات برواق ابن خلدون واستمعنا فيها كافة التيارات الفكرية والسياسية ولا اخفي ان بعض شيوخنا كانوا يهاجمون سعد الدين ابراهيم بحفظ شديد، وكان الرجل للامانة يتحمل النقد ويقبل الهجوم عليه طالما كان مستندا الى الكار حقيقية.
وعلى كل حال فلانا ارى ان الاتهامات للمجهة للدكتور سعد مطاطة مثل الاتهامات السياسية، وطبعاً لا استطيع التعليق على التحقيقات التي تجري في الانهاية حاليا، وشخصيا فقد انفصلت عن المركز، واعلن انني سافتتح مكتباً خاصاً لبياناتي وبراساتي.. ورومى واحم فلان ندوة الثلاثاء ٤ يوليو ٢٠٠٠ ستكون الندوة اللغاة لان الرواق اغلق ابوابه.

ويواصل صبحي منصور: بصراحة، لسانتي قروث منذ عدة شهور ان استقل وابعد عن ابن خلدون وهناك شهود على صدق كلامي، وبالفضل بدأت في تأسيس مكتب، وابسج فلانا علاقة بين انفصالي من ابن خلدون والتحقيقات مع سعد الدين ابراهيم. واخيرا والكلام مازال لصحبي منصور فان حكاية التمويل الاجنبي تشير ازمة للمركز لانه يضتار موضوعات جادة تغير خلافا البعض بسميها قضايا شائكة، وهي كذلك بالفعل، وبالتالي فان الاضواء تسلط علينا ورغم ان المركز قدم ابحاثا كثيرا ذات قيمة الا ان مساحة للتدوير الاجنبي ظلت هي الشغل الشاغل من يشتغلون معه في الرأي.

أبحاث مركز ابن خلدون لحلف الناتو تضيئت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر

كتب حسين عبد القادر:

«الناتو من خلال عقد موقع بنى المركزين بنور بعضها حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في مصر. ومن المنتظر قيام النيابة بالجراء تفتيش جديد هذا الاسبوع المركز ابن خلدون بحثا عن مستندات جديدة في ضوء فحص المستندات السابقة وكذلك لفحص أية أوراق تكشف عن باقى الجهات التي كان يتعامل معها والتكشف عن نوعية الأبحاث التي يجريها لصالحها. كما ستطلب النيابة البحث عن أية مراكز مالية أو حسابات بنكية أخرى غير معروفة حتى الآن مما يلبي في التفتيشات حاليا. وترجع أعمال التفتيشات حتى الآن لحتمال إمكانية استمعاء د. محمد الدين من السجون ومواجهته من جديد بما ستكشف عنه المستندات وأقوال الشهود هذا الاسبوع.

يتبع المستشار ماهر عبدالواحد النائب العام نتائج التفتيشات في قضية سعد الدين ابراهيم مدير مركز ابن خلدون من خلال التقارير التي تلحقها النيابة إليه أولا ماول. وقد تقدر استمجال النيابة التي تعاملت مع المتهمين والمركز لأرسال حساباتهم المالية لتابعة حجم وحركة تمويل الأموال إليها يكاف فريق التفتيشات منذ انتهاء جلستي التحقيق ومصور قرار تجديد حبس د. سعد الدين وبأنية عبدالقادر علي فحص وتعديل باقى الأوراق والمستندات المضيئة في التفتيش الثاني للمركز. وتنتشر التفتيشات إلى أن الأبحاث للنيابة مؤخرا أشارت إلى تعاون المركز مع مركز أبحاث حلف شمال الأطلسي

٧ ساعات من التحقيقات تكشف

اتصالات مشبوهة لسعد الدين إبراهيم..

بحلف شمال الاطلسي

أمن الدولة يبحث عن متهمين بالتزوير.. في الشرقية وقنا

كشفت ٧ ساعات من التحقيقات مع د. سعد الدين إبراهيم مدير مركز ابن خلدون وجود اتصالات مشبوهة بين المركز وحلف شمال الاطلسي.

جمال عقل - انقصار النمر

إن هذه الاسوال متمايل معلومات قدمها لجهات اجنبية.

تواصل مباحث أمن الدولة البحث عن اثنين من المتهمين بتزوير البطاقات الانتخابية في الشرقية وقنا وهما ابراهيم كمال وصالح سمير، تنظر نيابة أمن الدولة قلعيا غدا باضرااف المستشار هشام سرايا الحامى للامام الاول تجديد حبس المتهم خالد فياض مسئول التربية السياسية في مركز ابن خلدون.

واجهت النيابة د. سعد الدين ابراهيم بالسندات التي عثر عليها داخل مركز ابن خلدون والتي تثبت تقديمه معلومات سياسية وعسكرية واقتصاصية واجتماعية عن مصر للظمة حلف شمال الاطلسي وغيرها من المنظمات والجهات الاجنبية لكنه اكد ان ذلك مجرد عملية تبادل ابداات. قامت النيابة بمواجهته بأرصادته في البنوك المصرية والاجنبية وينوك بعض الدول العربية مثل البتراء، الأردنى والاملى السعودى وباركايز الدوى فرع جنيف لكنه اكد انها جماعات الخاصة فى حين تؤكد السندات



هلال وكيلي اول الثبابة بمواجهة خالد فياض بالتوال
نادية عبدالنور المدير المالي والاداري بالمركز والتي
اتهمته بالتواطؤ مع د. سعد الدين ابراهيم في تزوير
البطاقات الانتخابية وكشوف الناخبين والحصول
على اموال من المنظمات والهيئات الاجنبية مقابل
تسليمها باثبات ومعلومات مغالطة للحقيقة عن
الانضمام للعمركية والامنمية والاقتصادية
والاجتماعية في مصر.

تقدم للحامى عن خالد فياض بمكررة للثبابة
لاخلاء سبيله بصفتة شاهدا في القضية.
من جهة اخرى تبدأ التحقيقات في وجود علاقة بين
مركز ابن خلدون ومركز حقوق المرأة الذي ترأسه نهار
ابو الحمصان زوجة حافظ ابو سعده رئيس منظمة
حقوق الانسان في مصر. قالت مصادر علمية ان
مديرية المركز اوقعت عددا من السيدات اللاتي يعترضن
الترشيح لمعضوية مجلس الشعب الى اللاتيا منهن
سيدات من الترفيقية والتهابية والبعيرية والقاهرة.



سعد الدين ابراهيم

يقوم فريق التحقيق الذي يضم هشام بدوي وش
نهاية امن الدولة للمبا واشرف المشماوى واشرف

الذين انقلبوا على سعد



احمد
عبد الحفيظ

عجبتني في الدكتور سعد الدين إبراهيم ممارسته القوية لحقه في الاختيار وهو ما يدع شئ الآن، لقد كان الرجل ضمن مجموعة كبيرة من الذين ولدوا - سياسيا - في أحضان ثورة يوليو في الستينيات، وأخذ أصبح الكثير منهم من رجال الحكم اعتباراً من السبعينيات مثل كمال الجنزوري وعاطف عبيد وأسامة الباز وغيرهم لكنه أثر أن يكون من معارضى الحكم في تلك الفترة الصاخبة، وبعد رحيل السادات أصبح من المجموعات التي أحاطت بنظام الرئيس مبارك وترفعوا من حوله وأصبحوا نجوم المجتمع في كثير من محافل السلطة والمال والأعمال.

لكن الرجل عمل مرة أخرى حقه في الاختيار، واختار طريق الدعوة للمجتمع المدني وحقوق الإنسان وغيرها من أفكار المولة الجديدة، صحيح أن الرجل أخذ كثيراً في ممارسة هذه الاختيارات، وربما وصلت أخطاؤه في الممارسة لدرجة الخطيئة، أو حتى تعدت الخطيئة إلى تخوض الجرمية ولكن علينا أن نتذكر أن الرجل لو كان من أولئك الذين لا يؤمنون بمسئلتهم الإنسانية في الاختيار، لكان الآن - شأن الكثير من زملائه - جالسا في مقاعد الوزراء، وهما كان ما حققه الرجل نتيجة ممارسته الخائفة هذه لا يساوي شيئا فيما كان سوف يحققه لو أثر السلامة وأمتنع عن ممارسة الإزعاج، ولعل انتصار التيار القومي صاحب الحق الوحيد في الهجوم على الرجل بل وحتى اللامعة فيه فهم الذين أشبعوه رفضاً وهو مطلق الحرية والفرقة والبلش، وتعاملوا مع نشاطاته على أنها جرائم، ومع شخصه على أنه «مسجل خطر» وأجبر مؤلف «العروة» التي ادانت سعداء دين اللامعات فيه، أما الذين انقلبوا على الرجل سيداً وفتحوا بعد أن أصبح حبيب الأسوار، وقد كانوا من قبل يحيطون به، ويسعون إليه، ويوطنون من تصرفهم بالعمل معه، ويحققون من وراءه منافع

الإدانة بأثر رجعي

احمد شؤاد نجم، مظفر النواب، أمل نفل، نجيب سرور، هؤلاء هم شعراء الرفض والتحرير، وعلى أنفاسهم وإلى لهيب كلماتهم المؤيدة انصهر وجدان أجيال عديدة من شباب الوطن منذ مطلع السبعينيات، ولعلنا لا نحتاج إلى إيراد أية نماذج من هذه الأشعار

المعرفة لدى أغلب القراء..

هذه الأشعار رددناها في الجامعة، ثقافات وأغان، وأخذناها معنا إلى التظاهرات والتجمعات التي نواجه فيها بعد تخرجنا من الجامعة، ثم تم طبعها في اشربة بمعرفة حزب التجمع الذي تولى بيدها وتوزيعها من خلال مفكراته، وهي أشعار لا تسب عقائد أحد، ولا تهاجم السياسة، الذي كان حزب التجمع يلق على رأس التهمين بها في تلك الأيام. والآن أصبح حزب العمل وجريته متهمين بالتحريض والإثارة واستخدام لغة غير لائقة واتهامات بالثقة في حق السادة الوزراء، وهو اتهام تشارك فيه جهات عديدة وأشخاص متعددين بينهم من كانوا يتغنون بالشعار نجم وإمام، ويتولون طبعها وتوزيعها مع غيرها من أشعار نفل والنواب وسرور. فهل نشتر مشاركة هؤلاء في اتهام حزب العمل وجريته بمثابة نقد ذاتي لمماراتهم السابقة وإدانة بأثر رجعي لذلك التواويل والأغاني والأشعار الجميلة!!!

متابعة لمركز ابن خلدون «المشبو» - حبس ٣ متطهين جديد .. والبحث عن ٢٠ من اتباع د. سعد الدين إبراهيم

كتب - جمال عقل وانتصار النمر :
تواصل نبياة أمن الدولة العليا بأشراف
المستشار هشام سرايا المحامي العام الأول
تحقيقاتها في قضية مركز ابن خلدون . أمر
فريق التحقيق الذي يضم هشام بدوي رئيس
النيابة وأشراف المشعراوي وأشراف هلال
وكيلي أول النيابة أمس بحبس ماجة أبوويه
عوض عبده وأبراهيم عبدالنعم المتعاملين مع
هيئة دعم الناخبين ومركز ابن خلدون ١٥
يوماً على نمة التحقيقات بهم الاشتراك في
توزيع كشف الناخبين والمرشحات للعضوية
مجلس الشعب في دورته المقبلة والحصول
على رشاى.

كما أمرت النيابة بأشلاء «سبيل وردة على
بامى موظفة الشؤون الإدارية بهيئة دعم
الناخبين» هداة أثناء نظر قرار تجديد
حبسها أول أمس بعد حبسها ١٥ يوماً.
طلبت النيابة استدعاء ٢٠ آخرين من
المتعاملين مع الهيئة هداة ومركز ابن خلدون
من مختلف المحافظات بعدما كشفت
التحقيقات التي يتابعها المستشار ماهر
عبدالواحد النائب العام عن تورطهم في

كشوف الناخبين وأوراق الدعاية الانتخابية
للخامسة بهيئة دعم الناخبين.
انتهت التحقيقات تورطه في جميع الجرائم
التي ارتكبها رئيس مركز ابن خلدون دسعد
الدين إبراهيم الذي استغله في عمل أبحاث
وتجنيد باحثين ومنوبيين في أعداد أبحاث
عن الظروف الاجتماعية وانتخابات مجلس
الشعب المقبلة . وكشف التحقيقات عن تكليف
خالد فواى بالسفر إلى محافظات الوجه
البحرى لتجنيد مندوبيين والحصول على
تأشيرات مقابل « جنيهات لكل بطاقة انتخابية.

استخراج طاقات انتخابية مزورة وتقديمها
لمركز هيئة دعم الناخبين.
وما زالت التحقيقات تكثف عن الكثير من
الفاحات بعدما تحول خالد أحمد فواى
مدير التوعية السياسية بمركز ابن خلدون من
شاهد إثبات إلى متهم أصلى في القضية
وبعدها تبين صحة توقيعاته على شيكات
الذعامات للثانية بمركز ابن خلدون وهيئة
دعم الناخبين المصرية هداة والمصادرة
لصالحه من الاتحاد الأوروبى وإثبات علاقته
من بقية المتهمين المحبوسين في جرائم توزيع



القاهرة تتجاهل الانتقاد الأميركي في شأن اعتقال سعد الدين إبراهيم

□ القاهرة - محمد صلاح

❏ قبول الهجوم الإسرائيلي
الحضاد على الحكومة المصرية في
أبان اعتقل رئيس مجلس أمن
خلدون للدراسات الاقتصادية،
الدكتور سعد الدين إبراهيم
بجناح رسمي، تماماً مثلما
في القاهرة على اعدام الضغوط
التي مارستها جهات أمريكية عدة
على القضاء على إبراهيم بداية
من الشهر الجاري، وواصلت نيابة
الشرطة العليا التحقيق مع
مستهمي من القضية من دون
الانكشاف إلى المحاولات الأمريكية
التي تهدف إلى إغراق ملف
القضية أو على الأقل مواصلة
التحقيقات من دون احتجاز
المواطن الإسرائيلي، سعد الدين
إبراهيم.

وكان الماطق باسم الخارجية الأميركية وبشتارد باونشر وصف في بيان قصير القاد عقب تنفيذ النيابة فترة الحبس الاحتياطي لإبراهيم ١٥ يوماً أخرى أول من أمس الاعتقال بأنه قضية «تعلق بحقوق الإنسان وليست حالة قضائية» معتبراً أن إبراهيم، لم يرتكب مخالفة قانونية.

وبدا ان اشغال المسؤولين
المصريين على المستوى السياسي
يعالجونه النفاذات الى افريقيا
حكم المحكمة الدستورية العليا
بإبطال قانون ممارسة الحقوق
السياسية ساهم في تزايد
الاجساد بتجاهلهم ردود الفعل
الأميركية لفرضها في قرار
التصديق كما حال دون تمكن
السياسي الأمريكي في القاهرة
دانيال كيرتز من مواصلة

جبهه واتصالاته مع المسؤولين المصريين، سعياً وراء إقناعهم بإطلاق رئيس مركز ابن خلدون. وتوقعت مصادر مصرية صدور رد مصري غير تصريح لواء المسؤولين في وقت لاحق، حتى لا يبدو الأمر في حال صدور بيان رسمي سريع على أنه يستحال على الطرفين في شأن قضية ما زالت تحت تحقيق أممية النيابة. ولقحت المصادر إلى أن التحقيقات التي جرت حتى الآن لم تنطرق إلى أي تضامن حقوقي مأساوس معركتي ابن خلدون. أو ربما أنه ما تركزت على سلطات جهات قضائية بينها مركز أبحاث حلف الأطلسي (الناقص) وحصوله على موافقة منها بطرق غير قانونية.

١٥		المصدر
٩	٧	التاريخ

٦ شارع نصر الدين
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس : ٥٧٤١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: meri156@hotmail.com

ميريت
للتنشروالمعلومات

واللتزوير في محركات رسمية وارتكاب مخالفات مالية تتعلق بشتات المركز والهيئات المتعاملة معه، وهي أمور وردت في شأنها نصوص في قانون العقوبات المصري. لكن فريد الديب محامي ابراهيم الذي حضر معه جلستي التحقيق الأربعاء والخميس الماضيين وصف القضية بأنها سياسية بالدرجة الأولى، مستغرباً اتهام موكله بالتعاون مع «الناو» (راجع ص ٥).

ومنذ القبض على ابراهيم صيدت موائل المسؤولين المصريين في اتجاه تأكيد عدم التدخل في شؤون القضاء ورفض وزير الخارجية السيد عمرو موسى استخدام لفظة «صفوف» لوصف الفحركات الاميركية في شأن القضية، مؤكداً ان مصر لا تقبل بالصفوف.

وعلى صعيد التحقيقات اخضعت النيابة أمس متهمين جددًا في القضية للتحقيق، واطلقت مساء السيدة نجاح حسن بعد نحو ٥ ساعات استمعت خلالها إلى أقوالها في شأن تهمة تلقيها أموالاً من جهات اجنبية بصورة مخالفة للقانون من خلال عملها مع سعد الدين ابراهيم في هيئة «نعم الناخبات» المعروفة باسم «هدى» وأقررت النيابة استكمال التحقيق مع التهمة اليوم.

محامي سعد الدين إبراهيم له الحياة:

تعاون "مركز ابن خلدون" و"الناتو" في أبحاث اجتماعية وليست عسكرية

□ دافع المحامي فريد الديب عن موكله رئيس «مركز ابن خلدون» للأبحاث الاجتماعية، سعد الدين إبراهيم معتبرا أن قضية إبراهيم سياسية، وأن البحث الذي طرّقه منه الحلف هو بحث اجتماعي وليس عسكرياً.

□ القاهرة - محمد صلاح

تختلف عن تلك المدونة في العقود بين مركز ابن خلدون والجهات الأخرى إذ ينص على أن يقوم المركز بأعداد أبحاث اجتماعية عن تصورات لما يمكن أن يكون عليه سيناريو التعاون بين أوروبا ومنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط بعد حلول السلام في العام ٢٠٠٦.

وقال إن موكله «لم يكن انتهى من عمل البحث وإنما كتب مسودة له تضمنت تصوراتاً لأربعة سيناريوهات الأول عربي والثاني إسلامي والثالث شرقي الأوسط والرابع يتعلق بصوفا البحر المتوسط وأضاف إن إبراهيم تذكر في التحقيقات أنه رجح أن تجري الأمور في المستقبل وفقاً للسيناريو الأخير، وأنه رأى أن السياسة المصرية حالياً تتم وفقاً لذلك السيناريو مستشهداً بنواقيع على مشروع شراكة مع الاتحاد الأوروبي.

«أضاف المحامي أن موكله رد عندما سئل عن مصيب تعاونه مع مركز أبحاث ناتو بالقول «إن المسؤولين هناك يطعمون على كل الأبحاث التي تجري في شتى أنحاء العالم في شأن الأمور التي تهتمهم وهم كانوا أطلعوا على بحث قديم كتبه سعد الدين إبراهيم في العام ١٩٧٥ في مجلة

■ وصف السيد فريد الديب محامي إبراهيم القضية بأنها «سياسية» وكشف عن وقائع التحقيق الذي جرى على مدى يومين نهاية الأسبوع الماضي مع موكله، ونفى أن يكون بين الوقائع أي شيء عن علاقة موكله بإسرائيل أو إسرائيليين. واستغرب تقارير صحافية تحدثت عن توجيه اتهامات إلى إبراهيم تتعلق بتسويق بين «مركز ابن خلدون» ومؤسسات أو جهات إسرائيلية، مؤكداً أن النيابة استبعدت تهمة مخالفة الأمر العسكري الذي صدر العام ١٩٩٢ في شأن حظر جمع التبرعات بعد ما تبين أن المركز أسس وفقاً لقانون الشركات ولا يتعلق التبرعات وإنما يحصل على أجور نظير الأبحاث التي يقوم بإعدادها إصلحة الجهات التي تتعامل معها.

وتشرح الديب علاقة موكله بمركز أبحاث حلف الأطلسي (الناتو) وقال له الحياة: «هناك عقد اتفاق بين مركز ابن خلدون ومركز أبحاث ناتو قديمته والسلطات في النيابة على أنه دليل أدلة في حين تبين أن العقد يتضمن بنوداً بين الطرفين لا

رقم الكتاب			
٩	٠	٠	٠
١	٦	٧	١

المصدر

التاريخ

٦ شارع نصر النيل

القاهرة، مصر

تلفون / فاكس ٢٠٧١٥٧٥١٠٠٠

E-mail: mari56@hotmail.com

ميريت

للنشر والمعلومات



حين أنها لا تكلف سوى جنيه واحد

تستأنف نيابة أمن الدولة العليا في مصر في وقت لاحق تحقيقاتها مع إبراهيم الذي يقضي فترة اعتقال احتياطي على ذمة التحقيق في قضية أتهم فيها مع باحثين ومثاعلمين مع المركز. ويتوقع أن تواجه النيابة إبراهيم في الجلسة المقبلة ببقية الأدلة المقدمة ضده. وتبذل أجهزة الأمن جهوداً لتوقيف خمسة متهمين آخرين صدرت قرارات من النيابة بتوقيفهم في القضية.

وعاد إلى القاهرة أمس الكاتب علي سالم ألياً من إسرائيل بعدما شارك في ندوة نظمها جامعة تل أبيب عن «الأب في دول البصر المتوسط» ويتوقع أن يمثل سالم في وقت لاحق أمام نيابة أمن الدولة باعتباره شاهداً أميدلي بالقوالة عن فيلم «انخل فريك» شاركه الذي كذب السيناريو له بناء على اتفاق مع إبراهيم ضمن مشروع يقبضه المركز بتمويل من الاتحاد الأوروبي.

وكانت النيابة اعتبرت الفيلم دليل إدانة ضد إبراهيم. وتنفق سالم أن يكون ناقش مع مسؤولين إسرائيليين قضية إبراهيم أو أن تكون السلطات تعرضت له عند مغادرته مصر، أو عودته إليها. لكنه ذكر أن أعضاء في جماعة «السلام الآن» الإسرائيلية أثاروا القضية أثناء حديثه معهم وأوضح أنه لم يتلق بعد ما يلزم استدعاء النيابة له.

سيكيوري، عن مستقبل الأوضاع في العالم من مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وتابع إبراهيم في التحقيقات «جاءت تصوراتي وكأنني أقرأ الأحداث، فرأى المسؤولون عن مركز أبحاث ناتو أنني محل جيد فقررنا الاستفادة برأيي في ما يمكن أن تكون عليه الأوضاع العام المقبل. إنهم مهتمون بتتبع دول البصر المتوسط وشمال إفريقيا لتكون الحلف يعتقد أن تفادي وقوع صراعات مسلحة فيها كما حدث في مناطق أخرى مثل إقليم كوسوفو أو البوسنة والهرسك سيجنبهم مشاكل جمة كما أنهم يعلمون أن حل مشاكل المنطقة يساهم في منع الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا».

وتناول الديب مسأله في التحقيقات في شأن البطاقات الانتخابية المزورة وقال إن موكله نفى صفة بها واطلع النيابة على نص الاتفاق بين «مركز ابن خلدون» والاتحاد الأوروبي في شأن مشروع المشاركة الانتخابية. وظهر أن الاتفاق لا يلزمه تقديم بطاقات انتخابية واتهم مدير المشروع في المركز الباحث خالد فياض بأنه مسؤول عن تلك البطاقات. وكان فياض ذكر في التحقيقات أن إبراهيم أجبر المثاعلمين في المركز على تزوير البطاقات على أساس أنه يحاسب الاتحاد الأوروبي على أن تكلف الواحدة منها ستة جنيهات في

الرقم	
١٦	٧

المصدر

التاريخ

٦ شارع نصر الدين

القاهرة، مصر

تليفون / فاكس: ٢٠١٧٥٧١٥٠٠

E-mail: meri156@hotmail.com

ميريت

النشر والمعلومات



في قضية مركز ابن خلدون:

الدكتور سعد إبراهيم يعترف بتظهير الشيكات لأنه أمر طبيعي تكلفة البطاقة الانتخابية جنية باعها بـ ٦ جنيهات والفرق حساباته

كتبت خديجة عفيفي:

الركر والهيئة عن مستندات ادعى د سعد
وتعدي استخراج بطاقات انتخابية مزورة
مقابل ١ جنيه عن كل بطاقة ويقيم الدكتور
سعد بمحكمة المركز بـ ٦ جنيهات ويأخذ
لنفسه ٥ جنيهات عن كل بطاقة مزورة
ويواجهه كل من ليلى سعد وهبة
إبراهيم بالتهمة النسوية إليهما -استخراج
بطاقات مزورة- اعتزلنا بتظهير الشيكات
لفقط وانكرتا ما نسب إليهما بشروط
الانتخابات واتهما مدحوس المسحوس
بالتزوير، وأمرت القضاة بإسلاء سبيلهما
على ثمة القضية بضمان محل إقامتهما،
ومازالت التحقيقات مستمرة

وأشرف المحاميين وأشرف مائل وروايات
عيسى
على د سعدالدين إبراهيم أثناء مواجهته
بتظهير الشيكات من بعض الموظفين باسمه
بأن هناك حالتين في تظهير الشيكات فهناك
من يستحق له شيك يقوم بتظهيره وذلك
لأشخاص له وعدم إمكانية نداهه إلى البنك
خزينة المركز يأخذ قيمة الشيك من
الشيك يقوم بتظهيره ويتناول عن قيمته
للمركز
وكشفت الأرقام والمستندات التي
ضمت أثناء قيام فريق النيابة بتفتيش

مازالت نهاية أمن الدولة العليا تواصل
تحقيقاتها في قضية مركز ابن خلدون،
التي الأول فيها د سعدالدين إبراهيم
استاذ علم الاجتماع السياسي بالمعهد
الأمريكي و١٢ لفريق حيث أمر المستشار
مهام سرايا الحزامي العام الأول للنيابة
بإسداء ١٥ شخصاً من العاملين بهيئة
سعد قناخيات الصريات لإزالة بالوثائق
كما أمر بسرعة ضبط وإحضار مدحوس
المسحوس الذي تمت توطئه في تزوير
الانتخابات بياض التحقيقات مهام بدوى

المجتمع المدني العربي: الحقائق الغائبة



السيد ولد أبياه



فجرت حادثة اعتقال الباحث المصري المعروف سعد الدين إبراهيم مؤسس ومدير مركز ابن خلدون بالقاهرة ملف تنظيمات المجتمع المدني في البلدان العربية. من أبرز الإنجازات التي طرحت بخصوص هذه القضية الحيوية طبيعة هذه التنظيمات وظفيتها الفكرية وروابطها الخارجية ومدى استقلاليتها إزاء مراكز القرار، وهامش الحرية المتاحة لها في المسائل السياسية والاجتماعية والراعية.

ولا بد من الإشارة بدءاً أن مركز ابن خلدون الثار منذ تأسيسه ضجة هائلة، وطرحت حوله شبهات وأسئلة كثيرة ناجمة عن مسار الرجل الفكري والسياسي ومواقفه من الأحداث والتطورات الجارية. فبعد الدين إبراهيم كما يعرفه الجميع من الباحثين الموقفين في تخصصه، ودراساته في علم الاجتماع السياسي للوطن العربي جادة وهامة، كما أنه أسهم إيجابياً في أبرز المشاريع الفكرية العربية المستقلة التي ظهرت خلال العقدين الأخيرين، ومن أبرزها إشرافه على نشاط منتدى الفكر العربي معمان تحت رعاية ولي العهد الأردني السابق الأمير الحسن بن طلال، حيث كان له الفضل في تنظيم ندوات فكرية متميزة وترتيب لقاءات وجواريات عربية مع شخصيات ثقافية وسياسية تمثل أهم القوى الدولية الفاعلة، كما أسهم في جل ندوات مركز دراسات القوادة العربية ببيروت وتولى تنسيق مشروع استشراف المستقبل العربي في محور الدولة والمجتمع.

وكان سعد الدين إبراهيم يعبر في كل نشاطاته عن روح علمية دقيقة، وانتماء قوي عربي باعتباره متاضلاً نامورياً سابقاً، وداعية لوجهة العرب ونضالهم. بيد أن مرحلة تأسيس المركز الذي قبل الكثير حول مصاهره العمومية وعلاقته الخارجية أكبتها تغير واضح في اتجاهات الرجل السياسية والأيدولوجية من أبرز ملامها الانحياز بطار تنظيم مع إسرائيل وتبريزه على ملف الأقليات في الوطن العربي، لا من منظور علمي وصفي، وإنما من منظور الجرح على تالية دور سياسي تحت لافتة حقوق الإنسان.

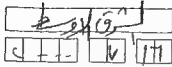
وكلما يتذكر الجدل الذي أثير قبل ست سنوات عندما دعا سعد الدين إبراهيم إلى تنظيم مؤتمره

البحرني الأول حول الاليات الذي قدم له اطاراً منهجياً في كتابه حول الموضوع ذاته، وهو كتاب غابت فيه رصانة العالم ودقة الباحث وبدت فيه مناورة السياسي وطابعه السجاني.

وليس من هذا الاسترسال في عرض أعمال ونشاطات سعد الدين إبراهيم في مرحلته الأخيرة، وإنما تكفي الإشارة إلى أن المركز تحول في الاعوام القليلة الماضية إلى منتدى سياسي نشط تتركز موجداته حول ملفات حقوق الإنسان وسير المؤسسات الديمقراطية والتطبيع مع إسرائيل، مما جر على صاحبه عداة مجموعات كثيرة متباينة الخلفيات والمصالح من بينها الاجهزة السياسية الرسمية والحزب والتنظيمات القومية والإسلامية.

إن المثال الذي وقفنا عنده يحل في ما وراء طابعه الحيثي الفكري إلى أحد أبرز معطيات الواقع الثقافي والسياسي العربي، أي ما عبرا عنه بمنزلة تنظيمات المجتمع المدني في الصحافة العربية. ولينبذ بالاشارة إلى أن عبادة المجتمع المدني، هي من المقولات الأكثر روحاً وشيوعاً في إيماننا، وأن كانت ليست لها دالة تقنية متشقة عليها، فهي إما أن تعني الأحزاب والتنشكيلات السياسية أو مجموع الفاعلين في الحقل الثقافي بدون تمييز أو مختلف التنظيمات الثقافية والاجتماعية وهيئات حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية، أي بعبارة أخرى التسيج الجمعي خارج عن سيطرة الدولة.

بيد أن الدولة الأكثر رويداً وحضوراً شتمياً في الخطاب الراجع حول المجتمع المدني، تتخلص في حص هذا المفهوم في نمط خاص من التنظيمات الحرة، هي



المصدر

الفرار

٦ شارع قصر النيل

القاهرة، مصر

بلاطون / مكتب: 0111 5656565

E mail: marzi56@hotmail.com

هيريت
للنشر والمعلومات

حدودها المرسومة لينا

وطبيعة الأمر، يتعين التمييز بين أصناف هذه التنظيمات، فلمست سواسية من حيث الخلفيات والانتماآت والمضيق الفكرية والأخلاقية بعضها لا لبار على أهدافه وسعيه، يصطح بدور أجنبي، وفاعل في الساحة العربية، كما هو شأن العديد من منظمات حقوق الإنسان العربية التي لا تالو جهداً في النفاذ عن قضايا المظلومين وضحايا القمع، دون أن تفسر عن مواقف سياسية مسبقة أو كنتج مسلك التحريض والعنف. ومنها كذلك الجمعيات ذات السمة الاجتماعية الإنسانية التي تؤدي دوراً محصوراً في الدمج الاجتماعي ومعالجة الفقر وفتح فرص التشغيل أمام الضحايا، كعاطل عن العمل، وفي جمعيات تستجيب لحاجات موضوعية قائمة، بعدما أصبحت الدولة الوطنية في أغلب الأنظار العربية عاجزة عن تأمين الحد الأدنى من دورها الرعوي، كما أنها تترجم نزوعاً دولياً قائماً لاشتراك القاعدة للشعبية العريضة في مجهود الإنعاش والتنمية.

ولا بد من الإقرار أن من بين هذه التنظيمات أيضاً هيئات ومؤسسات مشبوهة (بالعنى القوي الحرفي وليس بالمعنى السوليبي)، ويتعلق الأمر بجمعيات تشر نشاطاتها شكوكاً وتساؤلات عديدة حول صقيقتها الفكرية والأخلاقية، في مرحلة ظهر للجميع أن مثل هذه التنظيمات، بغاء ما تركز مثل هذه المجتمعات في البلاد العربية على موضوعات بعيدها مثل الصوار والتسامح مدخلاً للتطبيق، وحقوق اللائيات معبراً للتدخل الخارجي، والتنشيطات الفكرية اصطفاً بالخصوصيات الدينية والحضارية أن ما يزيد أن تخلص أية في ما وراء حادقة اعتقاد مدير مركز ابن خلدون، هو أن الوقت قد حان لإعادة تنظيم وتسيير قطاع المجتمع المدني العربي، في صراع من الشفافية وحرية التعبير والممارسة، على أن تحدد العلاقة موضوع بين منظمات النشاط الفكري والإبداع الثقافي ومقتضيات الفعل السياسي الحر ومستلزمات النشاط الجمعياتي غير الحكومي، وكلها حاجات حيوية وموضوعية في السياق العربي، والخطر كله من أن تدأخلها السليبي.

ذلك التي تجمع بين الجانب الفكري والنشاط السياسي غير الحزبي، وتنافس على قيم الديمقراطية التعددية وحقوق الإنسان، وتستخدم في الغالب خطاباً تنويرياً تحديثياً يستند إلى قيم إنسانية كونية.

أن مثل هذه التنظيمات حديثة النشأة في السياق العربي، ترتبط عضويًا بالتحولات الأيديولوجية اليسارية وكيفية العلم العربي، كما تمثل في جانب منها، ردة فعل على الاتجاهات الإسلامية النشطة في الساحة العربية، وتتميز بعلاقتها المهادنة لجمالاً لأنظمة الحكم وبارتباطاتها الخارجية الواسعة سواء مع أجهزة الأمم المتحدة المعنية بهذه الموضوعات، أو بالهيئات غير اكفرا اليوم في بلاد الغرب.

وكما هو جلي، فإن هذه المنظمات تمارس أدواراً متعددة، منها الفكري الخالص الذي لا اعترض عليه من الأطراف الفاعلة في الحقل السياسي حكومات ومعارضات، ومنها الأيديولوجي الذي تترجمه الصراعات اليومية حول الزمات المجتمعية التي تطرح بذاتها أشكالاً قديمة أو علفية مثل الدين والمرأة وحرية الإبداع، ومنها السياسي الذي يتخذ وجهة حقوق الإنسان وهو بقعة التصادم مع الحكومات التي وإن كانت تجد في هذه التنظيمات حليفاً طبيعياً في مواجهة الأصولية والطرف، إلا أنها تخافها وتبني امتصاصها نشاطها المدافع عن المريات الديمقراطية والتعددية السياسية، وتلجس الخطر مسن علاقتها بالقوى الخارجية، ولا تتردد في إنهاكها بالمالاة والعمالة للجهات الأجنبية عندما تخرج عن

المصدر

التاريخ

٦ شارع مصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail: merit56@hotmail.com

ميريت
للتشرو المعلومات

واشنطن تواصل محاولاتها للتدخل في الشؤون المصرية الخارجية الأمريكية تصر على وصف قضية ابن خلدون، بأنها حقوق إنسان!

الأمريكي حول العديد من القضايا ومن بينها حقوق الإنسان وللجمعية للنشر. طلب للتحديث باسم وزارة الخارجية الأمريكية مصر. يذكر إعلان وارسو الذي يهدف إلى الاجتماع الأخير لجمعية قديم قرأه في إحدى عقد مؤخرًا في بولندا. وقال المتحدث الأمريكي: «في حالة الدكتور سعد والجمعية للصير بشكل عام، اهتمامنا الأول هو دعم تطبيق القانون وتحسين حرية التعبير في المجتمع المدني، وكانت ٧ منظمات دولية للدفاع عن حقوق الإنسان قد أعربت عن قلقها إزاء تجديده حبس الدكتور سعد طابعت للمنظمات الحكومية للصيربة بتحديد الأساس القانوني وطبيعة الاتهامات للوجهة إلى الدكتور سعد والمعتقلين في قضية مركز ابن خلدون».

واشنطن - توماس جورج جيسيان
- لندن - وكالات الأنباء:
واصلت امس الولايات المتحدة محاولاتها للتدخل المباشر في شؤون مصر الداخلية. رفض للتحديث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، قرار السلطات المصرية باعتقال الدكتور سعد فدين إبراهيم مدير مركز ابن خلدون بسبب انتهكه القانون للصير، ووصف قضية الدكتور سعد فدين بأنها قضية حقوق إنسان. كما زعم تعرض حرية التعبير في مصر للخطر. اعتقد للتحديث الأمريكي استمرار حبس الدكتور سعد، وقال: «الولايات المتحدة مازالت قلقة من وضع الاتباعي للصير - الأمريكي المعتقل في مصر». وأشار في استمرار للحوار للصير -

دفاعاً عن «المجتمع الأهلي»

رضا ہلال

صدارة لشهود العيان، فاصدوا
نفسهم وضحاياهم المقيمين عن حلق
الأساس، دون أن يرجعوا اسمهم أو
أن يمتنعوا عن مشاركتهم وتوقيع
التصريحات حقوق الإنسان في مرحلة
سابقة وفي خطوة ثانية، حاولوا أن
يؤثروا على تنظيماتهم وعضديتهم بندية
الاجراءات السياسية القائمة وهي
خطوة ثالثة. كان الصدام مع الدولة
مستوعبات فكل خطوة في من
تدفع إليها بالعبث تحت موضوع
الاقباط ومهام النيل وموضوع التدخل
الاجنبي في الامتيازات التشريعية
والذين تم كتمان رد الدولة بوضع بعض
الجماعات والنقابات كلها تعمل
لحسم التاريخ في دولها

ولا يستطيع المرء أن ينخر ظاهرة
البيروقراطية القسرية العليا من
تجاهل القوانين، كما لا يستطيع أن
يتمسك السور حول ما إذا كان
سوريا، لا يكون العمل الأعلى
الدولة واليهود؟
ولطعم فإن الإجابة هي ضرورة
وجود نظام قانوني يضمن الحامية
الشغافية فيما يتعلق بالتمويل
الاجني حتى لا يظل سلاحا مشهرا
لتهريب النقص.

ولكن الأهم من ذلك هو وجود بديل
لنظري للتمويل الاجنبي للعمل الأهلي؛
فمثل للدولة والمجتمع، السعاح
للمدركات الأهلية لتمويل العمل
أعلى حتى يكون خالصا لوجهه

وفي أمريكا نفسها تضغط
محاولات الخارجية للمراقبة
المباشرة والمنع من أو إلى دول
منظمات محددة، ولكن للبرعات
أهلية. في أمريكا - أثنى يتدبر بها
الفرار والشركات تدعى إلى حوالى
الأجل ولا ينبغي

لقد عشنا زمنا طويلا، جلت فيه
قولة محل المجتمع الأهلي، وأن
نحو الأسرار وقطاع الخاص
للمساهمة في بناء وإعلاء مصر
الحديثة
والمرق الآن هو أننا نسمح بالتحويل
للأجنبي . ثم قد نصف أحيانا بعد
ذلك بعض من ينلقونه بالعملية
الخارج، هذا من جانب، ومن جانب
آخر فإن البديل الوطني للتحويل
للأجنبي للعمل الأهلي، قد تراجع بعد
أن كان الأساس في النصف الأول من
القرن العشرين

وحتى لا يحتاط الحابل بالحابل فإن الدولة دورها، والأحزاب دورها، والجمعيات الأهلية دورها، فتدخل الأذول هو الفوضى، يعنيها.

في جلستنا الأسبوعية مع الكاتب الكبير نجيب محفوظ حاول أحدنا أن يورطه في تعليق حول حادث القبض على الدكتور

سعد الدين إبراهيم
ويسخره اليهود، قال الأستاذ:
التي حصل لسعد . عين وصايفه ما
استر ما شفتوش التي كان يحصل أيام

ثم اضاف هو العمل الاهلي لازم يكون بالدولار واليورو

وفي الحق أن قضية سعد الدين إبراهيم، تدبر عدداً من المفارقات الفارقة إلا أن ذلك الرجل كان له

التبعية الأولى من الركن الثاني
السمع والسمع وله برنامج
تبعي يوزع على الفئات الأولى. ويضم

في مجلس أمناء مركز لبحاته [مركز
بي خلدون] الذي يديره . عسداً من
الوزراء الحاليين والسابقين

والمفارقة الثابتة أن الرجل تم القبض عليه بطريقة أشبه بطريقة

«الاسراف»، وكان المطلوب هو «اغتيال

معنوي، لشخصيته من خلال التشهير.

بمستقبل المجتمع الأعلى، في مصر حتى لا يبدو الأمر وكأن الدولة ضد

المجتمع الأعلى وجماليات حقوق الإنسان.
إن تعبير المجتمع الأعلى يبدو أعلى

وأدق من تعبير «المجتمع المدني»
فالمجتمع الأهلي مصدرة «الأهل»
أي التمييز بين (الأهل) و (الزعماء)

أو (الأهلي) و (الحكومي).
وهو أبق من تعبير (المدني) لأن

(المفتي) يثير في المقابل (الدينى) أو
(العسكرى).
والعمل الاهلى فى مصر تاريخ

طويل، فجامعة القاهرة أقيمت مندرعات أهلية، وجمعية المراساة والسقشقيات

وكثير من المستشفيات والمدارس أقيم
مجهود أهلية، وبنك مصر وشركات

أكبر مثال على الجهود الأهلية في بناء الاقتصاد
والحياة كان إنشاء مجلس الشيوخ

الخارجية، العام الماضي بتبرعات رجال الأعمال واشتراكات الأعضاء.

الأخيرين، ظاهرة عرفها العالم ككل، هي ظاهرة التمويل الأجنبي لتنظيمات

وجمعية المجتمع الأهلي
وتعطلت تنظيماً وجمعية العمل
الأهلي. وقد قياماً المجتمع الأهلي.

بأن الدولة نفسها تحصل على تمويل
أجنبي لبعض مشروعاتها، وحاول نفر

من الماركسيين القدامى والناصريين
بعد سقوط الشيوعية، أن يستمر في

المصدر لا إكراه

التاريخ ١٧ ٧ ٢٠٠٧

٦ ب شارع مصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٦٥١٠٠٠ [٢٠٢]
E-mail: merit56@hotmail.com

ميريت
للتنشروالمعلومات

ملحة من ؟

قرأت وأنا في الخارج نبأ القبض على الدكتور سعد الدين إبراهيم والتحقيق معه حول عدد من الوقائع التي تدور حول التعامل مع جهات أجنبية وإجراء دراسات لحسابها والإسداء إلى سمعة البلد والحصول على منافع مالية من تلك الجهات والدكتور سعد الدين إبراهيم أستاذ جامعي ومفكر معروف، وكثيرا ما كانت أرائه محل جدل وخلاف بين الاتجاهات الفكرية السائدة، ويشارك الدكتور سعد الدين إبراهيم في معظم الندوات التي تعقد في مصر أو في خارج مصر وتتناول القضايا العامة وبطبيعة الأحوال، فإن مكانة الدكتور سعد الدين إبراهيم في الوسط الثقافي ليست حصة له أمام مخالفة القوانين أو العيث بها، فهو - كغيره - مواطن لا بد أن يخضع للقوانين السائدة، وتتخذ في حقه كل الإجراءات الواجبة لحماية المصلحة العامة، ولكن بعض أجهزة الإعلام في الصحافة لم تحفظ فيما تنشره عنه قبل أن ينتهي التحقيق، بل وقيل أن يصغر في شأنه قرار الاتهام، مع أن الأمر لا يزال في مرحلة التحقيق في عدد من الوقائع المنسوبة إليه.

والسؤال المطروح هو : هل هذه وفي هذا الوقت بالذات الذي تجري فيه الاستعدادات لإجراء انتخابات جديدة لمجلس الشعب؟ إن آخر الأشياء التي تحتاجها في مصر هو إثارة جدل حول حرية الرأي فيها. والجملة المصطفية على الدكتور سعد قبل أن يصدر القضاء حكمه عليه تصب في خانة الإسداء إلى سمعة مصر، وإلى المثقفين، وإلى حرية الفكر، فمن المستفاد؟ هذه جملة تفسر ولا تنيد، وأمل من وراءها صديقا جاهلا، الذي هو دائما أسوأ من عدو عادل، والله أعلم.

د. حازم البيلادوى

واشنطن تواصل ضغوطها لإطلاق سراحه

حكاية سعد الدين إبراهيم مع «حلف الناتو»!!

غيرها من الجهات الدولية في تحميل لصية سعد الدين إبراهيم بعداً سياسياً ، حيث إن للصية طابعها القانوني والقضائي البحت وعلمت «الأمم» أن أسئلة أمنية تم طرحها على بعض الشخصيات لسياسية التي ارتبطت بسعد الدين إبراهيم في نشاطاته خلال السنوات السابقة، وأن هذه الأسئلة طالت شخصيات مهمة، وذلك لمعرفة حقيقة تورم في مشروعات الإحصاء التي كان يورمها سعد إبراهيم عن الأوضاع المصرية خاصة في إطار ما كشفت عنه المعلومات من أن إبراهيم نجح في إدارة شبكة من المصالح المشتركة مع الولايات المتحدة وإسرائيل وأوروبا والشرق، وذلك بهدف النساء للامس القوي المصري، وأن هناك ترانسات وأبحاثا كان يورمها تشكل تداخلاً في الاقتصاد المصري وتطلب العلاقات رأساً على عقب، لئن بشكل مباشر في الجهود الرامية لتشجيع الاستثمارات الأجنبية في البلاد وعلى صعيد آخر، تجرى الأجهزة المختصة تحرياتاً اللازمة لتتبع حقيقة العلاقة التي يربط بسعد الدين إبراهيم بالفضل والمحق الإعلامي السفارة الإسرائيلية بالقاهرة خاصة في ضوء ما كشفت عنه خالد إبراهيم - أحد أعلان مدير مركز ابن خلدون- في هذا



حسن إبراهيم

الخارجية الأمريكية أيدت تدوينها من طوح القصية في تلك الرحلة على الكونجرس، معتبرة أن حدوث ذلك في الرحلة الجارية من شأنه أن يوقع بالحكومة المصرية إلى التشدد في إجراءاتها ضد سعد الدين إبراهيم وفقاً للمعلومات فإن كافة الاتصالات التي أجرتها واشنطن في هذا الشأن أكدت رفض الحكومة المصرية لتمام التفتيش الأمريكي في هذه القضية، مشيرة إلى أن أعضاء المصري يتخذ أن كافة إجراءاته العلنية في كشف كافة الاتهامات الموجهة إلى مدير مركز ابن خلدون - واكتسبت أن هذه القضية لا تتعلق بحقوق الإنسان من قسوس أو دمج، وأنها قامت على اتهامات وجهت له باعتقال الأمن القومي وتهمته من جرواني مختلفة، وأن التحقيقات الخارجية سوف تكشف عن طبيعة هذه الاتهامات وعمرت مصر من أن أي تدخل سياسي في قوات الزمان قد يضر بمصداقية القضاء المصري كما أنه سيؤدي إلى تدمير بعض المصريين دون الآخرين، الأمر الذي لا يكون منصفاً على احترام حقوق الإنسان، وطبقت مصر ضرورة أن تدرى الولايات المتحدة أو

كل يوم تكشف لنا التحقيقات مع سعد الدين إبراهيم -مدير مركز ابن خلدون- عن العديد من الأسرار المثيرة والحقائق المريبة. وأخيراً ما كشفت عنه التحقيقات التي تجريها نيابة أمن الدولة العليا تمثل في وجود علاقة بينه وبين حلف شمال الأطلسي «الناتو» حيث تنكس أن إبراهيم كان يمد الناتو بالأبحاث والمعلومات مقابل تمويل سخى يحصل عليه. ومنحسب للمعلومات فإن مدير مركز ابن خلدون يعد واحداً من نحو ٥٠ شخصاً على مستوى العالم، يعملون حلف الناتو بمعلومات وأمنية وتفسيرية عن الأوضاع الداخلية في الدول، وأن تعامله كان يتم مع مركز أبحاث الناتو، الذي يعد المركز الرئيسي لإدارة الاستخبارات العسكرية في الحلف، وشملت أبحاثه كافة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية في مصر، حيث كان يمد بها الحلف بشكل دوري. وإذا كانت معلومات نيابة أمن الدولة العليا قد امتدت لتشمل كل للتعاون مع مدير مركز ابن خلدون لكشف كافة الحقائق والبرهان بالأمن القومي على مدار السنوات الطويلة الماضية، فإن الإدارة الأمريكية وأصعب على أجهزتها المختلفة تصديق حملتها ضد مصر سيما وراء إطلاق سراح إبراهيم، فالعديد من المستناب والخارجية الأمريكية أجروا اتصالات مكثفة مع المسئولين المصريين، كما واصل السفير الأمريكي في القاهرة دانيال كيرتون اتصالاته في هذا الشأن، حيث ركزت الاتصالات على أن ليست هناك أسباب قانونية وراء هذا الاعتقال. وعلى ضوء ذلك شهدت بعض أجان الكونجرس تحركات إثارة القضية في نواتر الكونجرس، إلا أن

محمود بكرى

المرسل	المرسل إليه
٩٢٢٢	٧١٧

٦ شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
هاتف / فاكس ٥٧١٥٠٠٠ (٢٠٢)
E-mail: mari56@hotmail.com

ميريت
للنشر والمعلومات

القاهرة ترد على واشنطن:

حبس سعد الدين ابراهيم لا علاقة له بحقوق الإنسان

أكدت مصادر أمنية أمس أن حبس الدكتور سعد الدين ابراهيم لا علاقة له بنضالها لحقوق الإنسان. قالت المصادر في تصريحات لصحيفة البيان الإماراتية إن إتهام الخلية إلى مدير مركز ابن خلدون لأصالة لها بحقوق الإنسان أو الديمقراطية وإضافات أن ابراهيم متهم بالاتصال مع دول اجنبية واسرائيل واعطائهم معلومات مدفها الأضرار بسعة مصر. جاءت تصريحات المسؤولين الامنيين بعد ما رده التحدث باسم الخارجية الامريكية من أن مدير مركز

- ابن خلدون متهم بغضائيا تتعلق بحقوق الانسان والديمقراطية كانت نيابة امن الدولة قد امرت بالقبض على مدح السيسى وهو موظف بالمركز بعد ثبوت تورطه فى عمليات تزوير البطاقات الانتخابية
- وفى تطور جديد اتفقت منظمة العفو الدولية أمس قرار تمديد فترة لمتجاء سعد الدين ابراهيم المتجنس بالجنسية الامريكية ويحدد ممتلى الاعاء حبس للتم ١٥ يوما على نمة النضال للتورط فيها.

آخر تطورات قضية سعد الدين إبراهيم

سلطات التحقيق تحقق في علاقة المركز مع منظمة بحثية تابعة لحلف الناتو

قرر على إثره حائط أوسعة أمين عام المنظمة المصرية لحقوق الإنسان الاستحاب من مينة الدواع كما اطعت النيابة على ميرساية ابن حلدون واكتشفت ان المرباية المنة تبلغ مليوني جنيه وعلى مدى عدة محاولات أخرتها النيابة مع سعد الدين إبراهيم بالمستندات التي عثر عليها داخل مركز ابن خلدون ففجرت مفاجات جديدة كان أهمها علاقة مركز ابن خلدون بعدد المراكز البحثية التابعة لحلف شمال الأطلسي

وأنسى سعد الدين إبراهيم أن هذا التعاون لم يكن أكثر من عملية متبادل إيجاده وكانت علاقة الدكتور سعد الدين إبراهيم بحلف شمال الأطلسي قد بدأت في أثناء حرب الخليج حيث شرع الدكتور سعد الدين إبراهيم بمعارفة عدد من باحثي المركز للقريرين في إجراء بحث واستطلاعات رأي ومسوح لامتدادات عن اتجاهات الرأي العام العربي عن العراق والقيادة العراقية بأزمة غزو الكويت وقياسات الرأي العام العربي حولها

ثم طلت علاقة سعد الدين إبراهيم بالناظر بمزول عن المحيطين به حتى كانت فكرة تأسيس منظمة لشرافية التي تم تأسيسها وهو بالفرج وظن أن لا لم يدرج كعضو مجلس إدارة وكانت بالوسى شخصيات لم يكن سعد الدين إبراهيم يرغب في وجودها بمنظمة لشرافية بشكل مجلسا جديدا استبعد منه القس إبراهيم عبدالمسيح (في قمة الله) ورجائي غناب وعبدالمعز قفاني وهدي زكريا وأحيرت

واختار شخصيات طيبة بسهل على اقتناعها بقوته على طلب التمويل الأجنبي للمنظمة الجديدة. وكان أول الأحداث ذلك البحث الذي أثرتا مسبقته على صفحات الأسبوع والذي كان في شكل استشارة تسأل المصريين عن درجة ثقة المصريين في أقرانهم بالمشاة إلى ١١ مؤسسة أمنية أخرى

تقرير: زهير العربي



د. سعد الدين إبراهيم

هشام سمرايا لحامى العام الأول لنيابات أمن الدولة هشام أخلا سميل ثلاث متهمة من سبيل حسين على ذمة التحقيق من روية على باقى وأبلى سعد وجة إبراهيم بعد أن كشفت التحقيقات عن قيام شخص آخر يدعى ممدوح البشبي بإصدار البطاقات الزيرة لهن كما تقرر ملو عشرة أشخاص سعد الإذلال، ناقولهم في التحقيقات وصورية شبيب إبراهيم كمال وسلاح سمير بخلال المصيص للفضي تتصل رئيس مركز ابن خلدون من مستراية من كل المخالقات المالية وكذلك تزوير السطاقات والإخ. والتي بالمستوى على اثنين من التهمين هذا حال نيابى وأسملة حماد وهو أمر أدى إلى حدوث خلافات شديدة بين أعضاء مينة الدفاع عن التهمين

اتفق الدكتور سعد الدين إبراهيم رئيس مركز ابن خلدون والمصوبس على ذمة الشخصية رقم ١١١٣٢ جسر ابن دولة عليا مع عدد من اصنفاته للقريرين الذين زاروه خلال الأيام الماضية على طبع كتاب معوار، مختلف تحت الحصار محاكمة مركز ابن خلدون، وتم ترسيم لحد باعش للركز والذي لم يتم استدماعه خلال التحقيقات الجارية رغم تورطه في إجراء بحث مشبهو لصالح لحدى الجهات الأجنبية بإعداد الكتاب وكاتب مقدمته

من المقرر أن يتضمن الكتاب تفاصيل التحقيقات الكاملة مع سعد الدين إبراهيم في نهاية أمن الدولة العليا ويوصفا كاملا لما حدث معه على جميع المستويات وعددا من مقالات الكاتب الذين دافعوا عن سعد الدين إبراهيم بعد التقصى عليه

في جانب التعتيب على الصحف والكتابات التي ماجمت الدكتور أثناء حبسه. كما طعت الأسبوع، أن الدكتور سعد الدين إبراهيم على من زوجته الأمريكية بابروا، صرف مرتب شهريون للعاملين بالمركز بلا استثناء ومن بينهم القفويش عليهم حاليا وهو ما وصفه البعض بأنه محاولة لتكديس الشائعات التي روجها منصوروه عن وجود صفة سرية عليها الأسروكان مع الحكومة المصرية ولتقضى بإطلاق سراحه.

وكانت مجلة واشنطن بوست قد كتبت في عددها الأخير أن ما يحدث لسعد الدين إبراهيم مجرد فرصة لن يود فعل من جانب الحكومة لأنه قام بتشكيل لجنة مراقبة الانتخابات البرلمانية القديمة بمشاركة منظمة الومية الأهلية بالمعرقراطية الأمريكية ومؤسسة كارنير. وكانت ناية أمن الدولة العليا قد جندت الأرماء، لحامى جيس الدكتور سعد الدين إبراهيم ونشاية عبدالله كما قرر جيس ٤ موافقين جند بالركر مع ماجنة إبراهيم وعبداللهتم ربيع وعرضي عبده وأمين جبل لحامى ١٦ يوما لاتهامهم بالاشتراك في تزوير السطاقات الانتحابية وفي تطور لاحق قرر المستشار

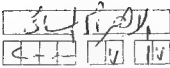
استمرار التحقيقات في قضية ابن خلدون النيابة تواجه المتهمين بالاستندات المضبوطة

كما تراجعتهما النيابة بتهمة التمسوة
بهما والتي اتفقا الدكتور سعد أثناء
مواجهته بقبائسهما بتزوير البطاقات
اللاتة اية من أن خالد فياض هو صاحب
فكره لا روبر في الاستندات.
... فصل النيابة السماع لاقوال نوبال
عبدالله المدير الإداري لهيئة دعم
الناشئة المصرية والتي كانت قد أبلغت
عن وجود مخالفات تكين الدكتور سعد
والتهمة الثانية نادبة عبدالغفور المدير المالي
بالمركز

الدكتور سعد الدين أبو لغيم وأخيه
وسوف تتلقى النيابة أمضاء البنك عن
سورية حساب للتهمة من وما تضمنته
التقرير. ويشار التحقيقات هشام بوعوي
وتيس النيابة وأخرف المشماوي وأخرف
ملاك ويكلا النيابة
وتواجه النيابة للتهمة خالد فياض
مدير المشروع ومحمد مختار المروفت
بالمركز والمستندات التي عثرت عليها
النيابة أثناء قيامها بتفتيش المركز للمرة
الثالثة.

كتبت خديجة عفيفي:

قرر المستشار مقام سرياً الخاص
العام الأول لنيابة أمن الدولة العليا إخلاء
سبيل المحاكمة نجاح اسماعيل التي تعمل
بمركز ابن خلدون بضمحل محل إقامتها
وعلى نمة التحقيقات التي تجريها النيابة.
حيث وجهت لها تهمة الاشتراك بالمساعدة
على قبول مبالغ مالية من الخارج. ومن
المنظر أن تتسلم النيابة تقرير البنك
المركزي على الكشف عن حسابات



المصدر
التاريخ

٦ شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس : ٢٠٢ ٥٧١٥١٠٠
E-mail: merri56@hotmail.com

ميريت
للتشرو والمعلومات

بعد إخلاء سبيل باحثة بمركز ابن خلدون، اليوم.. النظر في أمر حبس عدد من المتهمين في القضية

في تطورات جديدة للأحداث التي تشهدها قضية مركز ابن خلدون، قرر المستشار هشام سريفي المحامي العام الأول لنيابة أمن الدولة إخلاء سبيل باحثة بالمركز بينما تأمر بتجسير النظر في أمر حبس عدد من المتهمين الآخرين إلى جلسة اليوم، وسواء يتم عرض نتائج التحقيقات وماتم فيها أمام المحامي العام الأول للنيابة لاصدار القرار في نهاية الجلسة.

على صعيد آخر من المنتظر أن تواجه النيابة خلال الساعات القليلة المقبلة سعد الدين إبراهيم بالاقوال التي أدلى بها عدد من المتهمين في القضية.

وكانت النيابة قد أمرت بحبس كل من حادثة إبراهيم وعبد النعم ويحيى وأمين جميل وعوض عبودة ١٥ يوما في وقت سابق، وذلك بعد أن أكدت التحقيقات أن المتهمين وهم من الممارسين بمركز هيئة دعم القضاة التابع لمركز ابن خلدون للدراسات الانسانية التي يرأسه الدكتور محمد الدين

إبراهيم المصوبوس هاجموا

أشتركوا بطريق المساعدة

والتمتعوا مع سعد الدين إبراهيم

في توزيع البطاقات الانتخابية

والتيديها مع كشوف وهمية عن

الانتخابات إلى جهات إقليمية

والحصول بطرق احتيالية على

مبالغ مالية من تلك الجهات.

وسى المقرر أن تجرى قضاية

مواصلة مدير مركز ابن خلدون

مواجهة مديري المركز بالأقوال التي أدلى بها بعض المتهمين

بالاقوال التي أدلى بها عدد من المتهمين في القضية، كانت النيابة قد وجهت لدير المركز عدة تهم من بينها جمع أموال بدون الحصول على ترخيص من الجهات المختصة وإيهول مبالغ مالية من دولة أجنبية بقصد ارتكاب عمل ضار بالصحة القومية للبلاد عن طريق إنتاج فيلم سينمائي يسيء إلى سمعة مصر بالخارج.

كما شملت الاتهامات تآفي أموال من منظمات أجنبية تعمل في مجال حقوق الإنسان عن طريق استخدام اساليب احتيالية والاشتراك في تزوير سجلات رسمية بأعداد كاذبة، لتستطيع وعية لجهات أجنبية بقصد الحصول على مبالغ مالية منها.

كما وجهت لنيابة المتهمين المشتريين مع التهم تهمته الاشتراك والتعاون والمساعدة في ارتكاب التهم المسندة للتمهم الأول الدكتور سعد الدين إبراهيم.

عادل السروجي

المصدر

التاريخ

٦ شارع نصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس: ٥٧٥١٠٠٠ (٢-١)
E-mail: morit56@hotmail.com

ميريت
للتشرو والمعلومات

سقوط موقعة بمرکز شباب ابيانة في فخ ابن خلدون إخلاء سبيل باحثة والاثهات تتوالى ضد فياض

امرت النيابة التي تقسم الحرف المشاير وشرف
هلال وكهفي اول النيابة بالحرف للشيخ مشام
سرايا الحواسي العام الاول باخلا، سبيل سماح
اسماعيل الباحثة بويث دعم الفخوات بعد ثورت عدم
تورطها في تزوير كشوف الناخبين.
استمرت التحقيقات ه ساعات. وحلف الجمهورية ان
النيابة ستستدعي موقعة بمرکز شباب ابيانة سخط
في فغ مركز ابن خلدون وتورط في تزوير كشوف
الناخبين بالناطق الشعبية مقابل ه جنديات لكل بطاقة
خامسة بالميدان واستخفط عملها في مصر الامية
بمركز الشباب للحصول على أسماء الفخوات مع
سيدات الفخوات من البحرية وكار الشيخ.

كتب - جمال عقل:

وأجه هشام بدوي رئيس نيابة امن الدولة خالد فياض
مستقبل التربية السياسية بمركز ابن خلدون بالتهامات
د. سعد الدين ابراهيم ورئيس المركز ونادية مبدلانو
الدير المالي والاداري والمتهمة الاخرين له بتزوير
كشوف ناخبي القاهرة والمحافظات وتزيفها على
استلام الشيكات المشبوهة من جهات اجنبية.
اثبت ١٧ متهماً تورط خالد فياض في كل مخالفات
مركز ابن خلدون واستماتت بباحثي امير ايمانا عن
الطروف الاقتصادية والسياسية في مصر وأرسالها
للاتحاد الأوروبي ومنظمات اجنبية مقابل اموال.

العدد ٢٥٩

اسمه حسن كاراتيه « زرزور » سابقاً

الكنز الذي عثر عليه سعد الدين إبراهيم في إمبابة

في الأسبوع الماضي كتبنا عن علاقة الدكتور سعد الدين إبراهيم مدير مركز ابن خلدون ومنطقة إمبابة. قلنا إن كلمة السر في دخول رجل الاجتماع السياسي الي هناك كانت اسم (حسن كاراتيه). ورغم أن حسن كاراتيه كان الوسيلة التي اقتحم بها رجل البر والاحسان منتهجات القراء وكان بالأدق بوابة الدخول إلا أن خروج سعد الدين إبراهيم من هناك متهما وضع عدداً من التساؤلات حول شخصية كاراتيه من هو وكيف بدأت العلاقة بين الطرفين.



709, 225]



بعض المشاريع التي زارها السفير الأمريكي في حوار أمني

العدد ٢٥٩

عودته من السعودية التي عمل بها منذ عام ١٩٨٨ مغرباً للكراتيه في مركز المدرب بمدينة جدة ثم عاد للقاهرة عام ١٩٩١ وتم اعتقاله في شهر ديسمبر من نفس العام هو وشقيقه خالد طالب الاعدي بعد ضبطه هو وشقيقه اطلقت الصحافة عليه لقب قائد الجناح العسكري للتطعيم.. وتم اعتقاله والافراج عنه بعد ١ شهر بدون اتهامات.

لم يكن اسم كراتيه قد اثير حتى الان حيث كان يدعي حسن زيزو ولكن اطلق عليه بعد ان تم اعتقاله حاول بعدها السفر الي السعودية للعمل هناك الا انه فشل.. ثم عاد للقاهرة ليعمل في تدريب لجمعية الكراتيه في معمل الاندية منها اتحاد الشرطة الرياضي ومركز شباب اميلية وفضاء طهر الدكتور سعد.. البداية كانت لقاء تلفزيونيا في برنامج (مهدا عن الاضواء) الذي كان يقدمه سعد ابراهيم في التلفزيون المصري.. وتعرف به عن طريق واحد من اعضاء المجلس المحلي بالعبانة وذلك في عام ١٩٩١.

ومن ذلك التاريخ بدأت وعلاوة الدكتور للارهابي التائب وهو الوصف الذي استعار منه جميع الاطراف.. وفي نفس العام عرض الدكتور سعد مساعدة علي حسن سلطان الذي تحول الي نجم نجوم الاعلام الرياضي والنموذج الخاضع امامهم للصحف عن الارهاب في مصر.. كان حسن يقول في كل مرة انه كان يقتل الاجانب والاقليات ويرفض معاشرتهم لانهم كفار.. وأنه كان يقوم بمهام ارامية عديدة.. رغم عدم توجهه الى اتهامات اليه.. ورغم انه كان ارماليا من ورق صنعه الدكتور سعد من حباله.

توالى اللقاءات الصحفية واستمر حسن في تأدية دوره ولكن مع اضافة

كالي من الطيبيعي ان تكون هناك تحركات وزيارات لمعروف هذا الشخص سالما عليه ولم يجد مصورة هي ان نحدد.. هي الكشك الذي يملكه بمنطقة الميزة ناسامة حيث بيع من الطيبيعي ان شوارع وفي شخصية غريبة الاطوار.. ملتحج علي الاقل بحكم المصنف الذي كان يشغله في مطبوعة الارهاب في جمهورية اميلية وهو مسئول الجناح العسكري بالتطعيم.. هكذا قالوا عليه وهكذا كان الوصف الذي استعار منه حسن حيدا كما استعار الدكتور سعد ومركز ابن جادون.. نعمنا اليه.. فسألنا سر جرح قلبي.. تلكا احرار.. حوار معه فرفض.. أما الاسباب ان هناك من طلب منه السممت.. ولانه يشترط انه مهد في لحة عيشه.. حاولنا اقناعه ولكن سألناه عن الدكتور سعد فقال ان علاقته انتهت به من عام ١٩٩٩.. ولا صديق ساماه عن زيارة السفير الاميركي لميزة المعتمى فقال لم اكن موجودا ولا اعرف سببا واضحا لزيارته ولماذا اتى به الدكتور سعد.. ولا مزيد.

سألناه عن سبب الخلاف بينهما.. فقال شعرت انه بدأ يشغلي في امور اكبر مني فقررت الانسحاب.. ثم طلب منا الاكثاء.. شاكرا.. لم نرد ان نضبط عليه اكثر من ذلك رغم وعيبتنا في هذا الا ان طلبه في الاتهام عن تلك القضية هو الذي جعلنا نبحث عن حسن كراتيه معيدا عن حسن كراتيه نفسه

■ من هو حسن كراتيه؟

- اسمه حسن علي احمد سلطان.. اطلق عليه اسم حسن كراتيه لانه مدرب لتلك اللعبة اليبانية الشهيرة.. من مواليد ١٩٦٨/١/٢٠ محافظة اسبوط ينتمي للقبائل بني عدي.. حاصل علي الحزام الاسود وطويلة الجمهورية بدأ في الظهور مع الجماعات الاسلامية في اميلية مع بداية ما سمي بتطعيم جمهورية اميلية الشهير بقيادة الشيخ جابر وذلك بعد

٢٥٩

مل وحتى مخابرات وقت المنص
و ظهرت اليوادر في شكل منح دولية
اخرها منعة من السفارة الهولندية
بالقاهرة بقت ٢٢ الف جنيه.
واستمر الحال كما هو عليه حتي
عام ١٩٩٨ حيث بدأ التوتر بين حسن
وموظفي مركز ابن خلدون.. نظرا لانه
كان المدير غير الرسمي لمشروع تاهيل
القراء لرجل البر سعد ابراهيم علي
اساس ان ارض اميابة التي يسموها
حسن جيها هي ميدان العمل لآل ابن
خلدون.
وعندما بدأ تمهيش دور حسن قام
بطلب اللقطة علي الدكتور سعد والقبع
المواطنين ومعه عضو المجلس المحلي
(وان كان كلا منهما يعيش علي ليلاد
بطريقته) بعدم سداد القسط الترويض
التي حصلوا عليها من الدكتور لم ازداد
القلق والتوتر بعد ان انطلق الدكتور
سعد في الحديث عن اصطهاد
الاقباط وبعد ان لاحظ ان الدكتور
سعد يقدمه للضيوف الاجاب علي انه
ارهابي في الوقت الذي سقطت فيه
تلك الصفة عنه.
وتم قطع المكافأة... وتم اعادة عن
مشروع التربية السياسية رغم اشتراكه
في الاعداد لبعض المؤتمرات وتم
ايضا بدلي اخر له وهو طارق حسان
الذي يسكن عزبة المقي هو الآخر.
ثم انتهت العلاقة تماما بين حسن
وكاراتيه والدكتور سعد بعدما علم
بوجود تزوير في صور الانتفاشات
الضوئية خوطا من ان يتورط.
وعندما زار السفير الامريكي
دانيال كيرتز عزبة المقي منذ شهر
لم يكن حسن في الصورة... ابتعد
تماما او بعد ان اهدوه بابتهاية دوره
المطلوب منه وفي المقابل كان حسن
يهاجم الدكتور سعد عدة عامين من
٩٨ الي ٩٩ وتموت اعترافاته بالقتل
الي التبرير عنه ومن الازهاد
والجماعة الاسلامية

واليسلوي وعربة المقي.. واصبح كل
اهالي تلك المناطق ارهابيين يستغل
الدكتور سعد.. وكل من حصل علي
قروض من الترويض التي منحت سمي
ثانيا.. والقب رخيص لا يساوي سوي
٥٠ حيه قيمة القرض والذي استغاد
منه عدد من الاسر بمساعدة حسن
فاتحة الخير كما اطلقوا عليه في
مركز ابن خلدون.
وتحول حسن مرة اخري من ارهابي
الي صاحب كسولة ثم الي سوطف
بالمركز مقابل مكافأة غير دورية ١٦٠
جنيها شهريا بجوار صداقة الدكتور..
والذهاب معه للجامعة الامريكية بل
الثاء المحاضرات علي الطلبة هناك.
ووصل الامر الي اجراء دراسة عنه
والاعداد لكتاب يصدر عنه.. وتوسع
مشروع اعادة تاهيل سكان اميابة
القراء الذين تحولوا الي ثابئين علي
يد الدكتور سعد.
واستغل حسن في ترويج بعض
الحالات الخاصة بالمركز والتي قال
فيها الدكتور سعد ان ابن خلدون
الذي يضم في مجلس امثاله ٢٢
عضوا منهم وليس وزراء مصر الاسبق
رئيس الوزراء ووزير التخطيط د.
ابراهيم حلمي ووزير الصحة الاسبق
مصمود مستقوت ورئيس مجلس
الشورى الاسبق ميمحي عبدالحمك
والسفير عمطفي المقي والدكتور
سمير سرحان رئيس هيئة الكتاب
فهل هؤلاء يشاركون في مركز مشبو.
اي ان الدكتور لم يستغل حسن
سلطان فقط وقتها بل استغل وزراء
سابقين بل وحاليين بعد ان اكتشف د.
علي البين هلال منصف الوزير وهو
واحد من اعضاء مجلس الامناء وحتى
لا يتسع التمهول كلب حسن هو
التحدث الرسمي غير الملن للحديث
في امور المتطرفين مع كل حالات
ارهابي يقع واحدها حدث الانصر..

اسم الدكتور سعد ومركز ابن خلدون
ثم حصل حسن علي منحة من رجل
الاعمال القبطي (لاحظ) هابي زرق
بعد ان رآه الدكتور سعد.. وتحول من
ارهابي وسفك دماء وشاغل الي
مواطن وبيع وشهير يقبل الحصول
علي الهبة من الاقباط (الذ اهداته
فيهم اسبق والذين تحولوا الي اسفقاء
بفضل الدكتور سعد ثم حصل حسن
علي كسك في اميابة بتزكية اخري من
الدكتور سعد للدكتور عبدالرحيم
شحاته محافظ الجيزة وقتها وذلك
في ٢٤ ابريل عام ١٩٩٥.. واعلن ان
الكسك لارهابي الثائب قائد الجناح
المسكري الذي لم يوجه له اي
تهامات الا هذا القبي.
واشتدت قصة حسن الذي تحول
من ارهابي الي صاحب مال بفضل ابن
خلدون والدكتور سعد في كبريات
الصحف الانجية ومحطات التلفزيون
قارله ويهدت ميرست كبري محوري
الجاردان واجري معه حوارا ضخما
ودسم بالاكاذيب ثم جاءت المنحة من
هيئة التنمية القبطية ١٠ الاف دولار
ليعمل مشروع اعادة تاهيل المتطرفين
في بؤر العنف بمنطقة اميابة

العدد ٢٥٩

وقال ان قبوله منحة رجل الاعمال
القبضي هائي رزق لم تكن تكثيرا عن
الدب كما ادعى الدكتور سعد.. اما
الضريب انه قال في احد اللقاءات
المصحفية معه في يونيو ١٩٩٨ ان
مشروع اعادة تأهيل المتطرفين الذي
كلى يشرف عليه بشكل عرور رسمي لم
يستفد منه سوى شاب واحد فقط من
الشائين وان كان غير متضرط في
الجماعات بشكل تطهيري.. وانه لم
يكن تأهيدا للمتطرفين بل فريوسا
للخبراء والآن من حصلوا عليها

مهددون بالحبس.
شيء غريب اليس كذلك.. لقد
انخرط حسن في تنظيم اسلامي . ثم
في تنظيم ابن خلدون.. وفي المرحلي..
كان متعيا ومثيوها.. تلك هي قصة..
كارائيه. سعد الدين ابراهيم.. لديها
تكون مسعود الهام وليتكار.. من
يدروون اصول اللحية.

حسن الزوام
مطالع بركات

في قضية مركز ابن خلدون،

تجديد حبس منسق المروع بالمركز وأخره ايوما واخلاء سبيل آخرين

كثمت خديجة عفيفي:

يومين تواليه لنتهم خالد فياض بالقتال د. سعد الدين ابراهيم والمصالح تهم تزوير البطاقات الانتخابية وتطهير الشيكات. قرر ان مدير المركز يتلقى الاموال من كل الدول الاجنبية مقابل تزيف وتزوير البطاقات الانتخابية ليحصل لنفسه على ملايين الدولارات واصناف نان ليس هناك مصلحة مادية يستفيد منها موظف بالمركز لثيابه بتزوير الانتخابات واصناف نان د. سعد استغل منصب بالمركز وقام بالفساد على موظفيه بتطهير شيكات وخلافه.

من قيام الجيش المصري بتعذيب الاسرى الفلسطينيين روا على جرائم الحرب التي ارتكبتها اسرائيل ضد الاسرى المصريين في حرب ٦٧ واصناف نان قذيله-مسيحين الاسرائيليين عرضا على د. سعد مشاهد من القام لم تركبها تاييد قيام الجيش المصري بتعذيب الاسرى الاسرائيليين. واقر خالد فياض قيام د. سعد بقمعه واخرين كلهم بتزوير البطاقات الانتخابية ضمن مشروع يدواه الاتحاد الاوروبي وخمساء الالف بطاقة مزورة مليون عليها اسماء اشخاص وهميين. واسر للمصري تمام الاول باستعمال تقرير البنك المركزي لكشف عن سرية حسابات التهمين والمركز وبنية دعم الانتخابات للمصريا.

قرر الاستشار هشام سربرا للمحامي العام الاول النيابة امن الدولة العليا تجديد حبس كل من خالد فياض منسق مشروع الانتخابات بمركز ابن خلدون واحمد عطا الوبل بالمركز ١٥ يوما على دة التحقيقات قتي تجريها النيابة واسر للمحامي العام الاول باخلاء سبيل منتهمين بضلع محل الاستموا وعلى دة التحقيقات. قرر خالد فياض امام جهات التحقيق ان د. سعد فدين ابراهيم كان يعد لاصطفاء فيم عن قيام الجيش المصري بتعذيب الاسرى الاسرائيليين. يناشر المحققين هشام بنوى رئيس النيابة واشرف العمصاري واشرف هلال وكيلة النيابة وكات النيابة على مدى

F44359J1

أثارت قضية «مركز ابن خلدون» خاصة فيما يتعلق بدورها التمويلي الخارجي.. العديد من الاستفسارات والنشوات حول التمويل الخارجي للكثير من الهيئات والراكز العلمية في مصر، والتي تتلقى الأموال من الخارج بدوى أنها تمويل للبحاث العلمية التي تقوم بها.. وقد أثرت هذه المسألة ايضا منذ عدة سنوات عندما كشف عن قيام بعض منظمات حقوق الإنسان بتلقي أموال طائلة من بعض الجهات الأجنبية.. كما أثرت ضجة كبرى بسبب قيام أحد الرراكز البحثية الكبرى بتلقي أموال لتنفيذ تقارير استر استرجاعية وتقارير حول الحالة الدينية في مصر.. ومنظمة حقوق إنسان أخرى تلقت ٢٤ مليوناً من دولة أجنبية تعمل على إبقاء أحداث الخبز.

وإذا رجعتنا للتاريخ نجد أيضاً أن الأبحاث العلمية كان لها دور كبير في الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢م، حيث تم هذا الاحتلال بناء على تقرير بلورنج القصص البريطاني الذي قام بعمل دراسة تفصيلية بمعاونة القنصل الفرنسي بواكت، عن المجتمع المصري وعن كل شيء فيه.

والآن نؤكد أن غالبية الجمعيات والمراكز البحثية الموجودة في مصر حالياً تقبل معونات خارجية لتدعيم نشاطها لخدمة المجتمع. الأمر الذي يجعلنا نتساءل عن الهدف من هذه المعونات في تدعيم هذه المنظمات، وكيفيه ضبط هذه العمل، حتى لا تتحول المراكز البحثية إلى مراكز تجسس على مصر، ومهاجمة الجهات المسؤولة التي يمكنها الإشراف على هذه المراكز البحثية في مصر.

[illegible][illegible][illegible]

العدد ١٩٩

كيف تختبر هذه الخطوط الحمراء؟
لا بد من تجنيد شبكات تقوم بهذه المهمة
غير العادية بعد انتشار وسائل
الاتصالات وتقيرها، وهذا ما يقوم على
رداء البحث العلمي، فمن خلال البحث
يقوم للتحسس والبحث في شئون الدول
الدبلوماسية ويقدمها للجهات الأجنبية التي
تقوم بتجنيده. هذه الصائل تخص لشبكات
معمية محظورة خاصة مايسمى بالانترنات
بمعنى ماذا تريد من هذه المعلومات؟ لأن
الحصول على المعلومات نفسها الآن
اصبح متاحاً للجميع، ولكن السر يكمن
في ماذا يعمل بهذه المعلومات.
ويضع دسوقي الحفني أن من مصلحة
الأمن القومي أن يكون هناك مناطق
ومحظورات لا يمكن تدميرها، كما أن
البحث العلمي لا بد أن يعمل في ظل
قوانين وتراكم الدولة، وأذا قامت تدمير
كل ذلك يكون الأمر قد دخل دائرة الخطر
والخطر. وبالتسوية حصر فقد حدث
انتهاكات في مجال البحث العلمي، بحيث
أن المجتمع المصري أصبح مكتنفاً أمام
الخبر من قوى وضعف، ولكن يجب
التنبية هنا إلى أن الصائد لدولة ما قد
تكون غير مهمة لدولة أخرى
ويؤكد بأن التمويل الخارجي للمحور

والدراسات تؤثر حتماً على خطة وتتعلق
البحث، لأن الجهة الأجنبية التي تقدم
التمويل هي التي تحدد الأساليب والأدوات
التي تريدها، بل أنها تصد الحاسبات
الرئيسية التي يطور حولها البحث. لذلك
عندما يكون هناك تمويل أجنبي لابد أن
تخطر الدولة حتى تعرف لوجه أهدافها.
خاصة وأن بعض الجهات البحثية تقوم
بأسرور، إما بعد إخطار الدولة بهذا
للتحويل وإما بالتلاعب على الدولة
بمعنى أنها تخطر الدولة بعمل بحث الذي
حصل عليه التمويل مختلف تماماً عن
الذي تقوم به بتقديمه للهيئة الأجنبية
ليكون ستاراً لها عما تفعله. وهذا
الأسرار يولدان صاحبها تحت طائلة
القوانين.

تقبل التمويل - ولكن
ويشير اللواء طاعت مسلم - شهبير
استراتيجي - إلى أن البحث العلمي
مجال كبير وواسع، ولا يجب أن تكون
هناك حدود تقيد هذا البحث، بمعنى أنه
لا يجب وضع قيود مسبقة على البحث
العلمي حتى تتاح أمامه فرص للبحث
ولكن إذا ثبت تورط أحد الباحثين في
أمر بحثي لصالح دولة أجنبية فإن ذلك
يجب معاقبته، ولكن أيضاً يجب ألا يمنع
التمويل الأجنبي للبحوث العلمية المرد
والسير فيها، فلا تتوقف عن البحث
العلمي بحجة أننا نحتاج التمويل خاصة
وأن تمويل البحث العلمي في مصر
ضعيفة جداً نتيجة الظروف الاقتصادية
التي تمر بها البلاد. لكنني معك لا
أذكر أن هناك تذكيراً سيكون على البحث
العلمي من خلال الجهات الأجنبية التي
تموله، لأن هذه الجهة أن تطبق تمويلها
إذا كان البحث يستخدمها، لذلك على

ويقول: أما بخصوص المساعدات
والاعانات الخارجية فهذا أمر ليس
مرفوضاً بالذات، فالقانون لا يشترط موافقة
الحكومة على هذه المساعدات لكي تكون
والخدمة وفي الضرر. أما من قبل على
نفسه أي جمعية التي يتراكمها أعانت
أجنبية في النظام فهذا أمر مرفوض
ويعاقب عليه القانون لأن هذه اللجنة تكون
مشبوهة وتخدم أغراض معينة في نفس
الباحث. ومنصوص قانون الجمعيات
معاونات أجنبية الأبعاد موافقة الجهات
العنية ووضع الضوابط اللازمة لذلك. أما
إذا قبلت الجمعية ذلك فتعتبر قد خالفت
نصوص القانون وهذا يعد سبباً جوهرياً
لإبطال ومصادرة هذه الأموال. وأن من
يقبل ذلك العمل بعد مشورتها أيضاً
وشأننا لوطه وإعلامه وإبرجه، من تحت
سما هذا البلد الذي يظلم.
وتتوسع الدكتور فوزية عهديستار
الاستاذة بكلية الحقوق بجامعة القاهرة
ورئيس اللجنة التشريعية السابق مجلس
الشعب أن القانون يمنع الجمعيات
والهيئات العلمية من تلقي الأموال من
الخارج إلا بعد موافقة الجهات المشرفة
على الهيئة البحثية، وذلك من خلال
معرفة مصدر التمويل وكيفية ومصادرة
انتقاله، حتى لا يكون الأمر مشاعاً
للجميع ليعلم ما يفعل خاصة وأن بعض
الجهات الأجنبية تتجهن الفرص لتنفيذ
أغراضها السياسية.
وتشير إلى أن البحث العلمي الذي يعتمد
كأياً على التمويل الخارجي لا يعد بحثاً
بل هو نوع من القيام بدور معين لصالح
جهة التمويل وقد تكون بريئة أو شريفة،
لهم أن البحث العلمي هذا يكون تحت
رعاية جهة التمويل خاصة وأنها هي التي
تحدد موضوع البحث، وتحدد نتائجها
وأهدافه، وعلى الباحث القيام بدور اللذان
لهذا البحث، فهو أداة فقط وليس بحثاً لا
يستطيع وضع أوله وتصوره في ذلك
البحث فإذا فعل ذلك سيحرم من التمويل
ومن الأموال طائلة التي تم دفعها له
مقابل تنفيذ مايلب منه.

خطوط حمراء
وعن تفسير الجبراء الاستراتيجيين
لخطورة التمويل الخارجي أكد الخبراء
الاستراتيجيين اللواء ناخند شوقي
الصفاي أنه رغم الخطور الهائل في
المعلومات والاتصالات التي يشهدها
المصر الحالي، إلا أنه ما زال هناك حدود
وخطوط حمراء لابد من التوقف عنها..
لأنه لو كان كل شيء مجانياً، ماكانت
الدول لجهت نفسها في تكوين وعمل
أجهزة استخبارات، بل أن أجهزة
الاستخبارات هذه أصبحت الآن أكثر
تطوراً. وعلى سبيل المثال جهاز
الخبايرات الأمريكية المركزية C.I.A
تجسس على المعلومات الاقتصادية
الخاصة بأوروبا.. فلم يعد عمل أجهزة
الخبايرات حاسراً على المعلومات
العسكرية.. فهناك حواجز وخطوط
حمراء لا يمكن تدميرها ومن هنا تقول

٢٠٠٩

إفساد التقنية

ويتفق مع آراء السائق الدكتور وهدت سيد أحمد مدير مركز باثا للدراسات الاستراتيجية ويقول هناك خلط متعمد بين دور هذه القضية الحقيقية وتجنر الثقافة بين مفهوم البحث العلمي والتقني العلمي فمما يحدث في مصر الآن وبعد أكثر من ٢٠ عاما هو أن في حالة السيرة المعلوماتية وبشكل من أشكال التحسس على المجتمع لصالح دول ومؤسسات غربية والحد من دور الفرد العالي كالمفرد من ههناك تخليا معينة في كل مجتمع من المجتمعات لا يستطيع أن يولي شلها إلا ذات معينة تعيش في المجتمع وهما تطورت الفترات العلمية والأساليب التكنولوجية لا يمكن للفرد الخارجية معرفة تفاصيل المجتمع الداخلية ومنها ما يتصل بالمعتقد والقيم والاعتقادات والجماعات والجماعات الشرعية والجهنم والقضاء والتقنيات وغيرها من المفاصل التي يقوم عليها الكيان السياسي لفرد.

المنافسة من اللاه أن الفصل التي يطلب الوصول بحسبها لا يكتفي فيها إلا أهل التقدير «السياسي» بسبب استلامهم قسرا غالبا من الثقافة والفرد على التحليل والتطوير وليس من المنافسة إلا أنقى أصحاب «الكفاية» البهنية من أهل السياسة موصي بعمل فيها الآن أكثر من ٦٦ مؤسسة بحثية وتتباين من جهات خارجية وتحصل منها على أموال من وراء ظهر الحكومة ولا يقوم الدولة إلا لخلق الشككي حتى نفخ الطرف عنهم. فقد بلغت الاسواق القديمة من الجهات الأجنبية المراكز البحثية التي تعمل في مصر أكثر من ١٥٠ مليون دولار قدمت لأبحاث لا يروها فشب أو اللغة الثقافة ولا تترجم إلى اللغة المصرية بل تنجح في أصحاب القرار في دول الأجنبية. التطوير الأجنبي قصده ضرب والمضاد التقنية وصرفها وتحججها من قضايا المجتمع الأساسية فيفسر الصراع العربي الإسرائيلي نزاعا وتتوغل عائلة التجميع مع العرب في تأمين ويصنع الثقافات التي تباعا ويستنسا وشغلا بمصالحه الخاصة.

تحقيق التطلعات

ويقول محمد منيل الحامي أمين عام للتظاهرة المصرية الأسبق - التمويل الذي يقدم المؤسسات للمجتمع المدني يتم بلم الحكومة لهذه المؤسسات لها حسابات في البنوك معروفة الدولة وإذا أطلق باب التمويل من الممكن البحث عن مصادر تمويل أخرى وتوضع شروطا لها من أن يكون التمويل بعيدا عن الحكومات. وأن تحدد مؤسسات المجتمع المدني المصرية جدول أعمالها ولجميع الأنشطة التي تقوم بها وليس جهات التمويل وأن تحاسب كل هذه المؤسسات مصادر تمويلها التي تتنافسها والمبالغ التي وأجبه اتفاق. وإذا حدث ذلك فلا يجوز أية مشكلة تنجم عن التمويل خاصة مع توافر التقنيات والملاحة. وليس هناك قيد أو تحرص يعد من حرية الباحث على أعماله وهناك التقنية في الوجهة من الوجهة

الدولة أن تضع ضوابط ومعايير لتمويل البحث العلمي من خلال إشراف وزارة البحث العلمي ومعرفة مصادر التمويل وجهة انتقاله وسير البحث العلمي. ولكن لا يجب أن توفيق البحث العلمي بحجة أنه مول من الخارج.

آراء معارضة

التقنية مع مجموعة من معيري مراكز الأبحاث فوجدنا منهم الزيد والمعارض.. فالدكتور حمدي عبد العظيم - مدير مركز البحوث والعديد السابق لأكاديمية السادات يعتقد أن التمويل الأجنبي للدراسات أو المرتبطة بالحصول على نتائج

الأبحاث مرفوض لأنه يهدد الأمن القومي لأنتا تعيش في إطار حرب جاسوسية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وهذه الأبحاث تجرى بهدف معرفة كاس القوى الاقتصادية والاجتماعية في مصر. فالجهات التي تقدم التمويل تسعى لمعرفة الاتجاهات السائدة في المجتمع وبهذه معرفة كيف يمكن التأثير على المجتمع لشر مبادئها وأفكارها لتحقيق نوع من التنمية السياسية والاقتصادية لاحتكام السيطرة علينا في إطار الدولة أصلا. المسألة ليست جديدة فإبان الستينات فوجئ الرئيس عبد الناصر بدراسة أجراها الروس ع كيفية نقل الشعب للمبادئ الشيوعية في إحدى القدي المصرية وهي دراسة ميدانية تمت في إطار الصداقة المصرية - الروسية ومن خلف ظهر الحكومة المصرية!

فالمجاهد للامانة لا تملئ أموالها لوجه الله وإنما لتحقيق أهدافها فهذه الجهات ترفض الأجود للسلطات المصرية من أجل الحصول على المعلومات لأنها تعرب مدى خطورة هذه المعلومات وأنها أن تحصل عليها. ولا يجب الاحتياط بأننا في عصر المعلومة وسرية المعلومات ليس كل شيء يباع وليس كل البيانات تنشر خصوصاً البيانات الحساسة فهذه البيانات داخلية أو نتائج لدراسات ميدانية لا يستطيع أحد أن يعرفها غير الباحثين الذين أجروا أوسع لليداني تتعلق بأوسع اتجاهات وأراء وشخصيات إقليمية للمكان والاعتبارات الثقافية للشعب لا يطعها إلا الباحثون المتقنون لهذا التخصص.

وأوضح بقه ليس هناك غريب يعلم عنا كل شيء. الغرب يستخلص نتائج من المعلومات والبيانات التي يحصل عليها من الباحثين المروان وإذا ألقنا عليه هذا الباب من الصميم عليه أن يستخلص النتائج ويخذ القرارات التي تهدد أمنا

ويجب ألا يغفل أن أمريكا والدول الأوروبية تقدم للطلومات التي تحصل عليها من مجتمعاتها الدولة الصهيونية تستخدم هذه الطومات في الحملات الإعلامية التي تنتج من مصر من أجل السيطرة علينا والتأثير في القرار المصري.

٣٤٦ د أ

لا تمويل بلا مقابل
الدكتور صومى ابراهيم
- الرئيس الاسبق لمجلس
الشعب - له رؤية متميزة
في تلك القضية يقول
فيها لا توجد دولة اجنبية
تتمنى تمويل لدولة او
مركز او فرد دون مقابل.

وقد يكون هذا المقابل سياسيا او اقتصاديا
او لاسباب اجتماعية او عرقية. وعندما تتلقى
الدول تمويل اجنبيا فهي تتعرض لمخاطر تلك
الدوليات واثرها لان هناك رقابة على عملها
من الاجهزة السياسية كالدول وغيره
ويقالى فيه وتؤثر فيها قدر اكبر من
الشكافية والعلانية للشروط المقررة في مثل
هذا التمويل اما بالنسبة للاموال والاركان
الاجنبية او للصيحات الاعلى فلا توجد مثل
هذه الشكافية ولا الضمانات فالدولة التي
تتمنى جمعية او مركزا في دولة اخرى قد
يكون لسبب خفي لا يعلمه المستفيد من
الجمعية - فهو مثلا يتلقى اموالا باسم حقوق
الانسان او البحث العلمى او الاجتماعي او
حماية المستهلك الا انه لا يعلم ان هناك
اهدافا اخرى للدولة التي تقدم هذا التمويل
فهو قد تلعب بيانات او احصاءات او رصد
للمظاهر الاجتماعية او رصد تطورات اقتصادية
او سياسية تستفيد منها الدولة القوية
للالاعة ولا تترك الجمعية او المركز حرة ما
قدم من بيانات. فعلى سبيل المثال في احداث
الكثبان قامت جمعية انشئت من شعار حقوق
الانسان سناورا لها لتلقى معونات من جهات
اجنبية استغلت اللطومات التي استغلت
استغلالا سينا ضد مصر. بل ان هناك
جمعيات اخرى تلتقى تمويل لشراء فكر
سياسي او اقتصادي او اجتماعي معين.

لذلك قلنا حتى تصانف الدولة على انها من
جانب وتكفل الحريات من جانب اخر لابد من
ايجاد وسيلة تستطيع الدولة من خلالها ان
تعرف الجهة المانحة وتضبطها وتداول
استغلالها لاهدافها وكيفية اتقاق تلك الاموال
لان مصلحة الوطن مقدمة على مصلحة
الجمعية او الافراد.

المركز الاساسى الدكتور مصطفى الشكبة قسم
التمويل الاجنبى الى قسمين اولها على سبيل
النحو وهذا لا غبار عليه لانه تكون هناك نوع
من الشفافية على كل

مراحل سير المشروع.
والثانيهما عن طريق
القرض على اى نوع
حوالها شهديات لاتها
تختلف من مرض اخر
وهنا لابد من توافر شروط
الشفافية والتعامل العلمى
والجسد عن المسروقة
والاعمال المشبوهة سواء
في القرض او القترض.
وهنا لابد من التأكيد عن
نقطة ان القرض لا يقدم
اسرولا الا اذا كان على
علم انه مستفيد من
ورقة وبشكل او بغيره
وقد تكون هذه الاستفادة
- في امور اجتماعية او
سياسية او ثقافية. وقد تصل الى درجة دعم
الانشطة التجسسية التي من شأنها الامور
بمصلحة الوطن الذي يعيش فيه للقترض

الاجنبية والمحت يمكن
اتخاذ الاحصاء مع
مقدماته والتميز المستخدم في اعداده والقتاج
التي انتهى اليها. فمحت يرد على بحث آخر
لخفاء اللطومات مستحيل

ويشير الدكتور مؤيد السعيد الاستاذ بالمرکز
القومى للحوث الجنائية والاجتماعية الى ان
احصاء اللطومات اصبح صعبا من شروبي
الاستيعاب في هذا العصر لان المجتمعات الآن
اصبحت مفتوحة امام الجميع وانيس دولة
في العالم تستطيع اغلاق مجتمعتها وجعل
الشكبة ليس في لخداع اللطومة او منع النشر
بعض البحوث. الشكبة الاساسية في عدم
وجود حلة وطنية لتوظيف البحث العلمى
والاستفادة من نتائج دول العالم الثالث كله
ليس لديها خطط للاستفادة من الدراسات
والبحوث التي يقوم بها العلماء في قطاعاتها
العلمية المختلفة

انصاف ليس علينا ان نهتم بمسألة وصول
البحوث الى جهات ما في الخارج لان اى كتاب
يصدر من مصر يصل الى مكتبه المكتبة
الامريكية وعليان ان نناقش قضايا الامنية
اذا كانت درجة الحساسية التي تتبرها بانفسها
وتبحث فيها من ارضية وطنية ومن سطقات
قومية وهذا لا يترك مسالة لتصنيف الشكبات
وتخلق بيئة من الوهم والتزييف وهذا كليل يخلق
رأى عام ناصع يبرز من يتحدث لمصلحة الوطن
ومن يسمى للاضرار به.

قضايا الداخلية ايا
كانت درجة الحساسية
التي تتبرها مناقشا
وتبحث فيها من ارضية
وطنية ومن سطقات
قومية وهذا لا يترك
مسألة لتصنيف
الشكبات وتخلق بيئة من
الوهم والتزييف. وهذا
كشيل خلق رأى عام
ناصح يبرز من يتحدث
لمصلحة الوطن ومن
يسمى للاضرار به
ويوضح د محمود
الخيال - سكرتير عام
الجمعية المصرية

ويوضح د محمود الخيال - سكرتير عام
الجمعية المصرية للتزوير انه لا مانع مطلقا من
تلقي اموال من اى دولة في العالم لشكبة
بالدى. بشرط اننى كيف استخدم هذه
الاموال وكيف اديرها.
اما عن شروط القصة والسامعات فهذه
لشروط تضمن للجهة المانحة لتضبطها ثم لنفذ
شروط الصرف منها. وهذا لا غبار عليه.
ويؤيد دخيال: ان ما قام به مركز دراسات
ابن خلدون من اعداد دراسات فهذا لاجتهاد
وبعض هذه الدراسات
التي اطاعت عليها الواقع
عليها تماما وان للمركز
قسم بدوره في هذا
الجانب.
فعالية الجمعيات
والاركان البحثية في مصر
تقبل معونات خارجية
للدعم نشاطها الحمة
المجتمع

۲۹۹۰۵۵۱۱

وأوضح أن الدولة مطالبة بمراقبة أي شخصية
عمرها مشرورة ستقوم وراء الأبحاث أو حقوق
الإنسان لتلا ذلك حثرت منها هراء من السابق
على مصالح البلاد بحسن علاج على التعليم
بما في مركز مرضى أو ملاك على عظمى الوطن
في فئات أو يشتت بكتفافية ولا يفتصل في
ذلك المراقب الدولة وبكيفية سواء على الأرض أو
تتولى مراقبة وقيمت وكيفية أعان والخصيات التي
تقوم أبحاث

المتكويين مصلحة يرى أن كل تمويل
لأغراض في البلد من التفرقة وخاصة أن
المرافق كالعلاقات متشككة هناك
تجربة حرة لتعلم مستشفيات أو مساعدة
مسريرة من أي كيان في هذا البلد
الساعدة الإنسانية أو يقوم الطبيب، ولكن
الطبيب في الدولة هو كل ما ليس أن الوطن
يبيع على البراءة مع أو يقومون مع ممانا أن
البلاد الذي يحاول المساهمة ارتداد، وألا أن
نقدر من حتى التظلم المساهمة أو التوبة
تحت ضغط التماس الطبيب على المجتمعين أن
بنيات ولحاصات مصالح البلاد، سواء
على غير طوع أو غير ميسور، ولا ينبغي على
الطبيب غير الذي لا يجب أن تراقبه

حتى مصالح الوطن

محبى الصبح الإفريقي

الشخص والفكرة

أصبح ما في قضية الدكتور سعد الدين إبراهيم أن لا تستطيع أن تدافع عنه، ولا عن الذين اعتقلوه، والأصعب من ذلك أنه سيذهب - كالعامة - بين الأقدام خلق كثير بينهم العديد من الباحثين الجادين الذين عملوا بعقل منفتح، وبشعر مستريح، لأنه ليس عنهم ما يخفونه، ولا ما يخافون منه. ولو كانت الجامعات المصرية والعربية عموماً تقدم بولوجياتها البحثية كما يجب، ونجد التمويل والحوية العلمية لما تحوات المنطقة العربية إلى أرض خصبة للجمعيات والمعاهد الممولة أجيباً التي تنبت أسرع من الفطر في كل مكان، ومعضلها لا يعرف أحد من أين أنته، ولا ماذا تعمل، ولا لأي جهة سنقدم نتائج تلك الأبحاث المصنعة التي تجريها بداب وبلا هوانة. لنعترف بكل ما تقتضيه الشجاعة والحرص على لوطان نجيبها أن شرايين البحث العلمي في المنطقة العربية تكاد تتجمد، وأن الموازنات المرسومة له لا تسمن، ولا تفي، وأقبل هذه فإن العقليات الخائفة التي تصل في الجاسسات والمعاهد تكاد تطلق النواذ كذبة التي ما تزال مفتوحة للتفكير خوفاً من أن تخطأ أو تلام، ومن هذه النافذة تطل التيشير والتمويل.

ومشكلة الدكتور المصري للتشارك الذي تقدمه بعض وسائل اعلام بلاده بصفة ممولان اميركي، ان تهمه ليست بحقية ولا تمويلية بالاساس، ولكنها مشكلة شخص ملتصق بالمهاجرين، اكثر جرأة ممن حوله، واكثر خطاها بحكم الدراسة في الخارج وكثرة السفر، ومن كان هذا شأنه تستطيع ان تلقى عليه مائة تهمة ليس من الضروري ان يثبت اي منها ما دامت التهمة الاصلية ثابتة، فهو اولاً وقبل اية صفة اخرى صهر مؤسمة فورود ويزج منيرة فرعها في القاهرة، وبهذه الصلوات الشرعية وحدها سيظل في بلد مال مصر، مشبهها، حتى وان تعم وجاهور في الازهر او الحسين.

وأقبل هذه الشبهات، التي تلقى عليه بالجملة هذه الأيام، كان الدكتور في موقع لا يصدق عليه يوم اكتشاف مخالفات كثيرة واموال ضائعة وثقلته في دار سعاد الصباح، التي كان يشاركها مركز ابن خلدون في التكثير من المشاريع، ولكن الانتلجنسيا المصرية لم تلحقها العزة بالاثم - انذاك - ولم تكلف الانتقادات ولا تغطية تلك القضية بما يليق بها وبما ذك لأن المال العربي غدير للمال الاجنبي، بل لأن رؤوس التشفافة والفكر في شامرة العز كانوا يشاركون الدكتور في الاشراف والاستفادة، وبعضهم صنع ثروات من وراء تلك الدار التي قلعت طموحاتها الثقافية بمد أن اكتشفت أن طموحات الآخرين مادية فحسب، ولا علاقة لها بالفنون والأفكار، وهكذا اكتشفنا ان المال العربي يسكت الجميع بعكس للمال الاجنبي الذي يلتفت لغواه الجميع لأنه موزع على الأقلية ويحرم على الأغلبية ومن هنا كتابة الانتقاد.

وبحل تخريب، تلك الدار جرت بين الدكتور سعد الدين إبراهيم وبين مناقشة ساخنة في طلبة قبل عامين من الزمان أن اكتشف تفاصيلها اليوم حتى لا نطمع في غير سياقها، وبمجموع هذه كانت عن الجشع الذي يخرب معظم المشاريع الفكرية الجادة وعن الذين لا يفرقون بين اشخاصهم وبين أفكارهم، وبمضمون العلاقات الشخصية والمصلحة الضيقة الخاصة قبل اهداف للشرق - ومن حسن الحظ ان الذين شهدها ما زالوا احياء وهم الدكتور جابر عصفور، والدكتور صلاح فضل، والشاعر احمد الشهابي ومستعدو إليها ذات يوم لتكشف اسلوبها في العمل لبعثه الانتلجنسيا العربية

العدد	١
التاريخ	١٨

المصدر

التاريخ

٦ شارع قصر النور

قاهرة، مصر

تلفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)

E-mail: merit56@hotmail.com

ميريت

للتنشيط والمعلومات

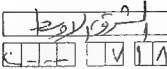


دون أن تكون مخاطره على جيل جديد ليس من الضروري أن يقرى على أنه قطف الثمرة واستهلاكها دون للمشاركة في معمار الحصول عليها، وبدون أن يعرف أن كانت سامة أو بريئة.

والك أن تقول عن هذا الأكاديمي الكثير للجدل ما شئت ففيه كل محبوب الشرع لكن كل ذلك لا يدور أن يعامل كمجرم، ولا أن يحبس مع اللصوص، ولا أن تحول قضيتته إلى سيف لأزواج جمعيات أهلية جيدة الأهداف ومحنة السيرة والسلوك وبخاصة للنهج والتمويل، ورغبة في النهوض بمجتمعاتها وشعوبها.

إن البحث العلمي الذي لم تستطع الجامعات العربية ولا المال العربي أن يسميه هو الضميمة الأولى في هذه القضية، أما الضميمة الثانية، فجمعيات حقوق الإنسان واللجان الأهلية التي تعمل لأهداف نبيلة دون أن تدرك أننا أمة نتمن تشويه جميع الأفكار مهما كانت عظمتها، فقد حملنا على جمعيات حقوق الإنسان حتى أهلكناها، وما نحن نلقت إلى مراكز الامتياز لمستأصل شاكلتها، فالأكواب، حتى نواصل المراقبة في مناطق تخلفتنا، أن نلحق جميع المبادرات والأفكار والمؤسسات التي قد تساهم ولو بجزء ضئيل في إفراج الزهر من البهر على أمل أن يشرب منه بعض المتعطشين للمعرفة في عالم لن ينهي من كبرته إلا تحديث المعارف وإزدهار العلوم.

M.Jazikani@asharqalwint.com



المصدر
التاريخ

٦، شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
هاتف: ٥٧٥١٥٠٠ / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠
E-mail: merrit56@hotmail.com

ميريت
للنشر والمعلومات

قضايا مصرية

الحكومات تخطئ وتصيب.
هذه حقيقة لا يجب أن تكون فيها
مكابرة، فهي في النهاية مؤلفة
من بشر يتخذون عشرات أو
مئات القرارات الحيوية يوميا،
والمهم أن تتخذ ما في وسعها
للوصول إلى القرار الصحيح،
وإذا اضطرت عليها أن تعترف
وتصحيح.

وفي مصر واقع خطأ في
الانتخابات الماضية لمجلس
الشعب، فجات المحكمة
الاستورية بقولها الأخير الذي
اعتبر أن هناك مخالفة لل دستور.
واتخذت للرئاسة في مصر
الخطوة الصحيحة باحترام قرار
المحكمة الدستورية ولتقديم
بمشروع قانون لتعديل قانون
مباشرة الحقوق السياسية الذي
أقره البرلمان في جلسة استثنائية
يوم الأحد، وللأسف على ضرورة
إشراف القضاء على اللجان
الانتخابية.

وقد تكون بعض قطاعات
المعارضة وأحزابها وجهة نظرها
في الطريقة التي كان يجب أن
يتم بها التصحيح، وهذا طبيعي
لأن مهمة أي معارضة هي أن لا
تجعل حياة الحكومة مريحة
المهم أن النتيجة هي تصحيح
الخطأ ووضع الانتخابات تحت
سلطة القضاء حتى لو استعصى
ذلك إطالة أمد العملية الانتخابية
بسبب العدد المحدود للقضاة.

ويجانب الارتياح الداخلي
الذي أحدثه هذا التصحيح لأنه
أضاف إلى رصيد وسعة مصر
الخارجية باعتبارها بلدا يحترم
الدستور، وقرارات القضاء.

وفي قضية مصرية أخرى،
هي قضية الفكر واستاذ علم
الاجتماع الدكتور سعد الدين
ابراهيم، والتي يجب الاعتراف
بانها حصصت من رصيد
السمعة، وفتحت الباب لمهام لم
يكن هناك أي داع لها، يبدو أن
هناك خطأ أيضا يحتاج إلى
تصحيح.

وقد يغفل البعض أو يتفق
على أفكار سعد الدين ابراهيم،
لكنه في النهاية مفكر مرموق له
إيمانه وقرنه الأكاديمي والثقافي
ولا بد أن يحدث اعتقاله ردود
فعل تتجاوز الأثار المحلي.

ومن دين الشخص في
تفاصيل البيانات أو ما يقال عن
قضية سعد الدين ابراهيم، فإن
كل ما صدر لا يبرح بأن هناك
قضية حقيقية يستطيع أن يستند
إليها قرار الاتهام، فالمخالفات
المالية في شركة خاصة إذا كانت
موجودة ليست قضية عامة، كما
أن الحصول على منح خارجية
للمؤسسات عمل مدني مسافة
معمول بها في كل دول العالم،
وإذا كان هناك خطر لها فيجب
أن يكون ذلك بالاثبات.

أما إذا كان هناك ما يمثل
خطرا في مجال الأفكار فإن
مواجهته يجب أن تكون بالفكر
وليس بالمحاكم.

ومن السهل ملاحظة أن
هناك اتجاه عريضا في الوسط
الثقافي لا يجب أفكار سعد الدين
ابراهيم، لكن هذا ليس مبررا
لإغتيال الشخصية، فحماية أي
نخبة ثقافية تظهر من خلال
«التصدي» وليس «الأجماع».

فساذا لم يكن هناك ما
يستوجب التحقيق مع سعد الدين
ابراهيم وتقديمه إلى القضاء فإن
الحل الأسلم هو الاعتذار
بالخطأ والاعتذار له، وكفى الله
للمؤمنين شر القتال، أما بعد ذلك

فهو أسامة لسمعة مصر.
أخيرا، هذا الاعتصام الكبير
الخارجي بقضايا مصرية مطلة،
له ما يبرره لأن ما يحدث هناك
مؤثر على الاتجاه الذي ستسير
فيه المنطقة.

علي ابراهيم

٩	٠	٠	٠
٧	٨		

تجديد حبس ٣ متهمين في قضية ابن خلدون

أصدر اللتيمون على قيام مدير المركز بتلقي الدعم اللقى من الخارج بتغير اعداء تقارير عن التواجد التخليقية في البلاد. كما أكد خالد فياض للقيده اواخر من الدكتور سعد الدين بطزوير بطاقت الاختبار بمعرفة طارق حسان. القى التتيمون باعتدالات جديدة. ومن اللقواع استنعاء الدكتور سعد الدين ابن ااهيم ونافية عيسلاندور من السجن مرة اخرى لمواجهتهما بالقوى للتتيمون. وقررت النيابة اخلاء سبيل للثمن تأمر محمد نبيل أثناء تجديد حبسه بكتمان محل الإقامة.

كتبت - نجوى عبدالعزیز:
قرر للاستشار هشام سرييا للصابي العام الاول لنيابية أمن الدولة، تجديد حبس ثلاثة متهمين في القضية مركز ابن خلدون ١٥ يوما على نمة التحقيقات. يشمل القرار احمد عطا وخالد فياض وطارق حسان، وتباشير النديبة التحقيقات بمعرفة هشام بنوى وأشرف العشماوى وأشرف هائل واحمد خيرى رؤساء النيابة. ولجحت النيابة للمتتيمون بالحوال الدكتور سعد الدين ابن ااهيم مدير المركز ونافية عيسلاندور للدير للالى.

في قضية مركز ابن خلدون:

تجديد حبس خالد فياض وأحمد عطا وطارق حسان ١٥ يوماً

خلدون وإخلاء سبيل تامر نبيل الباحث بالمركز.
واجههم فريق التحقيق الذي يضم هشام بدوي رئيس نيابة أمن الدولة وأشرف القسماوى وأشرف فلال وكيلي أول النيابة خلال الجلسة التي استمرت ٥ ساعات بقول المتهمين المحبوسين والفرع عنهم بتورطهما في عملية التزوير وقول المتهم تامة عبدالنور مدير الشؤون المالية والإدارية بمركز ابن خلدون والتي اتهمتهما بتزوير كشوف الناخبين والبطاقات الانتخابية وإرسالها عن طريق المركز للتصايد الأوروبي والمنظمات الأجنبية مقابل الحصول على أموال.

كتب - جمال عقل:

أمرت نيابة أمن الدولة العليا بإشراف المستشار هشام سرابيا المحامي العام الأول بتجديد حبس المتهمين خالد أحمد فياض مسئول التربية السياسية بمركز ابن خلدون وأحمد عطا موظف بالجورسة وطارق حسان ١٥ يوما على ذمة التحقيقات لاتهامهما بالاشتراك في تزوير كشوف الناخبين والبطاقات الانتخابية والاشتمراك في تلقي أموال من جهات ومنظمات أجنبية من خلال عملهما مع د. مسعد الدين إبراهيم رئيس مركز ابن

بعد إطلاق سراح أحد المتهمين واستمرار خمس ثلثه آخرين،

تحقيقات موسعة في قضية مركز ابن خلدون تمهيدا لإعلان نتائج التحقيقات

الحصول على مبالغ مالية منها.
كما وجهت النيابة للسيدة نادية
عبدالنور التي تتولى الشؤون
المالية بالمركز الاشتراك في
مساعدة المتهم الأول في ارتكاب
التسليم الممنعة اليه، وتواصل
النيابة تحقيقاتها الموسعة في
القضية لكشف ابعاد وملازمات
القضية
كما يقوم المحامي العام الأول
للنيابة بعرض نتائج التحقيقات
على المستشار ماهر عبدالواحد
النائب العام.
وعلم مندوب الأفرام المسائي أن
نيابة أمن الدولة العليا سوف
تنتهي من تحقيقاتها في القضية
خلال أيام قليلة وسوف يتم إعلان
نتائج التحقيقات بمعونة النائب
العام والتصرف النهائي في
القضية.

عادل السروجي

امرت يوم الخميس الماضي بتجديد
حبس كل من الدكتور سعد الدين
ابراهيم مدير مركز ابن خلدون
والسيدة نادية محمد ابوالنور
سودانية الجنسية وهي للسفولة
عن الشؤون المالية بمركز ابن
خلدون ولد وجهت النيابة للمتهم
الأول في القضية عدة تهم من
بينها جمع أموال بدون الحصول
على ترخيص من الجهات
المختصة، وقبول مبالغ مالية من
دولة اجنبية بقصد ارتكاب عمل
ضار بالصحة القومية للبلاد عن
طريق انتاج فيلم سينمائي يسيء
الى سمعة مصر بالخارج، وتلقي
أموال من منظمات اجنبية تعمل في
مجال حقوق الانسان عن طريق
استخدام اساليب احتيالية،
والاشتراك في تزوير محركات
رسمية بأعداد كشوف انتخابية
وهمية لجهات اجنبية بقصد

امرت نيابة أمن الدولة العليا
بتجديد حبس عدد من المتهمين
بمركز ابن خلدون للوراسات
الانسانية ١٥ يوما على نعمة
التحقيقات التي تجريها النيابة
وجهت النيابة للمتهم عدة تهم
من بينها تهمة الاتفاف الجنائي مع
التهام الأول الدكتور سعد الدين
ابراهيم مدير مركز ابن خلدون
وتزوير محركات مزورة عبارة عن
كشوف وهمية للناخبين واعتبار
انهم جرى توظيفهم بالصليبية
الانتخابية وأعداد بطاقات انتخابية
مزورة لتقديمها الى دول اجنبية،
كما شملت الاتهامات الاشتراك في
اعداد فيلم سينمائي يسمى الي
سمعة مصر في الخارج.
وتواصل النيابة تحقيقاتها في
القضية تحت اشراف المستشار
مهام سرايا الخامس العام الأول
لنيابة أمن الدولة العليا.
وكانت نيابة أمن الدولة العليا قد

المصدر: ١٥٨
 التاريخ: ١٨ ٧ ٢٠١٢

٦ شارع قصر النيل
 القاهرة، مصر
 تليفون / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)
 E mail merit56@hotmail.com

ميريت
 للنشر والمعلومات

تجديد حبس موظفين بمركز ابن خلدون

تحقيقات لشرف المشماوى رئيس
 نيابة أمن الدولة العليا أن المتهمين
 شاركوا سعد الدين إبراهيم فى تزوير
 البطاقات الانتخابية الوهمية وتلقى
 أموال من جهات أجنبية.

كتب عاطفت فاروق
 فرد المستشار مشام سرابيا
 للماسى العام لنيابة أمن الدولة العليا
 تجديد حبس خالد فهاض وأحمد
 عطا الموظفین بمركز ابن خلدون ١٥
 يوما على لمة للتحقيق، كشفت

تأملات في قضية الدكتور سعد الدين إبراهيم

د. سعيد النجار

أخضع جمعية التنوير التي أسست
تكريماً لتكريس التنوير فرج فودة
وهي جمعية تسمى في إشاعة الذكر
التنويري وإعلاء دور العقل
والعقلانية في ترانها العظيم. وقد
عرفت الدكتور سعد الدين إبراهيم
عن قرب والشكرت معه في عدد من
مشروعاته وكان نموذجاً للشجاعة
الأبية والأسامة الفكرية والمفكرة
الفلقة على العمل. كذلك اشتركت
معه في عدد من المؤتمرات الدولية
في مصر وخارجها. وكان لاقفه فيها
في المساري الرابع الذي ينبغي أن
يكون مدار الأعجاب والفخر لنا
جميعاً.

هذه جميعاً إسهامات بالغة
الأهمية في إطار قضايا المعاصرة
وكانت أصعب لأن يكون الجزء من
جيش العمل ول تحمل الدولة على
تكريم بإعطائه جائزة الدولة
للتقديرية في ما هو عالم منها. ومن
هنا كانت نهضتنا الباقية ومعدمتنا
وانزعاجنا حين جانتنا ثبات الفوضى
عليه وحبس احتياطياً ومعاملة
معاملة للمرمين بدل من معاملة
العلماء للتفكير النابهن.

في ملاحقة هذه وما هو تسورها؟
هل تعرف الشرطة رتبة أمن الدولة
ملا بفعلون وهل يقصدون منا
يصيب سمعة مصر من لدى من

حقوق الإنسان العالمية.

ولا شك عني أن ما حدث في
الآن في هذا الموضوع يثير أكثر من
علامة تنجب في العالم العربي
والأجنبي. فالدكتور سعد الدين
إبراهيم استناد مرموق في علم
الاجتماع السياسي ليس في مصر
لفظ ولكن على الصعيد العالمي.
وكل ذلك نجح الدكتور سعد الدين
إبراهيم في أن يضع مسروراً ابن
خلون في مقدمة مؤسسات
الاجتماع البني العاملة في حقل
الديمقراطية والتنمية وحقوق
الانسان. استطاع خلال السنوات
الأخيرة أن يضع عدداً من التقارير
التي تتالع أهم قضايا الاجتماعية
والسياسية. وقد أصبحت تلك
التقارير من المراجع العلمية في
مصر والعالم العربي. عالج مشكلة
الفقر والمساكنات والمشاركة في
الحياة السياسية من الإرهاب
والنساء. كذلك بحث ظاهرة الإرهاب
والإرهابيين والظروف الاجتماعية
والاقتصادية والسياسية الكامنة
وراء تلك الظاهرة. عالج مفهوم
الأقطاب في مصر ووضع أصبح
على موضع الوجود وسائل العلاج.
بذل جهداً كبيراً في سبيل رصد
المعالم الانتخابية في الانتخابات
البرلمانية سنة ١٩٩٥ وذلك بهدف
إنكاه وهي الناخبين للجمعية العامة
الانتخابية وتشجيعاً لهم على
ممارسة حقوقهم السياسية.

كان قرار القبض على الدكتور
سعيد الدين إبراهيم وحبسهم
احتياطياً ومعاملة منزلة والاستيلاء
على بعض الوثائق ومصادمة مركز
ابن خلدون ثم اغلاقه والقبض على
عدد من الشبان العاملين في المركز
كان كل ذلك سمعة فاسية على كل
من عرف الدكتور سعد الدين
إبراهيم في أس عن قرب ما يقوم به
من جهد متواصل لخدمة القضايا
التي قام للمركز من أجلها. وكان
ألمناً أن يتم الانراج عنه بعد انتفاء
الخمسة عشر يوماً الأولي بل قبل
انتفاها ولكننا صمماً مرة ثانية
عندما علمنا بقرار تجديد حبسه
خمسة عشر يوماً أخرى.

ورغم مسير مما يزيد على
لسبعين سنة أن وقعت الواقعة
لأني ماكنت في جيرة من أمري عن
السبب الحقيقي وراء كل ذلك. لقد
تلبعت عن قرب كل ما نشر في
الموضوع من اتهامات وأني أصعب
كل المعجب كيف تدير الحكومة كل
هذه الإجراءات. فإن ما ينسب إلى
الدكتور سعد الدين إبراهيم لا يبدو
أنه يشكل جريمة وحتى إذا افترضنا
جداً مخالفة بعض القوانين فإن
مثل تلك المخالفات لا يمكن بحال
من الأحوال أن تفسر الحبس
الاحتياطى له وإنزاله ومصادمة
منزله ومقر عمله ليس مثل تلك
الإجراءات لتجاً إليها الشرطة
وسلطت الاتهام في جرائم أكثر
خطورة من جرائم الرأي أو كتيابة
تقارير تشتمل على تحليلات تنقد
سياسات الحكومة المعسرة في
الاتصال بجهات أجنبية محترمة
مثل الاتحاد الأوروبي أو منظمات

السلطات التي عملت علنا حليلا
وباحثا متميزا كما يعمل نهار
الغدرات

يقولون إن الدكتور سعد الدين
إبراهيم يظهر الفلتة بين الأقباط
والمسلمين بمقد مؤثر الأليات في
قبرص بعد أن رفضت السلطات
المصرية السماح بمغده في مصر
ونشر بيان الملة علي إثر أحداث
الكنس، يعني لولا القول إن الدكتور
سعد الدين إبراهيم لم يحدد هذا
المؤثر ولم يضع بيان الملة بغيره
وإما اشترك معه عدد كبير من
مخة الطبقة المثقلة في مصر من
المسلمين والأقباط، وقد وقع الجميع
علي البيان وأعمال المؤثر
بإسقاطهم، وشاركوا أنا شخصيا
في صياغة التوضيحات التي لاذت
قبولا من شرائع عريضة في
الجمع المصري. هل هناك شك أن
للأقباط في مصر صوما تستوجب
البحث والحوار والعلاج، وهل
الأجدي أن تتنامي عن تلك الهجوم
وكانها لم تكن وأن نذل كما تفعل
الدعاة وبغلاء رؤوسا في الزملاء؟
قرأنا أيضا أن الدكتور سعد الدين
إبراهيم منتهى بشزير طلائع
انتخابية، ومنه تهمة غامضة تطرق
علي السطح حونا وتخفي حينا
آخر غير أن كل من يعرف الدكتور
سعد الدين إبراهيم يستبعد كثيرا
بل يرفض رفضا قاطعا هذا الاتهام
الفريب ومن غير المتصور أن تكون
له يد من قريب أو بعيد في عمل من
هذا النوع.

إن قضية الدكتور سعد الدين
إبراهيم تظهر عددا من التسللات،
وقد تعرض لحلة صحفية غير
مسبوقة تستهدف تشويه اسمه
والتشكيك في أمانته ووطنيته
وكانها صدر حكم نهائي، هذه، إلي
أي حد تتفق تلك الحملة مع المبدأ
الأساسي أن المتهم بريء إلي أن تثبت
إثباته. وهنا لا ينبغي أن بعض
الصحيين الأمانة مثل: سلامة
أحمد سلامة وصالح منتصر

للمؤسسات المجتمع المدني التي تأخذ
صورة شركات مدنية أنشئت في
ظل قانون الشركات. ومن للعرف
أن مركز ابن خلدون شركة مدنية
وكذلك معظم المراكز العاملة في
حل حقوق الإنسان.
ينهم الدكتور سعد الدين إبراهيم
أيضا بله كال يتصل بجهات أمنية
وزوينا بتقارير وتحليلات تتضمن
التقارير غير صحيح للحكومة
المصرية وتبرز الوجه القبيح لبعض
مشكلاتنا الاجتماعية. وهذا اتهام
يثير الضحك أكثر من أي شيء آخر.
هل من وظيفة للتقارير التي تكتب
عن المجتمع المصري أن تعطي
صورة ودية؟ هل مراكز البحث
شركات سياحية تعمل علي تصوير
حياتنا تصويرا جميلا وإنما
لاجناب السهاج؟ هل القارئ
الأجنبي من لملاءمة والسندولة
بحيث يصقل لسلالة المدح
والمروشات التي تقدمها عن المجتمع
المصري؟ إن العبرة في أي تقرير أو
تقرير تكون يدي التزاه بالخروج
العلمي في جمع الحقائق وتحليلها
وأن يكون مستندا إلي وثائق
ومصادر رسمية في أي تقريرين
العام. ولا ظن أن لهذا أنهم مركز
ابن خلدون بله لم يلتزم المنهج
العلمي أو له استند إلي وثائق سرية
حصل عليها بطرق غير مشروعة.
لما أن يتضمن التقرير نقدا أو
سرية غير مرضية عن المجتمع
المصري فيبدأ شأن كل تقرير
يستحق الاحترام. ولا كان نظرة
حكومية.
يقولون إن الدكتور سعد الدين
إبراهيم أساء إلي سمعة مصر، بهذه
التقارير ولأقري من أفني لساء إلي
سمعة مصر هل هو الشخص الذي
كتب التقارير المشكو منها أم

جاء هذه التصرفات وهل يتورون
ما يصبوب مؤسسات المجتمع المدني
والمسلمين فيها من يأس وإحباط.
وما هو ضامو هدف الدولة من هذه
الحملة القشرية التي تسمي إلي
الإساءة إلي سمعة الدكتور سعد
الدين إبراهيم وإلى أمانته ووطنيته
بل تسمي إلي اغتياله مدنيًا، ما
هي الثمرة التي تجنيها الدولة من
القضاء علي شخص مثل الدكتور
سعد الدين إبراهيم؟
دعنا نستعرض سريعا أهم ما
وجه إليه من اتهامات بناء علي ما
قرأناه في الصحف منذ القبض
عليه. قرأنا أنه منتهى بالحصول علي
تحويل من مصادر اجنبية دون
الحصول علي إذن مسبق من
السلطات المصرية المختصة. تعقيب
علي هذا الاتهام أن النسبة العظمى
من مؤسسات المجتمع المدني
تعمل علي تحويل من مصادر
اجنبية ويغير هذا التحويل لا حياة
للك المؤسسات خصوصا العاملة
منها في مجال الديمقراطية وحقوق
الإنسان. وقد أثبتت التجربة بما في
ذلك تجربة جمعية النداء للجهدي
التي تشرف برئاستها أن مصادر
التحويل الوطنية ضئيلة بالمساعدة
معي شمرن أن تلك المؤسسات
تتخذ سياسة الحكومة في ميخان
الديمقراطية أو حقوق الإنسان وأن
الحكومة غير راضية عنها لذلك. لما
الحصول علي تصريح من
السلطات المصرية فهذا واجب
والنسبة للمؤسسات المجتمع المدني
التي أنشئت في ظل القانون ٢٢
لسنة ١٩٦٤ في أي ظل الفساد
١٥٢ لسنة ١٩٩٩ الذي ليل لعدم
مستورته، ولكن استندت السلطات
المصرية غير واجب والنسبة

ومسعود سنبل افانوا تلك التهمة غير
ان الاغلبية الساحقة اصدروا حكما
مسبقا دون سند او دليل
تظهر هذه القضية كذلك إشكالية
إلى أي حد يجوز الحبس الاحتياطي
أو الحبس من أي نوع لجوء التعذيب
عن كراه لا ترضي عنها الحكومة.
إلى متى تبقي مصر محكومة في
ظل قانون الطوارئ وما يعطيه من
سلطات واسعة للشرطة وجهات
الانتهام. وإلى متى يصرم المواطن
المصري من حقه في الشئول أمام
قاضيه الطبيعي. لقد حان الوقت
لكي نعيد النظر في القوانين
للخوذة عن الأنظمة الخمرية بما
في ذلك خيانة ومحاكم أمن الدولة
والمحاكم العسكرية وللنصي
الاشتراكي. ونهيرا أن الأران لكي
يتمتع المواطن المصري بحقوقه
الأساسية في ظل ديمقراطية
حقيقية. تضمنه من الإجراءات
القومية الاستبدادية.

● هذا المقال يعبر عن
الرأى الشخصى
لكتابه.. ولا يعبر
بالضرورة عن رأى
وسياسة حزب الوفد.

ضد النيابا

الحكم قبل المداولة

صفر على عشرة
هذه هي الدرجة الوحيدة التي
تستحقها عن جدارة، للعاجلة
الصحفية التي قدمتها معظم
الصحف المصرية للقومية
والجزية والمستقلة للقبض، التي
ما زال التحقيق بشأنها، يجري مع
الأكاديمي وعالم الإحصاء، ورئيس
مركز ابن خلدون للدراسات
الإنشائية د. سعد الدين إبراهيم،
الذي تم القبض عليه أوائل الشهر
الجاري. وكما هي عادة، استغلت
تلك الصحف المداولات، ونشأت
التحقيقات وأخذت على عاتقها
محاكمة مواطن، لا يمكنه أي قدرة
على الدفاع عن نفسه، وكانت له
اشمع الاتهامات، التي تواوحت
بين العمالة والرشوة والنصب
والاحتيال والتجسس والخيانة
الوطنية - وهي جريمة إن ثبتت
لحق على صاحبها الإعدام
مستندة إلى تحريات مباحث أمن
الدولة، دون أن تبنى أدلة التفتت
إلى نشر رده على تلك الاتهامات
في التحقيقات، التي تجري معه
أمام النيابة العامة، ويصرف
النظر عما سوف ينسفر عنه هذه
التحقيقات، فإن المؤكد أن البحث
عن الحقيقة لم يكن هدف تلك
الصحف، ولا لما تفتت جميعها
على نشر أخبار القومية في
صفحات الخواص، ولما تعالت
حملات التشهير والتشهير
والتهريض التي تلوها، والتي
تسير لدى قطاعات واسعة في
الرأي العام، بأن الهدف من
تلك الحملات هو سبب آخر غير
المعلن منها، لعله يرتبط ارتباطاً
وثيقاً، بنجاح مركز ابن خلدون
في الإمداد لخدمة مستقلة لرابية
الاستخبارات الأمريكية القائمة،
وهي قدمت طالما الحزب حماسية
الدولة، ومقاومتها، حين مارست
لخدمة مسألة بتسلطها، في
الاستخبارات التي جرت عام ١٩٩٥،
واستحدثت نتائج عملها، النول
والتهريض، التي تضع لحضرام
أول التحريات الديمقراطية،
وتطوق الإنسان شرطاً فجها.
ولو كان البحث عن الحقيقة
هو الهدف، لأصدر النائب العام
ساهر عبدالواحد، قراراً بحظر
النشر حول هذه القضية، لحين
الإنهاء من التحقيق فيها، أو
إحالتها للمحاكمة لكن حملات
التشهير والشكوك والتهريب في
الهدف وقد دأبت صحافة التبعية،
على القيام بتلك الحملات،
لمساعدة التوجهات الرسمية
للدولة، والتصدي لكل معارضة

لذلك التوجهات، وإذا ماحدث
ولم يحدث التولية توجهاتها، انقلب
أساقم تلك الحملات دون أدنى
خجل، إلى الدفاع عن التحريات
الجديدة، وصاحبها الآن في
الصحف المصرية من تاييد
التعديلات التي أدخلت على قانون
مباشرة الحقوق السياسية،
امتثالاً لحكم المحكمة الدستورية،
ليس يبعد عن حملات التشهير
الواسعة، بالمعارضة، التي طالت
طالبت بإجراء هذا التعديل
كما أن حملات التشهير التي
تعرض لها معارضون سياسيون
منذ السبعينيات وحتى منتصف
الثمانينيات، ابتداء من اتهام
حركة الطلبة بالعمل لفسادات
الإنشائية، إلى تلقيح ماسمى
بقضية «الخاسر مع لمارياء» إلى
قضية «الطاحنة» التي اتهمت فيها
تلك الصحف الفضل العام، وبت
الوطنية، بالقبالة والعمالة، وأنها
فيما بعد أنها قضيا ملققة، وأنها
الوسيلة الممثلة لممارسة الدولة
الخلاف مع معارضيه، وكما نطق
أنها وسيلة لها عليها الزمن
وفيما عدا المداولة الوضوعية
للحضية في «الآفاق»، فقد استمت
حملات صحف التبعية والإثارة
والتهريض بأدلة متنبية، تسوق
الاتهامات بلا أدلة، وتصور أحكاماً
دون محاكمة، تستهدف بالأساس
صرف الانتظار عن أي مصنع جاد،
أو مبالغة حكيمه، ومحاكمة
المشكلات الحقيقية التي تواجه
البلاد.

في تحقيقات مركز ابن خلدون:

سعد الدين إبراهيم يدلي بأقواله أمام النيابة .. وتأجيل

المواجهة مع فياض

□ كتب ثروت شلبي:

أعلن الدكتور سعد الدين إبراهيم في تحقيقات نيابة أمن الدولة العليا أنه يرفض أي شعيرة أو مزايعة على حمله الجنسية الأمريكية واعتزازه بجنسيته المصرية الأصلية ويستنكر أي شعيرة أمريكية أو إسرائيلية في هذا الاتجاه. قال إنه يمتن بتفكيره لإجراءات التحقيقات أمام النيابة العامة كمواطن مصري ويحث السيادة الوطنية والقضائية المصرية المستقلة وأنه يرفض أي مزايعة من أي شخص للتدخل على القضاء المصري.

كما نفى د. سعد الدين أمام النيابة جميع الاتهامات السنة المنسوبة إليه وأدعى الرشوة الدولية وتنافس تمويل وأموال احتيكية من بعض الهيئات الأمريكية والإسرائيلية والأوروبية لإعداد أبحاث عسكرية ضارة بالأمن القومي المصري والعربي.

كما أنكر جميع الاتهامات الموجهة إليه بشأن المخططات الانتحارية العنصرية وأقر في تعقيقات النيابة أن المتهم خالد فياض هو المسئول الأول عنها كما نفى اتهام فياض له بالتعامل مع جاسدة حيفا الإسرائيلية. وأدعت النيابة تأجيل المواجهة بينهما لحين جمع أدلة وإرائن وثائق جديدة في القضية.

وكانت النيابة قد استعنت إلى خمسة متهمين جدد خلال الأيام الماضية وأقررت حبسهم على نية التعذيب لمدة ١٥ يوما وإجراء سبيل متهمين آخرين كما طلت النيابة استبعاد ستة شهود إثبات جدد في القضية وسيتمتع هؤلاء الستة بالاعتصام على التعذيب معهم.



صاحب تجسير الفجوة في محنة:

العالم يتجاوز حساسية الكلمات ... لكن العولة لها أظفار!

محمد الرميحي *

الدكتور سيد ياسين الخبير الاجتماعي المعروف، كان نشاطه سعد الدين إبراهيم ملحوظاً في السنة التي احتل فيها العراق للكويت، فقد كان مؤدياً في كتابة البيانات والاتصال بالمؤسسات العربية والدولية وإلقاء المحاضرات متى ما طلب منه ذلك، ولعله كان يتذكر انصافاً من الكويت وإفقا مع مشاريعه الحثيئة أو لعله كان يتذكر حصوله على جائزة التقدم العلمي من مؤسسة التقدم العلمي الكويتية في وسط الثمانينات على ما بذله من بحوث كثيفة وثرية، بل لعله قد رأى الحق واضحاً فوق سمع من دون حسابات مسبقة تذكر.

رجل أكاديمي يمثل هذا التاريخ كان دائما ينادي بتجسيم الفجوة بين السياسي والأكاديمي، ويعمل من أجل تقارب الوسائل تحقيقاً لأهداف تنموية مشروعة، يصعب أن يصنف من يعرفه أنه يسقط في فتحة هذه الفجوة بين السياسة والأكاديميا بهذا اليسر وبهذا الفعل المغفل، لا بد أن هناك خطأ ما وقع، فلا يصح أن يصبح مركز كمثل مركز ابن خلدون، وبهذه الأسماء الكبيرة في مجلس إدارته وبالتجهد الحثيئة التي وفروها للقارئ والمتابع العربي، لا يصح أن يقال إنه ارتكب عن عمد ومع سبق إصرار الأضرار بمصالح بلده التي يعرف ويدرس ويراقب ويضيق.

ما الذي أولاً ما وصل إليه موقف بعض من كتب ونشر حول الموضوع، تشبهاً أو تبريراً لما حدث للدكتور سعد الدين ولأصحابه في مركز ابن خلدون للدراسات في القاهرة، لقد كان بعضها تصفية حسابات قديمة لا يصح أن تثار والرجل في أزمته، وبعضها وصل إلى حد «الغفوة» في الخصومة بالنيل من أسرة الرجل، فالانتهابات التي وجهت للدكتور سعد لا يستطيع عائلان أن يؤكدها أو ينفيها قبل صدور حكم واضح وصريح من جهات قضائية مستقلة، لذا نأبأ الدخول في تفاصيلها وأسبابها تأكيداً أو نفياً هو خارج ما اطمح إليه في هذه العجالة وخارج

■ عرفت الدكتور سعد الدين إبراهيم منذ أكثر من ربع قرن مضى، وكان اسمه دائماً محط الكثير من اللبس مع اسمه المكوس اسمه وهو إبراهيم سعد الدين، والأخير كان خبيراً متقدماً في المعهد العربي للتخطيط في الكويت في بداية السبعينات وكان يسارياً متبحراً في علم الاقتصاد، كما كانت الأيام الخوالي لتقضي، وهو رجل له سمته الخاصة به، ولا يزال يقدم الخبرة بعد كل هذه السنين في مجالات العمل الوطني وقد تعلم على يديه خلق كثيرون وعلم داخل مصر وخارجها.

أما سعد الدين إبراهيم فقد كان نشاطه من نوع آخر، فهو كاستاذ اجتماع في الجامعة الأميركية في القاهرة، وشخصية نشطة في الحركة الطلابية في الستينات في الولايات المتحدة، أصبح له من الصيت ما فاق جمهور طلابه المحبوبين ليتسع إلى كل من يريد أن يعرف شيئاً عن المجتمع العربي في صموره في الربع الأخير من القرن العشرين.

أصبح سعد الدين إبراهيم شخصية تجدها في كل ملتقى عربي علمي أو سياسي، يهتم بالعلوم الاجتماعية وتجلياتها الحديثة عند العرب، نشط في السبعينات مع بداية إنشاء وتشغيل مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، ثم كتب كتباً صغيراً ومهماً بعنوان «تجسير الفجوة» بين المثقف العربي والسلطة السياسية، من هذا فلت نظر الأمير الحسن بن طلال في وسط الثمانينات، فاصبح أول عربي من خارج الأردن يصبح أميناً عاماً لمنشأة التنمية الذي اسس في الأردن سنة ١٩٨٢، كي يضم في عضويته النشطاء من المثقفين العرب العاملين في سبيل التنمية العربية، وفي كامن عام إلى ما قبل نهاية الثمانينات حين خلفه

الوضع في المنطقة يمر بمرحلة تنقل بحيرة، ويحتاج الى كل الجهود والطاقت لمتابعتة ووضع حلول لما يمكن ان ينشأ منه، والجميع يحتاج الى رأي له من السقف العالي المتاح لآراء المختلفة ما يبني الوطن ويرفع الرايات بحتض المخالفين.

أريد أن أؤكد هنا أن ما تم للدكتور سعد الدين إبراهيم من حيث الشكل المعلن هو استقصار كل صاحب قلم أن يؤكد أنه لا لحسم أمور لفصائل ذات الرأي، وبخاصة في الرأي السياسي والاجتماعي بهذه الطريقة التي تم بها القفز على سعد وزملائه في المؤسسة المذكورة، بل قد أصبح من المؤكد أن العالم يتجاوز حسابية الكلمات خصوصا أن كانت هذه الكلمات يمكن الدرد عليها ومقارعة الحجة والحجة وتعاقب النفس على أفعالهم وليس على أفكارهم.

إبراهيم: اعتقال سياسي وسأرد في الوقت المناسب

□ القاهرة - محمد صلاح

اعتقاده بأن الحبس الاحتياطي تحول عقوبة ضده وتعيد الرد على كل ما اتهم به في الوقت المناسب.

وكانت السلطات قبضت على رئيس «مركز ابن خلدون» وسكرتيرته السودانية الجنسية نادية عبدالنور بداية الشهر الجاري وأحالتهما على نيابة أمن الدولة، واعتقلت لاحقاً باحثين ومنعاهم مع المركز. وأصدرت النيابة قراراً بحبسهم على نمة التحقيق بعدما وجهت إليهم جميعاً تهماً عدة بينها «تلقى أموال من جهات أجنبية مقابل إمدادها بمعلومات المخطوطة عن الأوضاع في البلاد بما يؤثر على موقف مصر السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المحافل الدولية ويضر بالأمم القومية للبلاد».

ونكر النيب أن موكله استغرب عدم مواجهته حتى الآن بتهمة أضرين في

■ أكد رئيس «مركز ابن خلدون» للدراسات الأنثوية، الدكتور سعد الدين إبراهيم أن لديه رنوداً على الحملة التي يتعرض لها سيفصح عنها بعد إطلاقه. ونفى أن تكون الإجراءات التي اتخذت ضده متغير من طبيعة نشاطه في المستقبل سواء على المستوى السياسي أو الأكاديمي. ونقل فريد الديب محامي إبراهيم عن موكله استياءه من الأدم بعض وسائل الإعلام، على أخلاق معلومات لم ترد أساساً في التحقيقات التي تجريها معه حالياً نيابة أمن الدولة، واستغرب «إصرار بعضهم على إصدار حكم عليه حتى قبل انتهاء التحقيق».

وقال الديب لـ «الحياة» بعد زيارة موكله في سجن طرة أمس إن إبراهيم أعرب عن

العدد ١٢٣

التاريخ ٢٠١٠ ١٢ ٢٠١٠

٦ شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٠١١٠٥٧١٥٠٠ (٢٠٢)
E-mail merit56@hotmail.com

ميريت
للتشروء المعلومات

القبض على والده والإجراءات التي اتخذت
ضده وتفاصيل عن التحقيقات التي أجرتها
النيابة معه والتهمة التي وجهت إليه.
ووصف تعاطي وسائل الإعلام المصرية مع
القضية بأنها «محاولة لاغتيال شخصية
إبراهيم». وقال إن هدف الضمة «تحويل
رئيس مركز ابن خلدون إلى عميل
وجاسوس وخائن لوطنه». واعتبر الابن
إن والده «اعتقل بمسبب إعدامه على
مراقبة الانتخابات البرلمانية التي جرت
العام ١٩٩٥ وعزيمته تكرار الأمر في
الانتخابات البرلمانية المقبلة من دون رغبة
الحكومة» وشبه الوضع الذي يعيشه والده
حالياً بأنه «لا يختلف عن معاناة نيلسون
مانديلا والصحابي مصطفى أمين اللذين
سجنا بسبب معتقداتهما». وأعلن أمير سعد
البنين إنشاء موقع على انترنت للناصرة
والده.

القضية قبل انهم اعترفوا بمعلومات عن
نورته في أنشطة مخالفة للقانون. وأكد أنه
يمارس نشاطه من خلال المركز يعلم
السلطات طوال اكتوبر من ١٢ سنة.
واشار الى ان رجال الامن الذين همموا
مقره ومقر المركز لاحظوا انه لم يكن يخفي
شيئاً وان ما اردوا العثور عليه لم
يبحثوا عنه بل وجده امام اعينهم.
واعلن إبراهيم ان قضيتته «سياسية
بالدرجة الاولى». وان قراراً سياسياً يمكن ان
يخلق ملفها تماماً. لان التهم غير السياسية
التي وردت في التحقيقات لم يقد دليل
عليها.

وفي السياق ذاته وجه المهندس أمير
سعد الدين رسالة الى المصريين عبر
انترنت دعاهم فيها الى مساندة والده.
وجعلت الرسالة عنوان «الرجو» عن سعد
الدين إبراهيم وزملائه، روى فيها وقائع



المسكوكات عند تسمية سيد الدين إبراهيم



بقلم:
د. رفعت عبد الحميد

الأجهزة الرسمية، أن يكتبوا
تحت يده، وإن يطيلوا فطيلوا
وبقوة، ولا تكتفى في الرجل،
فعلنا معه قديم، وخلافه في
الأخير، ليس لأسباب شخصية،
بل لأسباب وطنية صرفة، ومن
هنا مكتب.. ونحلل المسكوكات عنه
في هذه القضية كل..
عل ما تكتبه يظن..

مؤلفات فضلاً عن عشرات
الدراسات والمقالات التي تنصدي
ونقوتها لهذه الجريمة الأخلاقية
والعلمية لأي باحث يحترم عقله
وضميره وثقافته!!
وكان سعد الدين إبراهيم -
كنموذج - حاضراً في كل أعمالنا
تلك لم يقب للحظة، لأنه كان للكل
على ما نسميهم بـ «قولي الأبحاث»
وسماسة ما يسمى بالجمع
للنبي، وكان مقالنا في صحيفة
«الوقد» ٢٩/٦/٢٠٠٠، والعمود
بـ «اللتقطيون الجدد» آخر تلك
للحالات الكشافة لـ «دور هذا
الباحث ورفاقه من التلاعبين
بورقة الأباطرة» ومن قبل
«التمويل» ومن بعد «الجمع
للنبي»، وتصانف أن نشر للكل قبل
القبض عليه بـ ٨ ساعة!!

لماذا نحكي كل هذا؟!

نحكيه حتى ندين اننا لا
نحكي على الرجل أو مركزه أو
قضيته أو على أتباعه من قضاة
البحث العلمي وحقوق الإنسان
فيما سمكته الآن، لأننا لا نكتب
في إطار «هجرة» الكتابة التي
أكتبتموها، وبعضها للأسف
تكتبه من لا يفلون عنه سلوكاً،
وفكر، ونورا، ولكن مسرعتهم

الآن.. الآن وبعد أن
مدت عاصفة مركز ابن
خديون وصاحبه،
وبنت تشكيف إعدامه، وأسروها
وأطان «الإحبار» في الحديث عن
القضية، حتى وهي في طورها
الجيني عمداً كانت لا تزال بعد
في مرحلة التحقيقات والتحريات
الأولية!!

● يحق لنا الآن أن ندلي بملونا
في القضية، خاصة وقد كنا - بكل
تواضع - من أوائل من نبهوا إلى
أخطاء وخطايا سعد الدين إبراهيم
مدد بـ «تكير» عمله في هذا الحال
البحري، الذين يسميه خطأ بأنه
وهم الجمعيات الأهلية بـ «عمل
للنبي»، مدد بـ «التمويل» و«الجمع
للنبي» كتمنا عنه وعن جامعته
الأمريكية بالقاهرة كتاباً وخمس
حلق في صحيفة «الشعب»
للعارضة تحت عنوان: «الدور
المسيو للجامعة الأمريكية في
مصر».. وكان ذلك خلال عام
١٩٨٣.. ثم تولى اهتماماً
وتصديداً للسرطان العلمي الذي
تدعى في الجسد الثقافي للصبري
تحت عنوان «المسيو للأجنبي
للبحوث الاجتماعية
والاقتصادية»، وأصرتا خمسة

وتتداخل . ومن ناحية ، هذا الأصل
الفساد ، حيث الفساد العلمي ،
والقانوني والسياسي بأعرب صوره
والشكاك .

- سكت النظام ..
- وسكنت الإعدام .. وتحصل
الامر كله الى مجرد قيام هذه الباحت
بتزوير بطاقات انتخابية ، وتلق
تحويل خارجي من مؤسسات
غربية !!
- يا سلام !!
- وهل سمع الدين ابراهيم هو

وحده الذي «زور» بطاقات انتخابية
في مصر؟ أم ان أجهزة الدولة
التشريعية قد مارست هذه الجريمة
بالقوى منه ولاكثر من ٢٠ عاما
مضت الى مرحلة ار الحكمة
الاستثنائية العليا في مصر قد
اصفرت ثلاثة أحكام لثلاث دورات
بحل مجلس الشعب المصري خلال
فترة حكم الرئيس مبارك ، يعني
طيلة فترة الحكم كان مجلس
الشعب موزرا وقائما على اسس
غير دستورية ، .. ولعل أكثرها
وضوحا الحكم الأخير الصادر قبل
أيام والذي وضع نظام الحكم في
مأزق حقيقي مريع !!

- فهل يلام سعد «رغم جرمه»
وحده !!

● ثم ان حكاية «التسويول
الاجنبية» تلك مبرود عليها بأن
مراكز إيمان تابعة للدولة تنقل
تدريلا مشبوهها من الخارج منذ ٢٠
عاما ومن وراء ظهر الدولة ، وحتى
بعد ان علمت الأجهزة الرسمية لم
تفعل لها شيئا .. فهل يلام سعد

«رغم جرمه» ايضا في هذا الجانب
وحده؟ أم ان العمل يتطلب ان يمتد
حبل التحقيق والكشف على
استقامته ..

● إذا كان ولابد من محاكمة
عائلة وصافقة لسعد الدين ابراهيم
.. إسماعيل ان يحاكم على «الأصل»
للسكوت عنه لأسباب لا نراها
وهو جريمة التطبيع لفسر الخلف
مصري ليس مطلوب من هذا الدور
التطبيعي مع العدو الصهيوني ،
ولما ان تنسحب المحكمة «الدينية»
المجارية الان على باقي الهيئات
السياسية والتشريعية والمراكز
المجتمعية الاخرى لفتي لا تفل - ان لم
تزد - عنه في جرميته «التزوير»
والتسويول !! .. ولما ان يرد الرجل
فوراً ويمتد له لأن الجميع في فهم
شرق - كما يقال !!

إن الحديث عن الذي جرى في
قضية سعد الدين ابراهيم ومركزه
لم ينطبق في تقديراتنا الى اصل
القضايا وجوهرها ، واكتفى
بالقشور ، ومن ثم فاندنا نتوقع ان
تنتهي هذه القضية في لا شيء ،
لأنها لم تمثل سواء «فصائيه» أو
«صالحيه» الى لب المسألة . وحتى
عندما وصلت لمرحلة «فصائيه»
وصالحيه بتجاهزه في خفة ،
وسوءه تؤكد ان الامر من أوله في
آخره كان مجرد فرقة اعلامية
سياسية اريد بها الحكومة
المصرية أسورا عدة من بينها ان
تصرف الانظار عن حجم مازقتها
السياسي والاجتماعي والاقتصادي
الذي تعيش فيه منذ عام مضى ،
والذي ينشر في جسد الحكم تفسرا
يهدد شرعيته من الأساس ، وكانت
«شعاع» سعد الدين ابراهيم ،
جاءة لتطويق ولصرف الانظار
ايضا

اسمنا لنا اردنا ان نصل نحن ،
ومعنا القارئ الى اصل القضايا
السكوت عنها في هذه القضية
فاندنا نوجهها في الآتي ،
اولا : هناك قضية التطبيع
السياسي القبيح مع الكيان
الصهيوني متجاوزا دور الخلف الى
دور السياسي ، وهو التطبيع الذي
ارتكبه هذا المركز «ونقلته من
المراكز الرسمية الحكومية ولم
تتجذ الختقيقات القانونية او
الضريبية الامنية او المتابعات
المحلية» الا فوجأ ندرك اليه رغم
ان العلاقات التي تربط سعد الدين
إبراهيم شخصيا بـ «التنصل»
الاسرائيلي والقاهرة تانف كورين
والملف الاعلامي الاسرائيلي
«إيليت كورين» ومدير المركز
الأكاديمي الاسرائيلي بالقاهرة
«يوسي إسماعيل» ، فضلا عن
علاقات السابقة بكل من شيمون
شامير مؤسس هذا المركز والفيلسوف
الاسرائيلي الاميق ، ويوفيد سلطان
إبراهيم واربودي ، المستعيرين
السابقين لاسرائيل بمصر وغيرهم
بالإضافة الى علاقات بجامعة تل
أبيب وزياراته المتكررة لهذا
واستقباله لوفود طلابية منها بلخ
أروقة مركزه في جامعة المقطم ..
هذا الجانب من سلوكيات سعد
الدين ابراهيم بكل ليس - راره
وتعاصيه ، لفترة سكت عنه ،
تعميقا نياحيا وصافيا ، رغم انه
في تقديراتنا «الأصل» الذي من
جوله تتفرع القضايا ، وتلف ،

المصدر	لوقور
التاريخ	٢٠٠٧

٦ شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٠١٠٠٧٥٦١٠٠ [٢٠٧]
E-mail: meri15@hotmail.com

ميريت
للنشر والمعلومات

ثانياً انطلاقاً من هذه الحقائق المسكوت عنها كشفت أيضاً قصة سعد الدين إبراهيم، خزان آخرى لى لى إلى مبررها ومؤكدتها الحقيقية الأولى: الانتهاك الشديد الذى جرى بشأن حقوق الإنسان فى مصر، واعتبار ما تم مع «سعد الدين إبراهيم» اعتداء على حقوق الإنسان، مما استدعى تهرير تدخل الصليب الأحمرى والمفديد من الهيئات الغربية للضغط من أجل صون حرية هذا «الإنسان» وتحرير النفس من عقلة حقوق الإنسان لهذا التدخل بل وطلبه واستدعاه فبأنى حقوق إنسان تلك التى يدعونها؟ ولما لم نتركهم مثلاً قضية «مجدى احمد حسين ورفيقه» فى السجن وهم من منتقلي الرأي والفكر أيضاً؟

لما لم يرك على «مجدى حسين» كل من «سلامة احمد سلامة».. وملاح متصنر ود، عهالينعم سعيد ود، محمد السيد سميدو الكتاب الكبار بالأهرام ومنظمات حقوق الإنسان فى مصر بنس الحرة التى يكوا بها سعد الدين إبراهيم «صديق القناصل والمخالفين والتأثيرين والرشوة الدولية»، لما لم يكتوبوا حراً عن اعتصام وانصراف صحفى الشعب ٦٠٠ صحفى عن الطابع منذ ٦٠ يوماً لعدم تمكنهم من صرف رواتبهم التى يعيئون عليها كيشر وسبب غلق صحيفة وتحرير ألقها، ليست تلك حقوق إنسان؟ فلماذا يهكون على هذا ولا يهكون على تلك؟ ولما لا يتنصرون لاستمرار اعتقال ٢٥ ألف معتقل سياسى إسلامى فى مصر يعيئون فى قسراً إرضاع إنسانى عربها التاريخ منذ ٢٠ عاماً وليس لقط عشرين يوماً مثل سعد؟

إن مفهوم حقوق الإنسان فى هذه القضية التى إلى حد برى له وأزدوج فيه للمهاجر، وبات مصطلحاً مستحكماً وقبحاً «الأسف الشديد» لأنه صار واجهة مخلفة نعتها تركت وتزييف عشرات القضايا والمفاهيم.

الحقيقة الثانية: تلك الانتهاك الذى بين دور المصنف ودور السياسى واختلاطهما بطريقة برى لها جعلت من تعاذى مثل سعد الدين إبراهيم مجرد «مهرجين» سياسيين، فلم يرقوا إلى دور المثقف الملتزم ولم يذهبوا إلى دور السياسى المحترم؟

الحقيقة الثالثة: كشفت قضية سعد الدين إبراهيم أيضاً من جهة ما كشفت من المسكوت عنه، ذلك التصريح المخيف لدور الدولة فى «البحث العلمى» شويلاً، وأعداداً وتقدم دور المؤسسات الأجنبية ٤٥ مؤسسة والخاصة ٢٥ مؤسسة لتعمل محل الدولة حاملة معها عشرات الاضطار والمفاهيم، وفق «جنة أوليات» غير تلك الأجنة الوطنية المقترضة، وكان الخيال الدولة، دور فى ترو هذه المؤسسات للمدارة رغم عزالتها علمياً وشبهة املها. وفوارها الاجتماعية والسياسية؟

إن المسكوت عنه فى قضية مركز ابن خلدون وصاحبه، تتمدد فى الواقع، هذا المركز لتصبح فى أزمة السياسة والمجتمع، والعلوم والإنسان فى أوطاننا، وهى أزمة تمتد بجزورها وإثارها من الداخل إلى الخارج، عجزت حكومات من الاتصال لا تفك، يبرز فيها انحياز «الاستبداد والفساد والتمويل» والطبيعى، فى تلاحم غريب يحتاج لفك وتصحيح إلى عزية ووحى ومواجهة لا تترك حدوداً يكتف عنها أو يصمت وهو ما نفتقده مصراً للأسف!!

زوجة سعد الدين إبراهيم؛
ثم نطلب تدخل السفارة الأميركية

ودافعت عن زوجها لئلا
يقدس احترام الأنصار والدين والعرش
يبري أو سلامة أي وطن تكون في
استيحاء مختلف العنقادات، وهو
استشر في الاقناب للديمقراطية السموات
الأميرة بعض اليهود، ولأنه يشق
وطه صبر أراد أن يهتج الجميع إلى أن
هناك خطراً قاتلاً ولا إذن له أخيراً
باعتباره أن هناك أزمة قائمة ويحب أن
يتم لها

وأكدت أن الدكتور سعد لم يتم
هواز سفره الأميركي لجهات التحقيق
ولم يطلب مساعدة رسمية من السفارة
الأميركية لأنه مواطن مصري قلاخ من
القوة، «مدير» التابعة لحفظه الدبلوماسية
الأميركا بها. وإن كنا نشكر أي جهود
للإفراج عنه باعتبارها استناد جامعة
ورجلا كبيرا في السان عمره تجاوز
الستين عاماً.

(نص الحديث ص 5)

القاهرة: الشرق الأوسط.

سألت بلورة إبراهيم، ورحمة الدكتور سعد الدين إبراهيم مدير مركز بحوث وحلول، وأستاذ علم الاجتماع السياسي بالجامعة الأمريكية المعمل حاليا للتحقيق في اتهامات نفلح بالأسامة بن سمعة البلاد، أن زوجها حاض في قضية حسنة وتلك كانت خطيئته وقالت في حوار أجريته معها: «السرقة الأسدية، من مستحباتي في القاهرة أنها تدخل القضية المصرية، وتفتن أن تكون في طليع قضية السفارة الأمريكية في القاهرة في قضية زوجها»



في قضية مركز ابن خلدون ارتفاع عدد المتهمين الى ١٥ وحبس متهمين جدد

كثبت خديجة عفيفي:

ارتفع عدد المتهمين في قضية مركز ابن خلدون للتهمة الاول فيها د سمعد الدين ابراهيم اسناد علم الاجتماع السياسي والجامعة الأمريكية ويخبر المركز وامين صندوق هيئة دعم الانتخابات المصرية الى ١٥ متهماً حيث امر المستشار هشام سرايا القاضي العام الاول لتبابة ام الدولة العليا بحبس كل من حسين عياد رحمن والشرف صلاح ١٥ يوماً على لمة التتقيقات والملاحه سبيل رمعي حسين يشعان محل التابته. وجهت لهم التابة تومة استخراج بطاقات انتخابية مزورة بالمر التتقيقات هشام بدوى رئيس التابة والشرف المشماوى والشرف ملال وكريلا التابة.

قضية ابن خلدون: النيابة المصرية تستدعي كاتب السيناريو علي سالم للتحقيق

القاهرة: نجوى عبد العزيز

اتسمت دائرة التحقيقات التي تجريها نيابة أمن الدولة العليا في قضية مركز ابن خلدون وقرر القاضون على التحقيق استدعاء علي سالم كاتب سيناريو - ادخل شريك وشارك، غدا، السبت، لاستجوابه بخصوص الفيلم الذي يؤكد المحققون أنه يتضمن إساءات للنظام السياسي في مصر. وكانت النيابة استمعت الى االوال مخرج الفيلم مصطفى حسين في بداية التحقيقات التي بدأت اول الشهر الجاري، وأكد ان الفيلم يسعى الى حث المعاصرين على المشاركة السياسية في الانتخابات المقبلة وان مسؤوليته كانت فنية بحجة ان تولى مهمة الإخراج فقط وتنفيذ السيناريو. وبدأ ان النيابة تسعى الى الانتهاء من التحقيقات قبل انتهاء مدة حبس رئيس مركز ابن خلدون اواخر الشهر الجاري تمهيدا لاحالة القضية الى القضاء والبروت النيابة أمس حبس اثنين من العاملين في هيئة دعم الانتخابات -هدا، وهما حسين عبد الرحمن وأشرف صلاح ووجهت اليهما تهمة المشاركة في تزوير بطاقات انتخابية، وأخلت سبيل يحيى حسين بصحاح محل اقامته بعد ثبوت عدم قضاية أي مبالغ مالية مقابل استخراجه البطاقات الانتخابية، وكشفت التحقيقات عن تورط حسين وصلاح في تزوير أربعة آلاف بطاقة انتخابية مقابل 6 جنيهات لكل بطاقة في غضون ذلك وجه مرئضي منصور محامي أحد المتهمين في قضية مركز ابن خلدون للتراسات الاتهامات شديدة الى رئيس المركز الدكتور سعد الدين ابراهيم وقال ان موكله خالد فياض رئيس برنامج دعم الانتخابات اعترف في التحقيقات التي تجريها نيابة أمن الدولة العليا بتزوير البطاقات الانتخابية للناخبين بتعليمات من الدكتور ابراهيم وامتد اداء مركز ابن خلدون وقال ان التقارير التي يقدمها تخدم جهات استخبارات خارجية وتهتم بسحق الوحدة الوطنية في مصر، انما تتم بتكليف خارجي مقابل المبالغ المالية التي يتفاوضونها من دول اوروبية.

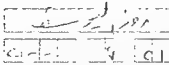
حاول ان تفهمهم

استقرئني ما جاء في بيان الجامعة الأمريكية التي تتعالم فيه بالإفراج عن الدكتور سعد الدين إبراهيم بأنه ممن مصلحة مصر إطلاق سراحه بشكل عاجل وشرعي.

ذلك لأن مصر لا تحتاج إلى من يترشدها لمصلحتها. ولأن الصيغة تحمل تهديدا مبطنا يمكن أن يصدر عن وزارة للحرب. وليس عن جامعة تعمل في مصر. وتعرف أننا خضنا معارك ولا تزال. ولعلنا لا ندخل لجنتي في شئوننا. وتعرف أن سعد الدين إبراهيم ألقى القبض عليه. ويخضع لتحقيق بموجب القانون المصري. وأن العدالة في مصر موضع إجماع على نزاهتها. وتجردها. لذلك فإن بيان الجامعة جانيه كثير من الصواب. واتخذ منحي لا يلحق. فمن حق هذه الجامعة والرجل نصف أمريكي ونصف مصري. أن تؤكل له محاميا أو أكثر خاصة أن النصف الأمريكي قد طلى عليه. فأنشاء الجزء المصري. فاليس ابن خلدون الذي عاش في القرن الرابع عشر القيمة الأمريكية. وجهه يقبض بالدولار ويتاجر في سمعة وطنه. ويبيع الوثائق. ويؤلب الفئات. تحت ستار البحث العلمي والاجتماعي لحساب ميثاق. وأحلاف أجنبية. بادعاء غير مفهوم هو نشاط مؤسسات المجتمع المدني. في بلد به هاش من الديمقراطية. وبرلمان وجمعيات أهلية وتقايات ورجال أعمال. وشركات مصنعية كبرى. وصغرى. من المفترض أن يمتد نشاطها إلى خدمة البحث العلمي. والبحث الاجتماعي أيضا في كل تعثر إكباته. وسعها. وما يتربد عن رسمية النتائج التي تسفر عنها الدراسات الاجتماعية التي تقوم بها الجهات الحكومية.

وإذا كانت بعض الشركات الصناعية الكبرى في عدد من المجالات لديها معاملها. وأبحاثها. وعلمائها فإنها جميعها لم تتجه إلى تمويل ودعم الدراسات التي تفسر قضايا المجتمع وتنعكس عليه. وتؤثر فيها كجزء من كيان الدولة. إن دراسات عن العقاب. وعن المرأة وعن العشوليات. وعن فكرة العمال. ومعيشتهم وعن غيرها من القضايا التي تقوم بها هذه المراكز المدعومة من الخارج لتصل إلى النتائج التي يريدها الممولون. وتصب في خانة أهدافهم. هذه الدراسات نحن في حاجة إليها بموضوعية ويتجرده علمي ليتوضع أمام الجهات المختصة لتعاونها في حل المشاكل. وفي اتخاذ القرار.

ورغم أن رجال الأعمال. قد اتجهوا أخيرا إلى أن يلعبوا دورا اجتماعيا. وثقافيا. فقاموا بكثير من الخدمات وأنشأوا المدارس والمستشفيات وساهموا في تعبيد طرق وإنارتها ورصفها. إلا أنهم لم يتجهوا بعد إلى تمويل البحث الاجتماعي. وتكليف جمعيات أهلية. أو كليات جامعية. بإجراء دراسات حتى حول القضايا التي تسهم وتؤثر عليهم. فكل مشاكل المجتمع. وهمومه. وأفراحه وزمانيته ورخائه تشكل ضمن نطاق عملهم. وهو الأمر الذي بلغ المؤسسات الصناعية والتجارية الأجنبية إلى أن تخصص جانباً من ميزانيتها لعمل هذه الأبحاث وامتنعت بها. لأهداف أخرى إلى الإنفاق على جهات في بلاد العالم الثالث. لتعمل على خدمة هذه الأهداف بما تتوصل إليه من نتائج يكون ولاؤها الأول لجهة التمويل ويخدم ما تسعى إلى الوصول إليه هي أو الأجهزة والدول التي تتجبعها.



المصدر

التاريخ

٦ شارع مصر الدين

القاهرة، مصر

تليفون / فاكس ٠١٠٥٧٥١٥٠٠

E mail: mar56@hotmail.com

ميريت
للتنشروالمعلومات

لم يعد البحث الاجتماعي ترفاً. لأنه يرسم خريطة وتشايريس أوجه الحياة بكل ما فيها. وكل ما نتعامل معه. وما نريد الإبقاء عليه. أو تطويره. بعد أن نقف عليه. ونعرف نواتجه وجذوره على طريق خبراء يعيشون بين الناس ولا يأخذون من الورق بقدر ما يتعرفون على الواقع. نريد أن نخلع عن ابن خلدون قبعته الأمريكية ليعود عالمنا عربياً يسمع على رأسه العمامة ويتدلى الجلباب.. ولنترك سعد الدين إبراهيم أمام القانون.. ونخرج من الجامعة الأمريكية أن تعيد صياغة بيانها الذي نشأ في الصحف لأنه يمسّ إليها بالدرجة الأولى كؤسسة تعليمية ■

عبد الله إمام

في قضية مركز ابن خلدون المشبوه:

جیسے متھہ میں زور ۵۵ لاکھ
بطاقة انتخابیہ فی قضا

کتاب - حمال عقل:

كتب - جمال عقل:
أمرت نيابة أمن الدولة العليا بإشرف المستشار هشام سررايا القاضي العام للمأم الأول بمحس حسن عبدالرحمن وأشرف صلاح التهمين بتزوير الإطلاقات والتأليب لصالح مركز أمن خلدون الشبهة

الانتخابية لصالح مركز ابن خلدون الشهير.
كشفت تحقيقات فهد رئيس النيابة وأشرف
الشمسوري وأشرف فلاح وكبلي أبو الهيثم انهما من
أبناء محافظة حماه ولهما علاقة بالوكر وقاما بجزيرة
الاب بطاقة انتخابية لعدد من ابناء قري ونحوه محافظة
قنا مقابل جنيه واحد عن كل بطاقة وحصلوا على المبلغ
من د. سعيد الدين إبراهيم رئيس للوكر وقاما بجزيرة
م. صالات الاستلام.

وأمرت النيابة بإخلاء سبيل المتهم الثالث بحسب

من ناحية أخرى تنتظر النيابة الأحد المقبل في أمر
تجديد حبس عدد من المتهمين التورطين في الجريمة
والمبلغ عندهم ١٤ متهمًا .

العدد			
١	٢	٣	٤
٥	٦	٧	٨

المصدر

التاريخ

٦ شارع قصر النيل

القاهرة، مصر

تليفون / فاكس: 0111 0701000

E-mail: meri15@hotmail.com

ميريت

للتنشروالمعلومات



حبس متهمين جديدين في قضية ابن خلدون

الباحثون باستخراج بطاقات انتخابية مزورة بلغ عددها 4 آلاف بطاقة مقبول جنبيه ولذلك بطاقة، وتكوين لجنة للتحقق في أوراق هيئة دعم الانتخابات على أنها جنهات للبطاقة، كما قررت لجانة القبض على المسجونين ممن للتظن ان يمثل مؤلف ومخرج فيلم «الحل شريك» وشركاه الذي اتجهه مركز ابن خلدون اسم القضية عندا السبب للاستماع في الالهما ومواجهتهما بضمون الفيلم.

قرر المستشار هشام سرايا للحاجس لعام الأول لجانة أمن الدولة لعلها حبس ملهمين جديدين في قضية مركز ابن خلدون. ويشمل القرار حسين عبدالرحمن وأشرف صلاح الباحثين بهيئة دعم الانتخابات، هذه كما قررت اللجنة إخلاء سبيل بلدت ثلاث بضمن محل لاسمه لنبوت عدم حصوله على مبلغ مالية بالتخالفه عن الهيئة. يتولى للتحقيقات هشام بدوى وأشرف العشمواى وأشرف هلال رؤساء لجانة. وكشفت للتحقيقات عن قيام

علي سالم أمام نيابة أمن الدولة غداً في إطار قضية "مركز ابن خلدون"

□ القاهرة - الحياة

■ يمثل الكاتب المصري علي سالم غدا السبت أمام نيابة أمن الدولة العليا لسماع قوله في القضية المتهم فيها رئيس "مركز ابن خلدون" للدراسات الإنمائية، الدكتور سعد الدين إبراهيم وآخرين والتي يواجهون فيها نهما عدة بينها تلقي أموال من جهات اجنبية مقابل امتدائها بمعلومات مفلوطة عن الأوضاع في البلاد ما يضرب بمؤلف مظهر السياسي

سياسية ضد نظام الحكم. وإن إبراهيم حصل على مبلغ مالية كبيرة من الاتحاد الأوروبي لانتاج الفيلم. وأوضح سالم أنه لا يعرف ما إذا كان استدعي كمتهم أم كشاهد وقال: «كل ما أعرفه أن مدير مشروع المشاركة السياسية في مصر: "ابن خلدون" الباحث خالد فياض طلب مني إعداد سيناريو عن تشجيع المواطنين المشاركة في الانتخابات وبعدها التقيت بسعد الدين إبراهيم والتقيت على اجر رمزي هو ألف جنيه ككتابة الفيلم

والاقتصادي والاجتماعي في الحاصل الدولية ويضرب بالامن القومي للبلاد. وقال سالم له الحياة: انه تلقى لخطارة رسميا اسم من النيابة لثولته امام المحقق محمد الفيصل لسماع قوله في القضية مشيراً الى انه ليست لديه معلومات عن التهم التي وجهت الى المتهمين في القضية. وكانت النيابة اعتبرت فيلم "دخل شريكاً... وشاركه" الذي كتبه سالم دليل اتهام ضد إبراهيم على اساس انه "يجري اسقاطات

وعرضت عليه أن تتولى إحدى شركات الإنتاج الإشراف على الفيلم للخروج بصورة جيدة تسمح بعرضه على التلفزيون المصري، مشيراً إلى أنه فوجئ عقب تفتقر القضية بأن مخرج الفيلم سامح بهلول تم تغييره، إذ ورد في التحقيقات أن المخرج مصطفى حسين هو الذي تولى إخراج الفيلم.

يذكر أن وفدا يمثل منظمة «بيست الحرية» الأميركية الخلق أسيراً مسؤولاً في الخارجية المصرية وبحث معه

قضايا حقوق الإنسان في مصر. والمادت مصادر مطلعة أن المسؤولين نفى أن تكون الدولة تخطت بين القضايا الجنائية ومسألة حقوق الإنسان، كما نلى تعرض المعارضين للحكومة أو الناشطين من العمال في مجال حقوق الإنسان لإجراءات لحرقة نشاطهم. ومن المقرر أن تنظر النيابة نهاية الأسبوع المقبل في الاعتقال الإحتياطي الذي ينقله رئيس «مركز ابن خلدون» وعدد من المتهمين في القضية.

نيابة أمن الدولة العليا تقررا الاستعانة بمخبراء مصريين لفحص حسابات مركز ابن خلدون

قررت نيابة أمن الدولة العليا الاستعانة بعدد من خبراء البنوك لفحص كشوف الحسابات المصرفية الخاصة بمركز ابن خلدون ومديره د. محمد الدين إبراهيم وكذلك بأحد المحققين بوزارة الداخلية لمراقبة المراسلات الواردة من وإلى مركز ابن خلدون في الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٩ على الملصق الذي قدمه النائب العام ووافق عليه رئيس محكمة استئناف القاهرة. ويحتوي هذا فريق التحقيقات بالنيابة تحت إشراف المستشار هشام سلامة القاضي العام، أول للنيابة سماح اليوم السبت الاستماع في مجموعة جديدة من الأشخاص الذين تدين تعاملهم مع المركز فيما يتعلق بوجوب البيانات الانتسابية للمركز وتلقاها مبالغ مالية مقابل ذلك. وقد قررت النيابة استمراة التفتيش على مركز ابن خلدون وذلك لحاجة التحقيقات إلى إعادة تفتيشه في أي وقت يمشأ عن أية مستندات تعود للتحقيقات والتي يمكن الوصول إليها بناء على إرشاد الشهود إليها كما حدث من قبل.

الإهداء إلى		
٩	٧	٥

المصدر

التاريخ

٦ شارع قصر النيل

القاهرة، مصر

تلفون / فاكس ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)

E mail marit55@hotmail.com

ميريت

للنشر والمعلومات



جيمس مانور.. المنسق الدولي لمشروع «المجتمع المدني والحكم»:

القضاء المصري نزيه ويدرس أدلة اتهام «سعد الدين إبراهيم» بعناية

لا تندخل

في الشؤون الداخلية

للدول ونسعى

إلى مساعدتها

«ابن خلدون»

ليتمتع بسمعة

دولية جيدة

في حوارٍ ساخنٍ معه أكد «البروفيسور جيمس مانور» المنسق الدولي لبرنامج «المجتمع المدني والحكم» المشترك مع مؤسسة فورد الأمريكية أن مركز «ابن خلدون للدراسات الإنشائية» الذي يرأسه الدكتور سعد الدين إبراهيم يعتبر أحد المراكز المرموقة ذات الصلة على المستوى العالمي، واستبعد احتمال تورطه في أي نشاط يمس صورة مصر وأمنها وسيادتها.

■ حوار أجراه: عامر سلطان

وخلال الحوار الذي استمر مع 45 دقيقة في معهد دراسات التنمية في جامعة السليبيك في مدينة برايتون جنوب إنجلترا قدم رئيس ماوريل فيفتي في نزاله الأولى من حياته المهنية وقتها في حضور الأئمة الذين قد تم تعزيز التزام عدد سبعة الدين إبراهيمي، وقال إن القضاء على السريرس هو هدفنا الأساسي، إضافة، كما ماوريل إن مؤسسة دواء له حسب ليرة خيرة مؤهل معها. ليست هي المؤسسة التي تصعب أمورها، دواء عليها سياسة مالية وقائية صارمة، والأكاذيب أن هذا السليبيك تقتضي إبلاغ الحكومات بجمع التبرعات التي تقدم للبرامج البحثية في مختلف الدول، وكذلك أن إن البرنامج يجرى بحثية في الأردن ولبنان وفلسطين وتعمل بشكل طبيعي، ولخص هدف البرنامج في أن التنمية ومنفعة المنظمات التطوعية والأهلية والمجتمع المدني من ناحية والحكومات من ناحية أخرى. وتاليا نص الحوار:

من أنتم وماذا تفعلون؟
نحن هنا في معهد دراسات التنمية بجامعة سايباسكو فريق منسق لمشروع دولي تموله مؤسسة فورد الأمريكية يشترك فيه 22 فريقاً من مختلف دوله 22 دولة عام 2001 في مناطق في مختلف الدول العالم وأنا أشغل منصب النسق العام للمشروع الذي يأخذ عنوان "التجمع الذي والحكمه وقد تم تدشين المشروع في مؤتمر عقد في المعهد الذي استمر في 66 ويمنع بسبعة دوله نظرا لاستقراره 98 نشاطه الفكري في أبريل عام 98.

فمؤسسة فورد أراأت أن تعريف كيف
تفاعل منظمات المجتمع المدني (مثل
الجمعيات التطوعية بمختلف أنواعها)
الحكومات في الدول الـ 22 الموزعة في
إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق
الوسط والولايات المتحدة الأمريكية.

وأما سبب حدوث هذا التفاعل وأوجه اختلافات بين تجارب الدول المختلفة بسبب جعل هذا التفاعل أكثر إيجابية بما يخدم مصالح المجتمع المدني والحكومات بكيفية مساعدة التفاعل وأوجه التعاون بين الجانبين في مكافحة الفقر في هذه الدول بما فيها الولايات المتحدة إضافة إلى الإسهام الذي يتقوى وتقويه كعدد عوامل الحكم.

من الذى يختار فرق البحث فى كل دولة؟
هذه مسئولية مؤسسة فوربد التى لها مكتب فى الدول محل البحث وتتولى
المكاتب اختيار مراكز البحث التى تشارك فى المشروع لتعديد - أو بحث - العلاقة

من الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني في كل دولة وهذا ما حدث في مصر
بمكتب المؤسسة في القاهرة اختار مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية.

ولماذا «ابن خلدون» بالذات؟

والإدانة على حثوثه، بالذات،
 يتسكك على نفسه قبل فراقه البعثية في جميع الدول بدرجة عالية من الكفاءة
 والوقفة. أما القاتلون على هذه الفرق، من جهرا، فمن يفتنهم بفتاكا، والبراعة
 والحسن، وفيما يتعلق بمركزهم بين خلوهم فهو واحد من المراكز المشهورة في
 البحوث الحديثة في العلوم الاجتماعية، والتجسسية لفرقة. ساعد الدين إبراهيم فهو
 أحد كبار لطائف المهنة والدين ليس في قضايا مصر ولكن في دول أخرى
 أيضا، ويتبركه أحد أكثر أعضاء مجتمعاته الحديثة العالمية ذكرا، وفكره وأفعاله على
 ذل في الأسرة والأمة، والفرقة والتفكير وتنشيط الدين.

وفضلاً عن ذلك، فإن له حبرة بحثية في القضايا الدولية، وقد كتب دراسات للبيك الدولي وعدد من المؤسسات الدولية الأخرى
ربما أستطيع أن اتفهم ما قلته عن سعد الدين إبراهيم ومركزه ولكن بعض المكتفين في مصر - كما في عدد من دول العالم الثامني الأخرى - يرون أن هذه الأنشطة البحثية تتدخل في الشؤون الداخلية

لا أعتقد ذلك فلا معهد دراسات التنمية ولا مؤسسة فريد يتدخلان في الشؤون الداخلية لأي دولة وما نطه هو تدريب أكاديمي يستهدف تعميق فهمنا وتحديد كيفية تطبيق الإجراءات الإيجابية البناة - كالتي تحدث في مصر مثلاً - لأغراض بناءة في دول أخرى

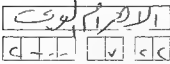
حتى لو كانت هذه البحوث تتناول اتجاهات الناخبين ولو استخدم الباحثون كما نكر المحققون في النيابة المصرية استمارات مزيفة تحمل بيانات مزورة عن الناخبين إلا يسيء ذلك إلى مصر ويضر بسمعتها؟ لا علم لنا بموضوع بحث الانتخابات التي يقال إن مركز ابن خلدون يجريه في مصر فتحن في إطار مشروعنا لم نناق دراسات المركز حتى الآن فهم ما زالوا في مرحلة إنهاء البحوث التي يجريها في سياق برنامج المجتمع المدني والحكم وهم في مصر يبرسون نماذج التعاون والحوار بين الجماعات التطوعية الأهلية والحكومة حول سياسات الحكومة والقوانين التي تفكر الحكومة في سنها ولأن سعد الدين لم يتمكن من مشاركتنا في مؤتمر بيان، فإننا لا نعرف تفاصيل الدراسات المصرية.

غير أنني أستطيع التأكيد على أنهم في مصر لا يسألون أسئلة أو يثيرون قضايا تسبب أي حرج للملاذ وسوف تكون مفاجأة مذهلة بالنسبة لي لو كان أي من أعمال مركز ابن خلدون يتدخل في شؤون مصر الداخلية أو يضر بها، فوؤلاً الباحثون يحاولون فهم كيف تسير الأمور في مصر، ويشرحون ذلك للعالم الخارجي ويقومون أفكاراً من الخارج للمصريين وعليهم أن يذكروا فيها ويشيروا أو يرفضوها كما يشاؤون وكل أعمال المركز بناءة وقيمة وأعتقد أن للنتائج مخطوئتها هكذا تقول الشواهد التي لدى.

ولكن المحققين يقولون إنهم صادفوا من مركز ابن خلدون وثائق تثبت أن سعد الدين إبراهيم انتهك القانون واضر بسمعة مصر وحصل على رشاوى دولية.

ستكون مفاجأة لي لو ثبت صحة ذلك ومع أنني لم أر - بالطبع - الألة التي يتحدث عنها المحققون فإن هناك لغة بالغة في نزاهة القضاء المصري وأعتقد أن المحاكم المصرية سوف تنحس في حالة إحالة الموضوع إليها - بعناية شديدة الألة وستكون حريصة جداً في طريقة فحصها وكل ما أستطيع قوله الآن هو أنه ستكون مفاجأة مذهلة لي لو تبين أن هناك أخطاء خطيرة تضر بالأن والأوضاع في مصر. معلوماتي التي أستقيتها من مطبوعات معهد دراسات التنمية تقول إنكم تعتمدون على أسلوب دراسات الحالة لرصد العلاقة بين المجتمع المدني والحكومة في كل بلد فكيف يتم اختيار حالات الدراسات؟

هذه مسئولية فرق البحث في كل دولة ويعد ذلك تجرى اتصالات بيننا وبين الفرق لتحديد الموضوعات المشتركة حيث يسهل علينا - فيما بعد - إجراء دراسات مقارنة عن أوضاع العلاقة بين المجتمع المدني والحكومات في كل البلد. وحسب معلوماتي، فإن كل الأعمال البحثية في مصر والدول الـ 21 الأخرى لا تضر مطلقاً أو تهدد الأمن أو تعرض السيادة للأخطار وأستطيع التأكيد على أن فريق البحث المصري يبحث - ببساطة - قضايا تتعلق بالمجتمع المدني بطريقة متعاطلة مع مصر وحريصة على صورتها ولا يمكن أن تصور حدوث أي شيء يضر بالأمن



المصدر

التاريخ

٦ شارع نصر النيل

القاهرة، مصر

تليفون / فاكس ٥٥١٥٠٠٠ (٠١٠٦)

E-mail: marrit56@hotmail.com

ميريت

للنشر والمعلومات

اطلعت عبر موقعكم على الإنترنت ومنشوراتكم على قائمة بالبحوث التي اجراها مركز ابن خلدون في مصر ووجدت انها نسفة حتى الآن تشمل بحثاً عن مؤتمر الاقليات وآخر عن الكشف ومنظمة حقوق الإنسان المصرية وثالثاً عن قضية نصر حامد أبو زيد ورابعاً عن الضغوط لإصدار قانون جديد للمنظمات الأهلية المتطوعة وغيرها.. ما معلوماتكم عن هذه البحوث؟

لم نر حتى هذه اللحظة أي تقارير نهائية عن البحوث التي اجراها مركز ابن خلدون ضمن مشروعتنا العالمي وقد جرت العادة على أن يرسل إلينا فريق البحث كثيره قائمة تضم ما بين 10 موضوعات مقترحة ويجري اقتراح بعضها أو كلها حسب اتفاقها مع مقترحات فرق البحث في بقية الدول وكنا ننتظر سعد الدين، في دبلن، لاطلاعات على نتائج بحوثه وتجربته وعلى كل حال، فإننا نأمل ألا ننتظر طويلاً كي تصلنا التقارير النهائية حول البحوث المصرية تمهيداً لاستكمال الدراسة المقارنة مع الدول الأخرى.

(ملاحظة) عندما عدنا إلى الإنترنت وجدنا أن للمعهد يعتد على عدم بث التقارير النهائية للبحوث المصرية التسعة نظراً لعدم توافرها وهذا ما حدث مع بعض الدول الأخرى مثلاً الأردن ولبنان وكينيا ونيجيريا وبولندا والطنين وجنوب إفريقيا وتزانيا وأوغندا أما الدول التي سلمت تقارير نهائية حول بحوثها الأدلجية فهي الولايات المتحدة والأرجنتين والبرازيل وشيلي والصين وكولومبيا والمكسيك وفلسطين ويورو وسلوفاكيا.

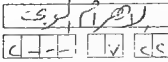
كيف ترأى مؤسسة فورد إنفاق المبالغ المالية المقدمة لمراكز البحوث؟ المؤسسة لديها نظام رقابي صارم يحرص على مراقبة أساليب إنفاق الفرق البحثية للأموال الممنوحة لها ولها يتعلق بمصر، فإن مكتب فورد في القاهرة يطب - كغيره من بقية المكاتب في الدول الأخرى - تقريراً ماليًا سنوياً من مركز ابن خلدون حول نفقاته طوال سنوات البحث وعلمى أن فورد من المؤسسات الحريصة جداً على عدم إتاحة أي فرصة لإساءة استغلال الأموال وأن المركز الرئيسي في نيويورك يتابع المراقبة بنفسه ويتأكد جيداً من أن البحوث التي تجري تستحق ما يتفق عليها وهذا ما يحدث معنا على سبيل المثال في معهد دراسات التنمية.

ولكن محققى النيابة المصرية علروا كما قالوا على وثائق بنكية وأوراق تكشف حصول سعد الدين إبراهيم على مليون دولار من المشروع ومعهد دراسات التنمية فورده للمشاركة وأنه زور استمارات التنازح موجهة إليه تهماً منها الرشوة الدولية والقرصنة اشك في الرقم وأنك أنه أقل بكثير من المليون وليس لدى معلومات كافية عن حجم الأموال التي تدفعها المؤسسة لفرق البحث فهذه مسألة بينها وبين الفرق وتربطها مكاتب فورد المحلية التي تتابع الإنفاق والتقارير البحثية وأشقة مراكز البحث.

وليس لدى سبب يجعلنى اعتقد أن فورد تنظر أن مركز ابن خلدون ممارسات خاطئة ومظلمة - كمنسك دولي لمشروع البحث العالمي - هي أن المؤسسة تؤمن أنه ليس هناك سوء استغلال للأموال من جانب المركز، صحيح أن الفرق في بعض الدول تواجه صعوبات ومشاكل مالية ولكن فورد لا يسألونها شك في أي ممارسات مالية خاطئة من جانب فريق البحث في مصر.

وماذا عن الوثائق التي حصل عليها المحققون في قضية ابن خلدون؟

ربما تتعلق هذه الأموال بجملة مشروعات بحثية تشمل مشروع المجتمع المدني والحكم غير أنتى واتق من خلال تجربتي مع فورد أنه لو كانت المؤسسة قد



المصدر
التاريخ

٦ شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
طبرن / طاك: ٠١٠٥٠٥٠٠٠٠٠
E-mail: marit56@hotmail.com

ميريت
للنشر والمعلومات

بلغت مبلغ الليرة دولار فإنه لابد أن تتحقق من
إنفاقه في مصاريفه السلبية وفي الوقت نفسه فإن
الحكومة المصرية على علم وإطلاع كاملين بكل المنح
للخدمة لمراكز البحث فسياسة مؤسسة فورد . وأنا
متأكد من ذلك تماماً . تقضي بإبلاغ الحكومات بكل
ما يحدث والكلام معها بمصرامة تامة عن أنشطتها
في مصر كما يحدث في بقية الدول
وسوف تكون مفاجأة مذهلة لي لو أن الحكومة
المصرية لا تعلم بنظام مؤسسة فورد وتعاملاتها مع
المؤسسات في مصر.

هل أنت واثق من هذا الكلام؟
نعم بالطبع فانا لا أعمل في المؤسسة ولكنني اعلم نظامها جيداً.
هل واجه مشروعكم مشاكل مماثلة في الدول العربية الأخرى؟
حتى الآن لا توجد أي مشاكل ولتتوزع هذه الفرصة لأشرح أسباب اختيار
المؤسسة لفلسطين رغم أنها لم تصبح دولة حتى هذه اللحظة فكان من الممكن أن
تركز فورد على إسرائيل لمعرفة تطورات المجتمع المدني وعلاقته بالحكم فيها
ولكنها أثرت بقصد العمل في فلسطين فمستوا فورد يرون أن المجتمع
الفلسطيني أحق بهذه البحوث خاصة أن الفلسطينيين أسبغت معاملتهم طويلاً
ويستحقون المساعدة لبقاء مجتمعهم بعد أن عانوا مشاكل وصعوبات بالغة دائماً
هل طلبت إسرائيل ضمتها للمشروع ورفض الطلب؟
لا ولكن فورد تعمدت استبعادها واستبدال الفلسطينيين بها ومن الثابت أن
للمؤسسة مواقف ووجهات نظر مخالفة للحكومات الأمريكية ■

نيابة أمن الدولة العليا تقر الاستعانة

بخبراء مصرفين لفحص حسابات مركز ابن خلدون

قررت نهاية أمن الدولة العليا الاستعانة بعدد من خبراء البنوك لفحص كشوف الحسابات البنكية الخاصة بمرکز ابن خلدون ومديره دسعد الدين أبراهيم وكذلك باقي المتهمين. سبب صحامة عمليات التمويل المصرفية الخاصة بهذه الكيانات والتي أرسلتها البنوك الى النيابة منذ يومين بناء على الطلب الذي قدمه النائب العام ووافق عليه رئيس محكمة استئناف القاهرة.

وسوف يبدأ فريق التحقيقات بفاتهاية تحت إشراف المستشار هشام سرايا العام اليوم للتحقيق صباح اليوم السبت الاستماع إلى مجموعة من الأدلة من الأشخاص الذين يتعاملون مع المركز بما يتعلق بملفات البطاقات الانشائية للمركز وقضايا مالية ماثلة على ذلك.

وقد قررت النيابة استمطار التحفظ على تركيز ابن جملود وذلك لصاحبة التحقيقات إلى إعادة تذكير أي أوت بحثاً عن أية مستندات تليد للتحقيقات والتي يمكن الوصول إليها بناءً على إرشاد الشهود حيث كما حدث من قبل.

مؤسسة فورد على اتصال بالخارجية الأمريكية لتابعة تطورات القضية

قال جيمس مانور إنه سيعقد أولخر الشهر الحالي اجتماعاً مع مسؤولي مؤسسة فورد في مقرها بنيويورك لبحث التقرير السنوي - المالي والحقوقي - لمشروع المجتمع المدني ولتحكمه وأعلن أنه سوف يناقش مع المسؤولين قضية مركز ابن خلدون وموقف الدكتور سعد الدين إبراهيم فيها وكشف عن أن وزارة الخارجية الأمريكية على اتصال بمؤسسة فورد بشأن تطورات القضية. وقال مانور إنه سيعلم لأول مرة عن القبض على سعد الدين من هيئة الإذاعة البريطانية ثم تابع التطورات من خلال الصحف الأمريكية التي احتلت القضية صفحاتها الأولى ■

النيابة المصرية تواجه مخرج فيلم وكاتبه في إطار قضية ابن خلدون

القاهرة - الشرق الأوسط

عرضت نيابة أمن الدولة بمصر أول من أمس فيلم «ادخل ترميز» وشارك، أحد نقاط الاتهام الرئيسية في قضية مركز ابن خلدون بحضور مخرج الفيلم مصطفى حسين وكاتب السيناريو علي سالم. تبلغ مدة الفيلم 17 دقيقة ويتناول مسألة الانتخابات المبكرة وفقدته شركة «فيديو كابرو سات» مقابل 30 ألف جنيه مصري. حصلت على 12 ألف لقط وأُخذت النيابة سبيل مخرج الفيلم وكاتب السيناريو أمس بعد التحقيقات التي سلّطت النيابة فيه الكاتب سالم عن بعض العبارات التي تضمنتها سيناريو الفيلم والتي انتقدت بعض الأوضاع الداخلية في مصر، ومنها مسألة تزوير الانتخابات ومكاسب أعضاء البرلمان من فترة عضويتهم فيه. وقال سالم إن السيناريو عمل فني وإن أي فن لا بد أن يكون معبراً عن المجتمع ومشاكله.

أما مخرج الفيلم مصطفى حسين، فقال إن عمله فني بحث ومتخصص في الإخراج بمعنى أنه يتعامل مع حركة ممثلين وكاميرات وأضاءة وأنه غير مدني بما يتضمنه السيناريو من مقاصد أو إيحاءات. واستعانت النيابة أثناء تحقيقاتها بخبير متخصص من البنك المركزي لفحص أوراق ميزانية مركز ابن خلدون التي تم العثور عليها داخل خزنة منزله في ضاحية المعادي ودراسة التقارير البنكية عن حركة حسابات مركز ابن خلدون بالنسبة للايداعات والسحوبات التي تمت منذ قيام مركز ابن خلدون عام 1988 للوقوف على حجم الدعم الخارجي الذي تلقاه.

فى قضية مركز ابن خلدون

النيابة تقر إخلاء سبيل كاتب ومخرج فيلم «ادخل شريك وشارك»

كتبت خديجة عفيفي

الفيلم ٢٠ ألف دولار.
وأشار المستشار ماهر عبدالواحد
القائم العام أن النيابة العامة تستعمل
تقرير البنك المركزى فى الكشف عن سرية
حسابات ابن خلدون وبعثة مع الانتخابات
للحسابات ولاكشف عن الحسابات
الشخصية لكل من د. سعد الدين ابراهيم
ونافذة عبدالقادر وآخرين وذلك منذ بداية
عام ٩٧

أمدى وسائل الطبع المتخصصة لإذاعة
شائعات كاذبة عدة ريث تعاليات سيرة من
شكها تكبير الأمن العام والحق الضور
بالمصلحة القومية. قام على سلام بشرح
كل مشود فى الفيلم على حدة وأبانت أمام
جهات التحقيق أن السيناريو مدقق الأول
والأخير ترغيب للنظى فى القضاء فى
صناديق الانتخاب وفرد له حصل على
١١ ألف جنيه نظير إعداد السيناريو وأضاف
أن الفيلم ليس به أية استقطاعات تسمى إلى
سمعة مصر وإنما هدفه ترغيب المواطنين
وقر ما لكه المذبح مصطفى حسين فى
الوقت أمام النيابة.

بأنشر التحقيق مشام موسى رئيس
النيابة ومحمد الفوجل وكيل النيابة
بإشراف المستشار ماهر عبدالواحد النائب
العالم.

وكان للجهود قد اكفرت أن للتمم الأول
محمد الدين ابراهيم ذكرى فى افتتاح الفيلم
والمخرج كاتب السيناريو وأعطى له مبلغ
١١ ألف جنيه بينما قام محمد نوح بتكليف
والجين موسى فى الفيلم بالبلان بعد إلتامعه
لله لمبلغ مسموعة مئصر ذم أرسل
مستندات الملتاح الأوروبى تفيد بأن تكلفة

وأصلت نيابة ابن خلدون العليا
تحقيقاتها فى قضية مركز ابن خلدون
ويعد ٥ ساعات من التحقيقات المستمرة مع
كل من على سلام كاتب السيناريو والفيلم
السينمائى «ادخل شريك وشارك» ومخرجه
مصطفى حسين فرد المستشار هشام
سرايا المحامى العام الأول أملا سبيلهما
بضمان البطالة الشخصية وكانت النيابة
قد وجهت للمؤلف على سلام تهمة حيازة

إخلاء سبيل مؤلف ومخرج فيلم الانتخابات في قضية «ابن خلدون»

كتبت - نجوى عبدالعزى: قررت امس بداية ابن خلدون لفيلم إخلاء سبيل مؤلف ومخرج فيلم «ابن خلدون» كيات قديبة قد استعنت الى لى على سقم ومصطفى حسين مؤلف ومخرج فيلم «ابن خلدون» وشركه اذى لتجه للركن. تحلق قديبة فيما تضمنه الفيلم من إسائة مصر. استعرض محمد الفصيل رئيس اللجنة، الفيلم لوجهة المؤلف والمخرج بمضمونه. كما تمت موجهتهما بآقوال صاحب رأى

الفيلم الذى قام بتصويره فريق من مخرجين سينمائيين ابراهيم مدير مركز ابن خلدون. استعانت قديبة، بجيه مخصص من اذينة المركزى، لشخص توريق لى فى معرفة بنوهم، وأوجه لى فى مركز ابن خلدون ومهنة دعم لى فى «قديبة» لى فى المركز. تحلق قديبة، على دراسة لى فى المركز حول فحص لى فى المركز والمهنة، لى فى المركز. كما يتم فحص لى فى المركز. كما يتم فحص لى فى المركز.

كاتب سيناريو فيلم موله "مركز ابن خلدون"

القاهرة: اتهام علي سالم بـ "الإضرار بمصالح مصر"

□ القاهرة - محمد صلاح

تحقيق استغرق خمس ساعات. وكانت السلطات اعتبرت فيلم «أدخل شريك» شارته الذي كتبه سالم لصفحة المركز ويتمويل من الاتحاد الأوروبي دليل اتهام في القضية ضد إبراهيم وزملائه على أساس أنه «يجري إسقاطات سياسية ضد نظام الحكم» وركزت أسئلة المحققين على علاقات الكاتب بمركز ابن خلدون، وإبراهيم والاتحاد الأوروبي، وكذلك مغزى العبارات التي ريت في سيناريو الفيلم وسبب وجودها في فيلم سيعرض خارج البلاد، خصوصاً تلك التي تتحدث عن تزوير الانتخابات البرلمانية، والمشهد الذي يصور لجنة انتخابية كتب

■ وجهت نيابة أمن الدولة العليا في مصر اتهم بـ «إعداد وجباة إحدى وسائل الطبع مخصصة لتنس وبت شائعات كاذبة عمداً وبت دعايات متبره من شأنها تكدير الأمن العام والأضرار العمدة بالمصلحة القومية للبلاد» إلى الكاتب علي سالم الذي خضع لتحقيق في القضية المتهم فيها رئيس «مركز ابن خلدون للدراسات الانسانية» الدكتور سعد الدين إبراهيم وآخرين من الباحثين والمعلمين مع المركز.

لكن النيابة اطلقت سالم الذي تحول من شاهد في القضية إلى متهم فيها، بضمآن بطاقة هويته بعد

عليها. في ضوء ذلك، اتفق
وكالات السلطات فقيضت مطلع الشهر على ابراهيم وسكونرته
السودانية الجنسية تانية بعد النور وادخلتها على نهاية ان الدولة
التي وجهت اليها تهمة اتفاني اموال من جهات اجنبية فاجرت اعدادها
بمعلومات خاطئة عن الاوضاع الداخلية في البلاد ما يؤثر على موقف
مصر السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المحافل الدولية ويضر
بالرأى القومي للبلاد، واتسع نطاق التحقيقات في القضية ليشمل
تحتل نحو 16 آخرين من الباحثين والمعلمين مع المركز وخيطة دعم
الناشطين، المعروفة باسم «هدى» التي يشغل ابراهيم موقع ائس
الصدفة فيها.

الصدقون فيها،
وإسلام سالم بعد التحقيق للحياة، إنه كان يعتقد بأن الحياة
استدعت خاتمة، لكن فوجئ بأنه منتهى في القصة، فتمسرا إلى أن
يتميز بمركز في كل خلوة، أو شأته، وأن علاقته بأبراهيم نفصر
على لغات في المنتديات العامة باعتباره يعمل في الحقل العام، وأن
الاتفاق على الفيلم تم في خلال مسؤول، وشروع المساركة العرضية
إلى خالد خاتمة الفيلم في القصة القصيرة، وأوضح أن نقاضي ميخ
الف جنة نظير تلك الفيلم كان يرمي لتكوين رأي الجمهور في المساركة
في الانتخابات السياسية وحظي بأبراهيم بتمام الأمر، وفي مساهمة
بالاتحاد الأوروبي، وأوضح أنه سكت الفيلم ليصبح للعرض في
التلفزيون المصري، وفيما كانت عن عبارات وردت في المساركة،
لأن الإبداع لا يعني سوى الإبداع، ولا يعني أي شيء آخر وأن تأويل ما
ورد في المساركة أمر لا يجوز، وفي وقت لاحق بإبراهيم
تحدثت مع مدير المصطفى صحن.

تحتلقات مع مدبري الخلية مصطفى حشيش.

من جهة أخرى أصدرت راية ابراهيم بياناً منسجاً بعد فيه اعترافها على استمرارية عمله، معتبراً ان ١٠ ايام موضوعية تدعو الى احتجاجات استتاف جامعي بين الطلبة والخاصة والسكان في مصر وعرفه الفضائيين، وفي البيان التي اذيعت ووجهته الدكتوروا (باربارا) ابراهيم وابنته الحاصية تدعى ولية امير ان مصر مركز ان دولي، اثنى اهلها واستطاعوا كبراً مع اراءات التحليل في كل راحة الخطة التي شنتها على اسرائيل الخلية ضد التي اعتمدت على معلومات مخلوقة وتزعمت من ابناءها، مؤكداً ان اصوات مذبذبة المركز والعمال في مصر من النشر والفنوير في وسائل الاعلام العربية منذ عدة ايام في الاسابيع التي ان الخلية على مصر الدين العربي تستهتف والاسمعة والعمالين في المركز والخمسة التي يتنموا لاجراء وصفات الاسرة في بيانها ابراهيم بأنه راجع وطني، واستدروا انه جميعاً بموجب شواهد التي كان يهدف الى صياغة صورة عن ابراهيم ابراهيم مصرين عن طريقه العيش في مصر والتمل فيها لشاعر ٢٥ سنة في ان نظامه في القضاة الفضائي البصري، ولم يزل تلاحق للبحث عن عناية في مكان آخر - وفيه البيان ابدي ان يكون ابراهيم شارك في عمله ان شائها الاضرار بصورة مصر في الخارج، واعتبر ان التكتيك في اعتنا في الامور الجارحة في القضية.

الممثل أحمد صيام:

لا أعسر رأى شيء عن «البن خلدون»

كتب - خالد السكران:
نفي الممثل أحمد صيام أي علاقة له
بمركز ابن خلدون أو رئيسه سعد
الدين إبراهيم ولم يره من قبل ولا
يعرف موقع أو عنوان هذا المركز.
قال صيام لقد شاركت في الفيلم
التسويبي ومعه عشر دقائق على
أسس أنه فيلم للترغية لحد المواطنين
على الخروج للإصلاح بالصوتهم في
الانتخابات وتعاقدت عليه على أساس أنه
للثوارين للمصري

وأن شركة «ميديو كايرو» تنتهك بنظام المنتج للفن وأحتفظ عندي بنسخة من
السيناريو وليس فيها إلا ما يسمى «نصر وأنا شخصيا لا أقبل من أي مخلوق أن
يسمى «مصر ومواثي» معروفة فقد سبق لي في رفضت المسعود لخطبة المسرح
والمسعود الإسرائيلي موجود بقاعة العرض أشكاف وعنه هي المرة الأولى التي
أعامل فيها مع هذه الشركة وميثما عرضوا على هذا السيناريو طوت منهم أن يكون
أجبري عنه ما يراي أجبر حلقتي في الثوارين وكان أجبري وقضا ٧٥٠ جانبها
وحصلت منهم على مبلغ ١٥٠٠ جنيه فقط قال صيام أنه لم يستعش أحد للباية أو
لغيرها من جهات التحقيق. وعن أسباب اختياره للمشاركة في هذا الفيلم قال: اعتقد
أن قياس من قبل يصل حلقا للترغية في نحو الإذية «والقراءة للجميع» كان السبب
الرئيسي في هذا الاختيار

بعد تحقيقات استمرت ٥ ساعات في قضية مركز ابن خلدون، إخلاء سبيل مخرج ومؤلف فيلم «أدخل شريك وشارك» استدعاء عدد من المتهمين للنظر في أمر حبسهم في منتصف هذا الأسبوع

منها وتقديم جميع نتائج التحقيقات للنايب العام لإبداء الرأي النهائي بشأنها.
وكانت الأيام القليلة الماضية قد شهدت تحقيقات موسعة، حيث أمرت نيابة أمن الدولة بحبس اثنين من المتهمين على صلة قوية بالمركز ١٥ يوما على مدة التحقيقات التي تجريها النيابة لقيامهما بتزوير بطاقات الانتخابية مع علمهما بتزويرها بقصد الإساءة لسمعة البلاد مقابل مبالغ مالية وقد وجهت النيابة للمتهمين عدة تهم منها التزوير في أوراق رسمية مع علمهم بتزويرها مقابل مبالغ مالية وقد تم تقديم النيابة عددا من العليا للبلاد. ومن المقرر أن تستدعى النيابة عددا من المتهمين في القضية للنظر في أمر حبسهم منتصف هذا الأسبوع ومواجهتهم بما أسفرت عنه نتائج التحقيقات في القضية.

عادل السروجي

على مدار أكثر من ٥ ساعات متواصلة من التحقيقات في قضية مركز ابن خلدون، أمر المستشار هشام سرايا المحامي العام الأول لنيابة أمن الدولة العليا بإخلاء سبيل مخرج ومؤلف فيلم «أدخل شريك وشارك» الذي كان يتضمن عمليات التزوير للإساءة إلى سمعة البلاد، وأكدت التحقيقات أن مدير مركز ابن خلدون قد كاف كلا من مؤلف الفيلم والمخرج بأعداد مبلغ تسجيلي حول الانتسابات. وقد تم إعداد الفيلم وعُرضت عليه النيابة داخل مركز ابن خلدون للدراسات الإيمانية أثناء عمليات التفتيش للمركز. ومن المقرر استدعاء الدكتور سعد الدين إبراهيم مدير المركز لمواجهته بما أدلى به مؤلف ومخرج الفيلم وكذلك للنظر في أمر حبس المتهم ومواجهته بما أدلى به عدد من المتهمين في القضية. وعلم منسوب الأهرام المسائي، أن النيابة تقوم بتحقيقات موسعة مع كل أطراف القضية تمهيدا للانتها.

في قضية مركز ابن خلدون إخلاء صبيل على سالم ومفرج الفيلم المشبوه قالا في التحقيقات: أقنعونا بأنه عمل قومي.. سيداع في التلفزيون

كتب - إبراهيم العزب:

قررت نيابة أمن الدولة العليا إخلاء سبيل كل من الكاتب المسرحي على سالم والمخرج مصطفى حسين بضمناً بتطابقهما الشخصية بعد أن وجهت لهما تهمة التخريض على إثارة الرأي العام والإضرار بالمصلحة القومية لقيامهما بأعداد فيلم تسجيلي مشبوه بعنوان «دخل شريك وشارك» في قضية مركز ابن خلدون للبحوث والدراسات حيث تضمن الفيلم الذي تبلغ مدته ١٧ دقيقة حواراً يشمل أساطير على النظام الحاكم تذهب بتزوير الانتخابات من خلال حوار مطول بين بعلي الفيلم.

قال على سالم في التحقيقات التي استمرت معه لمدة ساعتين إن المثلث الثالث خالد فياض اتفق معه على أعداد سيناريو وحوار الفيلم المذكور مقابل ألف جنيه وأنه ارتضى بهذا البخل الصئيل لأنه أخبره أن هذا الفيلم عمل قومي الغرض منه تنشيط وحث المواطنين على الدخول والمشاركة في العملية الانتخابية كما هو واضح من عنوانه.

وحول سؤال وجهته النيابة له عن أن الفيلم تضمن بعض اللقطات التي تسمى إلى النظام وتذهب بتزوير الانتخابات قال على سالم إن هذه اللقطات أريدت من خلال السيناريو والصور أن أوضح للمواطنين أن هذه ادعاءات يجب ألا تتمتعهم للمشاركة في عمل بعلي ليتولوا كلمتهم في الانتخابات وأن الفيلم سيداع في التلفزيون.

نفس الأقوال أكدها مخرج الفيلم ونفى تهمة التخريض والإثارة مؤكداً أن الهدف من الفيلم تنشيط المواطنين مثل الإعلام التسجيلية التي تذاغ كبرامج محو الأمية ومكافحة التخلف.

تستدعي النيابة أعضاء اللجنة المصرفية التي شكلها البنك المركزي لمناقشتها حول الحسابات المختلفة للمتهمين بعد أن تضمنت في عهده من البنوك المصرية والأجنبية.

دفاع عن المواطن.. لا الدكتور



فهمي هويدي

شهر (حتى الآن)، وفي كل الأحوال بان ما نسب اليه أو ما اتهم به هو جزء من نشاطات المركز الذي يمارسه منذ إنشائه قبل 12 عاماً، الأمر الذي يثير سؤالاً حول الجيد الذي استوجب اللقاء القبض عليه هو ونظر من العاملين في المركز، وإيقاعهم فييد الحبس طيلة الشهر.

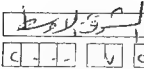
ليس هناك اعتراض على التحقيق مع الرجل أو مساعديه، حيث يفترض أنه لا أحد فوق القانون ولكن وجه الاعتراض والتحفظ ينصب على احتجاز الرجل والتشهير به واستباق أدلته من قبل البعض، دون أن يكون هناك مسوغ لذلك الاحتجاز من ناحية، وقيل أن يتنهي التحقيق أو يفضّل القضاء في أمره من ناحية ثانية. وإذا كان المبدأ المستقر في هذه الحالة، وغيرها، أن التهم بريء حتى تثبت أدلته، فإن الخطاب الإعلامي الرسمي على الأقل، والناشر المعيرة عنه أو الفاعلة باسم الأجهزة الأمنية، تعاملت مع الرجل باعتباره مداناً منذ لحظة اللقاء القبض عليه.

«أنت هذا إلى أنني لست في موقف الدفاع عن الدكتور سعد الدين إبراهيم، والذين يتابعون حوارات ومناقشات الساحة الثقافية في مصر يعرفون أكثر من غيرهم أن بيننا معارك وأشجاعات سابقة، ليس فقط لأنه نصب نفسه خصماً للمشروع الإسلامي ونصميراً للفلاحة العلمانية، ولكن أيضاً لأنني أحد

عندي عدة ملاحظات على قضية الباحث المصري الدكتور سعد الدين إبراهيم، والجدل الدائر حول اعتقاله بين النخبة وفي الصحافة المصرية، وما يخص الشق الأول أوجزه في ما يلي:

«إن الرجل منذ ظهر على مسرح الحياة العامة في مصر، مثير للخط سواء بسبب تعلقه بمواقفه السياسية أو من جراء اتصالاته وأرباباته الخارجية خصوصاً مع الجهات الأمريكية التي جعلت جنسيته أو المؤسسات الإسرائيلية. ورغم أن مكانته العلمية والإكاديمية محل تقدير وإعجاب بين من عرفوه، إلا أن ابواره وتطلعاته السياسية تشير علامات استفهام عدة، وقد تزايدت تلك العلامات خلال السنوات العشر الأخيرة، التي أسس فيها مركز ابن خلدون، وبدأ ذلك المركز يمارس نشاطاً لم يقابل بارتياح سواء من جانب المثقفين الوطنيين في مصر، أو من جانب المؤسسات السياسية والأمنية التي اعتبرت أنه يتصدى للقضايا الحساسة، بنهج تفكيكي مثير للقلق، كما هو الحال مثلاً بالنسبة لموضوع الاقطار أو القطر العرقية.

«إن المآخذ والإغترافات التي أخذت على الرجل وأعلن عنها في التصريحات التي صدرت عنها جهات التحقيق تعد سياسية بالدرجة الأولى. ومن ثم فهي لا تشكل سداً موقفاً لاعتقاله ووضعه تحت الحفظ كذا



المصدر

التاريخ

٦ شارع قصر النيل

القاهرة، مصر

شعبان ١٤٣٠ هـ (٢٠٠٩)

E-mail: merit56@hotmail.com

ميريت

للنشر والمعلومات



أو بحرية العنقا في أوساط الفلاحين، ولم تجد لها نهجاً يوماً مألوفاً أو بالبطانة مثلاً.

صنعج إن الناس في بلادنا لا تقبل على النجس للجمعيات الأهلية التي من ذلك النوع، ويعضون توجيه تبرعاتهم وركوباتهم إلى الجمعيات الخيرية والأشطة الدينية، إلا أن ذلك العزوف يحتاج إلى تفسير وتحليل، ورغم أن الأمر يحتاج إلى مناقشة مفصلة، إلا أن ما يرد إلى ذهني في هذا الصدد أن حملة من العوامل أصبحت في ذلك العزوف، منها مثلاً أن العلمية المتبرعين يعضون توجيه أموالهم إلى الأمور الخيرية المباشرة (المساجد مثلاً) ولا يزال الوعي العام غير مستوعب لفكرة التبرع لإنشاء مدرسة أو مستشفى، ما يحد من منظمة لحقوق الإنسان أو أخرى لمناهضة التعذيب، في الوقت ذاته فإن ثقة الرأي العام ضعيفة في تلك المنظمات، في انشغالها وفي القائلين عليها، وبعض الأنشطة التي اشترت إليها ثوبا في المجال الاجتماعي لا تشجع مسلماً على أن يؤدي رغبته إلى أي من تلك المنظمات التي تعد اعتماداً لفكر واجتهاد المجتمعات الغربية، وإذا لاحظت مثلي أن أغلب القائلين على تلك المنظمات - أن لم يكن كلهم - من المفكرين السابقين أو غلاة العلمانيين، وكلاهما معاد أو رافض للتوجه الإسلامي، فسجد أن العزوف الذي نتحدث عنه له ما يبرره نسبياً.

أما في ما يتعلق بإصدار عملية الاعتقال، فملاحظاتي عليها على النحو التالي:

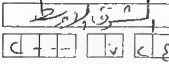
لقد حركت القضية منظمات دولية عدة، ثماني منظمات على الألاف فأصدرت بيانات داهمت عن الدكتور سعد الدين إبراهيم، كما ألق عنه متحدت باسم المجموعة الأوروبية، وعممت الخارجية الأمريكية بيانات انتقلت بل أدات فيه مواقف الحكومة المصرية أزاء المسألة، ولم يتسم البيان الأخير بالحرر المقترض الذي يدعو مثلاً إلى انتظار حكم القضاء في ما نسب إلى الرجل أو على الأقل التثبت إلى حين انتهاء التحقيقات معه هو وصحبته، وهذه الإصداء من تجليات ظاهرة العزوف، التي التفت في ظلها ما هو خارجي مع ما هو داخلي، وفي ظلها وجداً جهات أو أطراف دولية عدة مسوغاً ليس فقط

المالدين والمنحفظين على آرائه ومواقفه السياسية، ولست أتريد في القول بأنني أيضاً أحد المسترربين في حقيقة الدور الذي يقوم به مركز ابن خلدون داخلياً وخارجياً.

بالخصوص، فإن أي رأيي السلبى في الرجل ودوره وليس هندي أي دفاع عن الشخص أو المركز الذي أسسه، لكني مع ذلك أذيع عن حقه في الحرية والكرامة، حقه في الأبدان أو يجرم جنائياً قبل محاكمة عادلة، وبعد تحقيق تتوافر فيه الضمانات اللازمة التي ينبغي أن يحظى بها أي متلف متممين بصرف النظر عن الخلاف الفكري والسياسي معه. إنني أذيع

عن سعد الدين إبراهيم المؤازرة والآنسان، وليس الدكتور أو مدير مركز ابن خلدون أو المواقف بما كان. أن القضية لم تحت ملف التمويل الخارجي للمنظمات الأهلية، التي أصبحت مشكلة في أقطار العالم الثالث، عجزت الحكومات عن حلها، ورغم أن الأمر يحتاج إلى فرق بين أنشطة تلك الجمعيات، وحذر من وضعها كلها في سلة واحدة أو في قفص الاتهام، إلا أن ذلك لا يلغي حقيقة أحسبها مهمة للغاية هي أن المجتمع المدني الذي يشيد بناؤه ويعتمد في مسيرته على القوة الخارجية هو مجتمع هش وغير قابل للاستمرار أو النمو، لأن ذلك كله سيخل مرهوناً برضى ومقاصد ومصالح الممول الأجنبي. هناك حقيقة أخرى يتعين الاعتراف بها، وهي أن تلك المنظمات الأهلية الممولة من الخارج كثيراً ما تكون أداة للاختراق (لاحتف العلاقة بين القائلين على أغلب تلك المنظمات وبين التظيم مع إسرائيل)، فضلاً عن أنها تؤدي دور الجسر الذي يتولى تسريب وإفرض النموذج الغربي على مجتمعات العالم الثالث.

ليس من الإصاف أن نعين كل المنظمات الأهلية لأن يفضيها يقوم بدور جليل. منظمات حقوق الإنسان مثلاً - ولعمريها إما معتمد على التبرعات المحلية والعربية المئوية أو يأتي من منظمات الأمم المتحدة، لكني لا أستطيع أن أتجاهل الدور الذي تقوم به بعض الجمعيات الأهلية الأخرى في المجال الاجتماعي خاصة، فهي تعنى بالاهتمامات الغربية، وحدها، حيث تهتم بختان الأثنا أو بعمالة الأطفال



المصدر
التاريخ

٦٠ شارع مصر النيل

القاهرة، مصر

تليفون / فاكس: ٠١٠٢٥٧٥١٥٠٠

E-mail: marri56@hotmail.com

ميريت
للنشر والمعلومات

لتمويل أنشطة بذاتها في إطار العالم الثالث، وإنما أيضاً لتقيد وتوجيه السياسات على المستوى الوطني، وهذا الدعم الخارجي سلاح يصبين فمن ناحية نجده يعزز مواقف المدافعين عن حقوق الإنسان في مواجهة ضغوط اللغو المحلي، ومن ناحية أخرى فإنه يساعد على استئواء بعض المنظمات الإقليمى على حكوماتها الوطنية، بل تحدى تلك المنظمات للحكومات.

ه استندت العملية عناصر القليلة العلمانية بوجه أخص، فقرأنا كتابات ركزت على "ليبرالية الدكتور سعد الدين إبراهيم والدور، التثويري، لركيز ابن خلدون، ومن ثم دافعت عن كل ما هو مغير للفظ فيه، بما في ذلك علاقاته الأمريكية والإسرائيلية، ومن هؤلاء من دافع عن فكرة التمويل الإقليمي، بحجة أن الدول ذاتها تعتمد على ذلك التمويل، ناسين أن الدول لها سياسات ولها مشروعاتها الوطنية ومؤسساتها الرقابية، الأمر الذي جاء دالاً على مدى تغفل ذلك الخطاب العلماني المبرص بالقضايا الوطنية في الإعلام العربي، وبدا واضحاً أن أصحاب تلك الكتابات بدافعون عن أنفسهم ومواقفهم، وليس فقط عن قضية الدكتور سعد الدين إبراهيم.

وحتى الذين انتقدوا القاء القبض على الرجل واحتجازه واستهولوا، عن حق، ما جرى له، انطلق أكثرهم من تحيز فكري واستنكار لصالح القليلة، بأكثر من انطلاقهم من موقف مبني، وبدون تفتيش في التباين والضمائر، إذ أن هؤلاء الكتاب أنفسهم التزموا الصمت إزاء انتهاكات مماثلة تعرض لها آخرون من التيار الإسلامي مثلاً ومنهم من ساهم في الإذانة وتكويث السمعة قبل أن يقول القضاء كلمته، وفي حالات يراها القضاء في ما بعد.

ه في هذا السياق لا تفتوت المرة ملاحظة أن الإعلام للمعيرة عن التيار الإسلامي وقعت في ذات الخطأ، أعني أنها سكنت على ما جرى للرجل، أو شملت فيه وحيث به تأثراً كما يبدو بحالة الاستقطاب والتحيز الفكري المضاد، وخطت في ذلك بين مواقف الرجل المرفوضة وبين حقوقه كإنسان ومواطن، التي يجب التضامن معها. ولم يخل الأمر من مغالطة، لأن التيار الإسلامي، لأسباب مفهومة، هو الأكثر تعرضاً لكل الانتهاكات التي أصابت الدكتور سعد الدين إبراهيم، ومن ثم كان حرياً بمرموزه أن يكون لهم موقفهم الحازم، الدافع عن حرية الرجل وكرامته وحقوقه المدنية والانسانية، وإن دل ذلك على شيء فإنه يدل على عمق حالة الاستقطاب التي تعيش في ظلها مجتمعاتنا، كما يدل على مدى الخل في الرؤية الاستراتيجية لدى القوى السياسية في مجتمعاتنا، الأمر الذي يعكس جانباً من أزمة التصح السياسي في تلك المجتمعات.

علي سالم يرفض توكيل محام للدفاع عنه في قضية ابن خلدون

القاهرة: عبده زينة

تنطبق عليّ ولا عليّ ما افعله، بل إن الأمر عليّ العكس من ذلك تماماً، فإنا نعمل من أجل مصلحة البلاد وأجل السلم الاجتماعي والفن الراقي وحقوق الإنسان.

● وما شعورك تجاه هذه الاتهامات؟
يشكل عام، التفكير بغير مهنة خطرة أيضاً، والإبداع الحقيقي يجلب درجات عليا من الكرامة والفخورة والاحترام لأي مبدع يصير علي الحفاظ علي حريته الفكرية. وتوجيه هذه الاتهامات اليّ أشعرتني بالحزن وكشفني والفجور كمواطن، لأنني أعلم تمام العلم نتائج توجيه مثل هذه الاتهامات علي سمعة مصر السياسية في العالم والمنطقة لأنّه يؤلّني أن يقال عن بلدي أنّه يهاكم الناس بسبب سيناريو فيلم لم يظهر إلى الوجود.

● وما هي المشاهد التي ركزت عليها النيابة في التفتيش؟

أؤكد أولاً أن السيناريو الذي استندت إليه النيابة كان سيناريو مساب، حيث تنقصه بعض المشاهد ووجود بعض اضافات أخرى عليه، لذلك قمت باعطائهم نسخة محققة من سيناريو الفيلم الذي يمتد لأخو 12 دقيقة فقط، وتم التركيز خلاله علي مشهدين فقط هما رقم 17 و18 الأمر الذي اعتبروه تبخلاً في عمل الحكومة، لأن الحكومة هي التي من المفترض أن تعني بالعملية الانتخابية، وأن هناك استقطاعات علي السلطة وأزوالها والإيحاء بأنها

رفض الكاتب المصري علي سالم أحدث المتهمين في قضية مركز ابن خلدون توكيل محام للدفاع عنه في القضية قائلاً: «إن الاتهامات التي وجهتها نيابة أمن الدولة العليا لا تنطبق عليّ أو عليّ ما افعله، بل الأمر عليّ العكس تماماً من ذلك فإنا نعمل من أجل مصلحة البلاد».

وأكد علي سالم الذي حاولته «الشرق الأوسط» في أحد المقابلات المصرية بحي الزمالك حديث كان يكتب أحد مقالاته الضاحكة، أنه سيقاوم التعاون مع أي محام تستدعيه المحكمة للدفاع عنه عند إحالة القضية إلى المحكمة، معتبراً أن القضية فنية ولا تستدعي توكيل محام، وأن تتعامل مع القضية علي غرار التعامل مع الأخطار المفاجئة مثل الزلازل والبراكين.

وسألت «الشرق الأوسط» علي سالم عن اتهاماته، فأخرج ورقة من وقاءه دون فيها الاتهامات وقال: «إن التهم الموجهة إليّ هي، حيازة إحدى وسائل الطبع المخصصة لإذاعة إشاعات كاذبة عمدًا، وبت دعايات مشيرة من شأنها تكدير الأمن العام، وإلحاق الضرر بالمصلحة القومية».

● ما رايك في هذه الاتهامات؟

أولا أوضح أنني عندما استدعيت إليّ النيابة لم يخطر ببالي أنني متهم في القضية وأنني ذاهب كشاهد، ولكنني فوجئت بتوجيه سيل من الاتهامات لا

الجاوسوس عزام عزام الذي ترافع عنه الديب وقضية الدكتور إبراهيم مسألة مؤسفة وهي تتجلى من فرط الرعب السائد عند المصريين تجاه كل من له صلة بإسرائيل، واعتقد أن إبراهيم لم يخطئ لأن لكل إنسان حساباته التي يوفق أوضاعه عليها. أما عني فلن أوكل محاميا للدفاع عني وحتى لو قُسمت بذلك فلن يكون الديب رغم أنه صديق حتى لا يلهم الأمر على أن هناك ما يسمى بمجموعة ابن خلدون.

● ألا تعتقد أن سفر إلى إسرائيل أثناء سير أحداث القضية ورغم التوقعات بخضورك لتحقيق أمر مستقر؟
ليست مسألة استغراق، لأن الطرف الآخر في إسرائيل قد يأخذ علينا أننا نصاب بالرعب من مثل هذه القضايا. كما أريد أن أوضح لهم أن كل شيء عادي وأبغضت أمن الدولة قبل سفري وأصبرت على ممارسة حقوقي للدفاع عن الدور الحضاري لمصر والمصريين، علما بأنني أختصرت الزيارة إلى أسبوع ولحد بدلا من أسبوعين.

● أنت تصرص دائما على عرض سيناريو الفيلم في الأماكن العامة ألا تخشى أن يضر ذلك بـ؟
أنا وجهت إلي اتهامات بشأن هذا السيناريو، ولا اعتقد أنه سيقام محاكمتي عليه مرتين، ولا اعتقد أنه سيعامل كمشور سياسي. ورغم كم أتهم التي ساقطتها النيابة لا اعتقد أن السيناريو يهوي إيا منها، ولكنه يهدف إلى تشجيع الناس علي المشاركة وهو درجة عظي من الإبداع الفني.

المسؤولة عن تزوير الانتخابات رغم أن المشاهد كانت توحي بحس هذه الأمور تماما، وأنتي قصصت بهذه المشاهد التاكيد على أن سلبية المشاركة في الانتخابات هي المؤثرة في هذا الصدد، وكذلك أن هناك طليقات كثيرة يفترون كل شيء رغم أنهم ليس لديهم استعداد لعمل أي شيء، واعتقد أن نقطة ضعف السيناريو هي أنه أعلى من أي كلام آخر، وبالتالي فإنه يبدو مخيفا للكثيرين.

● هل تشر أنه تم توريك في هذه القضية؟
لم أشعر بتورطي على الإطلاق، فهذا عمل فني تصادف أن يخل في جهة ليس لي علاقة بها سوى كتابتي للنص، وأنا ليست لي علاقة بمرکز ابن خلدون سوى هذا النص، وخلال عشر سنوات لم أنهب إليه سوى خمس مرات، وأنا لم أحصل إلا على 1000 جنيه فقط مقابل النص، لأنك حينما تقدم بعض الأعمال فيكون العمل نفسه هو أجرك بعيدا عن الماديات، وأنا كنت أتوقع أن يعرض هذا الفيلم في التلفزيون المصري إضافة إلى المساحات الشعبية لأنه عمل ينطوي على توعية الناس بحقوقهم.

● مارياك في موقف الدكتور سعد الدين إبراهيم؟
أنا انتظر حكم القضاء لأن انتظار المعلومات من الصحافة المصرية هو أمر محطوف بالمخاطر.
● هل أخطأ إبراهيم في تركيز الحامي لفريد الديب للدفاع عنه وهل يمكن أن نركله عنك؟
أولا أعرف ما تقصد، فمسألة الربط بين قضية

العدد ١٠٠

وكيل الأزهر الجديد فى حوار مع عقيدتى

بشرى.. النزول بسن القبول بالمعاهد.. العام القادم مركز ابن خلدون.. مشبوه.. والأزهر أجهض مشروعه

**لسنا محاكم تفتيش..
وإنما صمام أمان ضد
التطرف والانحراف**

حوار: **موسى صال**

وسط كثرة الزوار.. والعاملين بالأزهر.. والأوراق
والإمضاءات.. والتليفونات التى لا تنقطع استطعنا ان
نحصل على وقت ثمين لأجراء حوارنا مع الشيخ

محمود عاشور وكيل الأزهر الجديد.
حاولت غلق باب مكتبه حتى أستطيع تسجيل الحوار، رفض..
بشدة مؤكدا أن سياسته سياسة للباب المفتوح. مفتوح لأجراء
حوار صحفى أو إتمام أى عمل.. أو مقابلة أى شخص.. فليس
عنده ما يقضاه أو يخشى عليه.

قلت ان الحوار مواجهة.. فلا أريد ان يزعمنا الدخول
والخروج فقال أنا مستعد للمواجهة حتى لو أمام
جمهور غفير.. فسأحتى بيضاء.

العدد ٤٠٠

مركز زين خلعون

- وإن الأثر من قضية مركز زين خلعون؟
● خرجنا من مخصص عمال... في الأثر. على كل شتر، عتيقني، من النافع الدينية للقرية التي وشما هذا المركز والمق بال كانت حملة ناجحة إلى أقصى غاية ولشما شغل الأثر وأما في حل لكو كيف تشغل الأثر - واتني هذا الموضوع ولفقه. ثم نفي السيد وزير التعليم ملته بهذا المركز وهذه النافع. إن الأثر لم يكن مبعيا من أي قضية تم الإسلام والمسلمين، وأصبحت قضية الركن نسبية أمنية وتزلت أجهزة الأمن للموضوع وأن الموضوع لماد قضا. رايكم الشخصي في هذه المركز؟
● ليس لي علاقة بهذا المركز. وكل ما لفته أنه مركز مشهور. وضع تحت كلمة مشهور، كل ما تريد أن تفرقه عنه
● من أن لآخر تنطق المساهم ضد الأثر. والسبب المطالبة بمصارفة الكتب المخالفة. ورضي البعض أن الأثر بهذا يصادر الفكر والحريه الثقافية. ما رايكم؟
● أولا ليس عننا مساحك تشخيص. الأثر ليس مساحك تشخيص. كما أن الأثر هو الجمعية الدينية. وله الكلمة في كل مايتشره وله علاقة بالدين. وهذا نفس القانون ينس المادة (٢) من القانون (١٠٢) أن الأثر هو الهيئة الدينية الإسلامية الكبرى التي تقوم على حفظ التراث الإسلامي ودراسته ونشره ونشره. كما تنص المادة (١) في شيوخ الأثر الأمام الكبير صاحب الرأي في كل مايتصل بالتشخيص الدينية والتشخيص بالقرآن وأصول الإسلام وله الرياسة والتفوية في كل مايتصل بالدراسات الإسلامية كما تنص على ذلك فتوى مجلس الدولة التي تزك أن الأثر صاحب الرأي والكلمة في كل مايتصل بالإسلام.
● وكل الكتب التي تطلب بمصارفها. أنها لحماية أولادنا من التطرف والتطرف الفلاد في فترة من الفترات استلأ كتب كلها تخلف. وتعود إليه وكذلك كتب الأبهة التي تدعو للإبالة والتطرف. وتهدد وحدة الوطن. ولذلك نريد أن نحصى البلد من هذه الكتب التي تدمر شبابنا. فنعن أن الأثر أن تتراني في للطلاقة بمصارفة مثل هذه الكتب. والمعدل لله هناك تعاون بين الأثر والعديد من الجهات المعنية في الدولة.
● ولطم مياصره الأثر لايصل في الإزما يعرض على مجمع البحوث الإسلامية لتماما ليتخضع عن ألاف الكتب التي يصرح بها الأثر. وللقين عن كتاب واحد.
● هناك رأي في مجمع البحوث الإسلامية بأعلى بعدم ذكر كلمة المصارفة وإنما يقتصر التقرير على ذكر المساهبات فقط كما رايكم؟
● أنا لا اعلم بشل هذا القرار. حتى ولو لم تكن ليد صممتا جزيا كيرا من القضاء المصرية. ولاشكر في ذلك.
● المايلد أولا
● مامي أهم الأولويات التي تطلب اهتمام فضيلكم؟
● للمعاد الأثرية. والشخص بها. التام بالمعاد ميني ومعنى. حتى تخرج جيل يحمل لواء الأثر. وسوف نبدل جفنا من أجل هذه الغاية.
● قضية للمعاد الأثرية. قضية كبيرة شائعة. هناك شكوى بتدني مستوى الطلاب بمصر كما رايكم في ذلك؟
● المستوى الذي تحدثت عنه ليس مستوى الأثر فقط بل

- إن لم تكن العادية أنت وكل الأثر الوحيد الذي مام من خارج الأثر أي أنك غريب عن الأثر مكيك تنصهر في أمور تملها؟
● في دورته المتاد وسكونه الدائم قال: من أولها مسكنو السهام؟
● أولا كنت من بعثني الواجبة حتى في انق الأمر. ثانيا فليعلم من الأثر. وكل الأثر الجديد. أنني لتحت بالأثر وسنى ١١ سنة. واتمت بمراسني الابتدائية ثم الثانوية في المعاد الأثرية والتحت بكلية اللغة العربية جامعة الأثر وتخرجت منها عام ١٩٩٤ ثم عملت بوزارة التربية والتعليم لفترة قصيرة. بعدها عدت للأثر وعملت عضوا فيا بمجمع البحوث الإسلامية ثم عملت مديرا لمكتب الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية الدكتور الذهبي رحمه الله ثم عين الدكتور وزيراً للثقافة معه، وأما في وزارة سنون الأثر كنت على علم بكل صغيرة وكبيرة عن الأثر وإدارته
● كما كنت في مرحلة الجامعة عضوا بإتحاد الطلبة بالجامعة وحملت علم جامعة الأثر في أول عهد علي وحضره الرئيس لارامل جمال عبدالناصر. أنا لم ابد من الأثر لحظة واحدة. فكل وجباتي وألبي في الأثر. وإلحكم. الأثر خيرة علي وما أنا فيه من خير من خير الأثر والدين له كبير. كبير جدا

تصنيفه مساهبات

- هناك مقولة يريدوها الجميع. أن للسؤال الجديد يأتي ليهضم مساهمته سلفه. أو على الأقل يأتي لتصنيفه مساهمته. يعني الكون صريحا مطر. البعض يقول إن هذه اللطلة ليا مسلكه أي في تماثلاته؟
● أنا نذرت يوم مسود القرار الجمهوري بتعييني وكيل الأثر أن أكون في مكاني عادلا، أبني ولأنا. أعطى كل ذي حق حقه. يعني يبين أي إنسان في الأثر أي خصوصية. وكل من يعمل بدى في يده ويأخذ حقه. أما من لا يعمل فهذا أمر آخر!!

جوار أياه.

- هناك ليل للمحاور بين الأتيان داخل الأثر ثار حولها الكلام. والليل وقال. أريد تقييمكم للمحاور بين الأتيان؟
● أنا اعلم أي شيء عن هذه المحاورات
● أريد معرفة رايك الشخصي؟
● أعصني من الكلام في هذا الموضوع.. لعدم تواضع المعلومات. ومن قال لا أدري فقد الأتي!!

كوادر عملية

- قضية والده أن تجاوز سن الماش. تشمل بال الكثير. بل تنقل الجميع من العاملين في الجهاز الحكومي والعينين بها.. أريد معرفة رايكم الشخصي في هذه القضية وكيف صراحت؟
● هذه القضية تقودها السلطة المختصة. والرايين محمد حسني مبارك أعان أكثر من مرة أن ليس هناك مد ولكن من له قدرات كبيرة وليس له البليل فمن الممكن أن نستعين به. ولكن عينا أن القيادات في فترات سابقة لم تعمل على إعداد صف تان. فكانت الضرورة أن يعد من تجاوز سن الماش. القضية في تدريج كوادر تصلح لتكون صاعها ثانيا والثالث ورابعها. عندها مستطير القيادات. وبصر وكافة كما يقال فيها الصفوة والمعدل له تمن في حصر ترميم فيه القيادات لآه شعار الرئيس محمد حسني مبارك.

العدد ٤

هو مستوى عام. فطلاب الثانوية العامة الآن ليس مثل طلاب الثانوية منذ عشرات السنين، والأزهر شريحة وجيزة من المجتمع، وما يجري على المجتمع يجري على الأزهر، ويكنى الأزهر شريحة أنه حمى طلابه من الوقوع في براثن التطرف والأرهاب لأن الطلاب يعيش مع الدين الحق ويرى على الفكر الوسطى وتأمل من الله التوفيق أن تنتهى بمستوى الفضل وعرض منهج ينهض بالمعاد كما قلت مبنى ومعنى.

سن القول

- من المشاكل التي تلقى الجميع أسرار الأزهر على تحميد سن القول بالرحلة الإبتدائية بسنة سنوات وعدم التنازل أو التنازل - أليس عنكم تصور للتنازل بسن القول؟
- فضيلة الإمام الأكبر الدكتور محمد سيد طنطاوي شيخ الأزهر سأل وكيل وزارة التربية والتعليم في إحدى اجتماعات المجلس الأعلى للأزهر عن سن القول بالمدارس فلكد له أنه ست سنوات ولا تنازل. وبناء على ذلك طبق الإمام الأكبر هذا للهدم. ومع هذه الشكوى استطيع التأكيد أن الانشقاق الآن افضل بكثير من العام الماضي وهذا يعني أن الاحاد لم تقل. ومع ذلك فهي قضية ليلية المتناقضة في السنوات للقائمة.
- إن كنت تهافت من الأزهري؟
- يا أخي كفاك هذا الكلام الكبير فضيلة الإمام الأكبر مهم أمثما كبيرا جدا بالتعليم الأزهري. لعمري لعمري أمثما جاما وحازما.. الأزهر في قلبه ووجدانه. قلبه على الأزهر والناس تنهم اتهامات بلطه.. والأرقام تكذب لك. الإمام الأكبر يوم أجازته يخرج ليلته معهم في الاستكسرية ثم يعود في نفس اليوم. أهدأ تهافت مدح..!!.. أنه يعمل المستحيل أربع شان المعاهد.

دليل آخر

- لدى دليل آخر على هذا الإجماع.. كان في السابق تسم المعاهد بصورة كبيرة.. والآن تسمية العملية ببطء شديد.
- لا تريد أن تكون نخرتنا للأسر سطحية.. لابد أن تكون متعمقة واسعة الأفق.. كنا في اجتماع الأسبوع الماضي مع رؤساء المناطق الأزهري.. عرض علينا أحد المحاضرين بعض الإحصائيات التي تقول أنه في إحدى القرى ثلاثة معاهد ابتدائية فقط. ويطلب هذه المعاهد لابد أن يسير عشرة كيلو مترات للوصول للمعهد الإحصائي. فهل هذا كلام؟.. أنتنا نعمل على توافيق عشرات المعاهد.
- المعاهد في السابق كانت تسمى بمعامل مدافعة فوس.. أو معاهد بنيت لتضليل القارب للثوريين. ولذلك كان هناك شيخ معتمد بمؤهل ثانوي متناهي، ومعهد للتران يحمل بياض تجارة..!!
- الخطة التي يسير عليها فضيلة الإمام الأكبر.. تنظيم عملية الانشاء حسب احتياجات المناطق واعتمادا لاعدادها، منتظما كما أن الأزهر أخذ للبيتي فون عمالة ويوفر من جانيه المعاملة الهمجية وهكذا.. فحين تسميوا للانشاء على عشرات المعاهد..
- لماذا لا تأتي بوجه هيئة إبتدائية أزهري؟
- إنها فكرة طيبة أتمنى أن تتم.. فسوف توفّر عنا الكثير.. فهي مطروحة ومصلحة.

الرسالة
التي ذهبت
سعد الدين إبراهيم:



أمريكا طالبت مصر باعتماد مركز
ابن خلدون قناة سرية للاتصالات

كشفت صحيفة القدس التندنية
أبداً حادثة نهب السباسب القبطية
التي قضى على رئيس ائمة مركز أن
الخبول البرامات الانجليزية الدكتور
القمي إبراهيم صامس أن السباسب
القبض عليه معروفة للحكومة منذ أكثر من عشر
سنوات ، فقامت القبطية لشكته
الحاضر محمد عبد المنعم دياب ، القمي
الخاصة البراماتية نهب السباسب في حالة
بالجريدة يوم السبت الماضي حيث أكد
وصال رسالة من ائمة الاحرة الانجليزية
وأخارها إلى السلطات المصرية لتسول
التمسح في في حالة نهب السباسب
القبض عليه في ائمة الادارة المصرية
استقامات او طابغ عن غير الطريق
رسمي في حالة نهب ائمة القبط في
كتلة لذلك وما شكل مفسرول
في مصر لئلا يتطاولوا اختيار الادارة
الانجليزية في حالة حادثة نهب السباسب
تظهرها ، وكما ان الرسالة لا تفسح
سوى اراء واحد ان ائمة انزل رجاها في
مصر وهو ائمة السباسب .
ومن ناحية أخرى شهد الحكم قضية
سعد البراماتية قضية مصطفى ائمة ، وأن
التمسح تحولاً من ائمة من شامبين إلى
التمسح كجبر الال دخول في الدوائر
الحكومة وتوافقة الدولة في الاتصالات
السباسبية ، في فارق الزمن والظروف
والسباسب .
ومن عثرة من رسالة كتع من فواع الشف
"معرفة في قوبة .

حسن الزوام

العدد ٢٦



كم سعد الدين إبراهيم في مصر؟

■ صلاح عيسى يرفض توسيع دائرة الاتهام ■ وعبد الفتاح عساكر يشبه أمثال
سعد بالقراميط التي لا تعيش إلا في الوحل ■ جمال فهمي؛
الحكومة هي سعد الدين إبراهيم الكبير ■ د. رفعت سيد أحمد؛
القائمة كبيرة وتضم الدكاترة هلال وسعيد

في قضية د. سعد الدين إبراهيم رئيس مجلس أمناء مركز ابن خلدون
للدراستات الاجتماعية.. استمرت علامة استفهامية كبيرة تدور حول السبب
الحقيقي للقض عليه.. وإن كان البعض قد ذهب بالقول إلى أن سمي مركز
ابن خلدون لتكوين لجنة للإشراف على الانتخابات التشريعية القادمة هو
السبب الذي لا يأتي قبله ولا بعده أسباب أخرى وأدى إلى غضب الدولة عليه
واعتقاله..

١٧٦٠٠٠

مصر .. وتمويل للمطبات الخلية
 بعيدا عما بطرح به من
 أسماء ومنظمات بحث التحقيق
 منها سائلا بعض اليه
 بالمقصود من التحقيق
 السياسيين
 كم سعد الدين إبراهيم في
 مصر أو بالتحديد كم عمرو أو
 مصطفى بعب محاكمتهم بس
 للمدير التي يحاكمها الرجل
 الكاتب السياسي صلاح عيسى
 رئيس تحرير جريدة الصباحة
 وفي الشكاوى على هذا الموضوع تعديدا حتى لا يتم توسيع دائرة
 الاتهام .. ومن ثم يتم تكريس أسلوب الدولة في مواجهة حرية الفكر
 رغم إقراره بالاختلاف مع د. سعد إبراهيم
 أما الساحة الإسلامية عبد المتاح مسكر والذي كلى واحدا من
 أبرز الوجود المتزايدة في رواق ابن خلدون أحاط على سائلا الواسع .
 كم سعد الدين إبراهيم في مصر ؟ إجابة تولسمه، حينما وصف
 ملامح تلك الكلمة بجمع اسماء القراميط التي لا تحيا إلا في
 الماء المكر ولا يمكن اصطفاها إلا بوضع شيء، نكت وكبره حوله وهو
 التهور الذي وجدك لوصف أشباه سعد الدين إبراهيم من وجهة نظره
 وأن هؤلاء يسعون فائقة من محامير القراميط في وجهه نظره
 تمتدح أنه من المذنبين ولكنه يتأمر بههم شخص مصر .. بينما المول
 لهذه المؤسسات هو نفسه الذي يأتي حاسم لإبراهيم في الشكاوى بل
 الأكر هو الذي كثر من هذه التناصير ودعيا داخل البلاد .
 وهيهنا مسكر أنه حشر لثمة وحلت الكتيبة تحدث فيه ؟
 قراميط كبرية سيئة السمعة علم بعدد أسماءه وكان ما حدث منهم
 أبرز من أحداث الكتيبة تسميا أو كان كشعا فعديا في القاهرة
 وللأسف أن أحد هؤلاء الأربعة حاصل على جائزة الدولة التقديرية
 وهو من أدي أعداء البردة الوطنية ويعد أنه علماني ونسب أن
 الشعارات التي يرفعونها شعارات وثيقة من أجل تغيير المسألة، وإذا
 سقط أحد القراميط فهناك عشرات القراميط مطلوب اصطفاهم
 من يملكون ضمير سعد وأمنها القومي .
 أما الكاتب الصحفي رعد سيد أحمد قال: إن هناك أكثر من سعد
 إبراهيم يجب محاكمتهم ويمنع أن د. سعد واحد من الوجود العديدة
 التي قضيها الدولة .

كما يؤكد أنه لا يجوز النظر إلى قضية متعلقة بحالة التي
 ارتزوها ودون النظر إلى أسماء مثل .. علي الدين خليل وزير الشباب
 والرياضة والدكتور عبد القدر سعيد مدير مركز الدراسات
 الاستراتيجية بالأمرام لأن تلك وضع مدير مركز الدراسات
 والدراسات التي في مصر حتى مركز الصحف في عدد من الهيئات
 الحكومية والوزارات التي تنتمي دعما خارجيا أيضا لمركز الدراسات

وبطرا لأن قضية الاتهامات لم تشمل هذا السبب تحديد لأنه لا
 يوجد في القانون ما يحرم السعي لتجسس لخدمة للإضرار على
 الإسرائيليين .. وفي واقع الاتهامات الرسمية .. التمويل التوريب ..
 الإساءة لأسماء .. والاتهامات الشمية والصحية .. التطنيع وتهديد الوحدة
 الوطنية وإزمار سمرة الطاغية في مصر .. لا تصعب سعد إبراهيم وهذه
 في دائرة وفحص الاتهام ليس لأنه من وجهة نظرا مدب أو حتى
 بره طائلا في التحقيقات لا زالت مستمرة .. ولكن لأن تضرر القضية
 بهذا الشكل يلقى الضوء على الآخرين يشاركونه نفس الأفعال .. بل
 والبعض يتجاوز ما وجه إلى سعد إبراهيم في اتهامات .. مثل الحاض
 مورييس صادق مدير مركز الوحدة الوطنية .. والذي يطلق عليه الممثل
 مركز التفرقة المصرية، وهو أبرز من تأثر ثمره التفرقة بين المسلمين
 والأقباط في مصر وأول من ادعى بأن الأقباط يتعرضون لخطر
 اضطهاد لا مثيل له في التاريخ وأرسل تقارير دولية بذلك لمدة جهات
 أسبوعا التقرير الذي أرسله للمجموعة البروطانية «منداي ليجير»
 وبالتحديد للمجموعة كريسيتا لأحد التي قامت منه قضية ملية
 بالأكاذيب عن اضطهاد الأقباط في مصر بعد حادث الكتيبة الأول .
 وسبق له أن سب مصر على إحدى القنوات الفضائية المصرية
 «الجزيرة» عندما قال «مصر طول عمرها في الزلزال» .. هذا الرجل
 الذي ارتكب كل الكوارث التي يعانيها عليها سعد إبراهيم بالإضافة إلى
 حصوله على تمويل أمريكي من منظمات أمريكية وأوروبية من
 أجل الهام مصر بأشياء الأقباط .. طالب أيضا بعل مشكلة الأقباط
 العربية في مصر بالمحل الجبوري .. فكيف يكون هذا الحل ؟ لا أحد
 يعرف سوى مورييس صادق .

وحتى لا يطال الحديث عن «مورييس» الذي يجب محاكمته ينس
 قضية اتهامات سعد إبراهيم التمويل والتوريب والإساءة، نقول أنه يجب سؤال
 مجلس أمناء مركز ابن بطون كان يصنع على ما يقوم به
 الدكتور سعد والتي هي الهفوات الآن خاصة أن هذا المجلس يضم
 وزراء جاليين مثل علي الدين خليل وزير الشباب والرياضة والقمام
 السابق لكتبة الاقتصاد والعلوم السياسية والدكتور إبراهيم حلي في عهد
 الرئيس نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط الأسبق والسيد أحمد
 خليل مديوب مدير في الأمم المتحدة سابقا والدكتور أحمد كمال أبو
 الجهد وزير الإعلام والشباب الأسبق والسفير عبد الرؤوف الريدي
 سمير محمد الأسبق بالولايات المتحدة والدكتور عبد العزيز جحازي
 رئيس وزراء مصر الأسبق والدكتور محمود محمود وزير الصحة
 الأسبق والدكتور مصطفى الصفي سمير مدير مجلس الأسماء في
 مسامع وزير الخارجية الحالي وخبرهم من أعضاء مجلس الأسماء في
 المركز المشهور خاصة أن منهم من هو موظفون في الحكومة الحالية
 أيضا سائلا ؟ هيئة حكومية معقدة تتألف من الكتيبة سعد في
 بسند ضامة الذي يحاكم عليه الآن على رأسهم وزرا الإعلام
 والأركان ومخططة القاهرة وإسماعيل القاهرة وعيسى شمس ١٦ منظمة
 عربية ١٦ منظمة وميشة دعم خارجية .. ضمن سمع لهم بالعمل في

7-702511

ابراهيم انار عيب الدولة عمدا اعتقه انه بطريق استبداد كل ما يراد في الحرب كسيوة مد في اكل التلال وبمقابل بالديستروالين والحرية لذلك فانه تاملت غير مقبولة اصلا في الحكومة اذ ان كان الاتهام عن تقاعذ الاقليات والاصطلاحات فهذا بعدت من شئ سنوات او يعرف على وجه التحديد لماذا لم تستعد الان على سعد ابراهيم وفي سيتم محاكمته هو وابنته عن يرب الاتهام

بالدولة المصرية
لقد فصلت عني يدو كل الحفيظين والتفتيح مع قصد لتحصان
ومع اعترافه على انصار الفكرين بنيت لحيد من الاطلاق
والاخر من طبعه الى الازل هو القسطا لطلعتا حال
حافظ ابو سعد الامين العام المصرية لبحوث الانساب والدي
سائلته كم سعد ابراهيم في مصره اجاب بتحمده شيد حامدا
الاهتمامات التي وجهت فكره ابي خلدون سبق الى رجعت له قبل
القبية الشاهدية والاهتمام فقال في ابحاثه المزمع المزمع
التحقيق خصام في الاهتمام الواردة في المساحة والتفتيح لم
يتناول قضية الطبع وعلاقة سعد ابراهيم ببارشيلون والاعمال
لذلك جاء وجهه حوالي ١٠٠٠ مؤسسة لتناول قضايا احميا
مصر سواء سعد ابراهيم او مراكبي وعصر مستقلة او حكومية او راحل

وزارات منتسبة إليها جميعها في مركز دراسات عليا في جامعة بغداد. وقد تم اعتماد هذا القرار من قبل مجلس الوزراء في 17/12/2007. وقد تم تشكيل اللجنة الوطنية لدراسة وتطوير التشريعات المتعلقة بالبيئة في 15/1/2008. وقد تم تشكيل اللجنة الوطنية لدراسة وتطوير التشريعات المتعلقة بالبيئة في 15/1/2008. وقد تم تشكيل اللجنة الوطنية لدراسة وتطوير التشريعات المتعلقة بالبيئة في 15/1/2008.

فيول سيثم محاكمة رجال الأعمال الذين يحصلون على دعم خارجي في إطار اتفاقية التبادل السلمي مع الولايات المتحدة الأمريكية. مثلاً في مراكز الأبحاث بوزارة الزراعة التي حصلت على دعم من الاتحاد الأوروبي. في إطار اتفاقيات دولية.

الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقيات دويتية.
 وحسب إر مطالبات الفاعلين الإشرافيين وأعضاء من الجمعيات الفرنسية
 أيضا المراقبة الحكومية ورقابة الرأي العام على هذه الأموال ولا مانع
 من أن تضع الحكومة قائمة بالمعطيات الدولية المشبوهة وتقوم بتزويدها
 على الجمعيات الأهلية لعدم التضامن معها طالما أن الحصول على تمويل
 لها قد أصبح صعبا.

خارجي، أصبح جزءاً من
إلا بقية الاتهامات وخاصة ما يتعلق بالطابعين هناك كتهريبهم
محاكمتهم أو أن الطابعين نومة والإلزام لم يتم التحقق مع المدعى على
سالم الذي اعتذر عن عدم حضور التفتيش فمضت بمرور إلى
إسرائيل بحضور نومة ... وإذا كانت الحكومة جادة في مواجهة
هذه المخالفات من الشخصيات العامة يجب إحالتها للنسبة فوراً.

والبحوث السياسية كلية الاقتصاد والعلوم
السياسية بجامعة القاهرة أساء الدكتور
على الدين هلال مدعم من مؤسسة فورد
الأمريكية وبنقطة الصلة بالخدمات
الأمريكية بلغ ١٢٠ ألف دولار

أو صبركم الدراسات الإسرائيلية بالاعتماد على
بأفهامه والذي يراه الدكتور عبد المنعم
سعيد والذي هو من هو في مجال التطبيع
في إسرائيل والذي سار ذلك على دور من
سيرة الدكتور السيد ياسين الذي كاشف له
علاقات إسرائيلية بارزة في الشائعات وأمر
كان الدكتور عبد المنعم سعيد أكثر وضوحاً
وتصلاً - علاوة على أن كنيهاً حصل
على تمويل جاد في تمويل أبحاثه،

على تمويل خارجي لتمويل الجامعة،
ويصرق الدكتور رفعت سيد أحمد بين
حصول الدولة على تمويل خارجي وتقل
بعض المنظمات الأهلية بذلك للتمويل
على تمويل من الخارج في الحالات وأحياناً
في المنظمات والمنظمات الاجتماعية تفقد

فيما هي مواجعة الكيانات الدولية أما الحكومات
البلد ككل.

لذي يمثل الشعب وكذلك الهيئات الأهلية ومنظمات الاجتماعية لا يتسبب على الدولة لمختلف حواراته وتلك قاعدة أساسية يعرفها سياسية.

في الحايبر لدى المقيمون لتجوير مسمرتهم
س سياسيين وليسوا باحثين .. يعملون وفقا
مطالب ويقومون بتعليق البصاعة وهذا
الك حقيقة لا يجب إغفالها.

باعت أن أمثال محمد إبراهيم كثيرون
باعتها بعض المنظمات المعروفة والمحترمة
مع سيوتس الذي أسس جمعية القاهرة للسلام
عقد في فندق الماريوت بالقاهرة في ٥ يوليو
مجلس من هذا النوع وهو من النوع

يعين وحضر هذا المؤتمر وهو من القوماء،
هذا الحزيم لدى البعض فإن جمال فهم
بى يرى أن الحكومة هي سعد الدين إبراهيم
و صحبة الحكومة ويرى أن كل الانهزامات التي
أين خلدون بالنظر إلى الحكومة هي انهزام

الاتصال بجهات اجنبية فالحكومة هي التي توفق الاتصالات من اجلهم بل وهي التي توفق المصادات مع امريكا والاتحاد الاوروبى والدولة وبالتسمة للطبيعى فى وسط القاهرة ولها اتصالات مع اسرارة رسمية لاسد ابراهيم فربس معاكسة كثير من الحكومة نفسها التي دعيت تواجد د. هادي الواسد وهناك اجرة رسمية دت لاسر اتلعلى.

تهمة مضايقة لأن الحكومة هي أكبر مزور
في مصر بأفكارها، ويؤكد جمال شهي أن

حسن الزوام - مطاوع برکات

تجديد حبس ٤ متهمين في قضية مركز ابن خلدون

كتبت خديجة عفيفي
فرد المستشار هشام سريرا للحامى العام
الأول لنداية أمن الدولة العليا تصديق حبس ٤
متهمين في قضية مركز ابن خلدون وهم محمد
مختار صاحب الطبعة وعوض عبده وعبدالمع
ابراهيم ومجاهد ابراهيم المولودين والباحثين في
هيئة دعم التاحيات المصرية ١٥ يوما لاتهمهم
باحساس بطاقت انتخابية والاشتراف في عمليات
التزوير وقايسى مخالف مالية نظير التزوير كما
أمر الحامى العام الأول بإخلاء سبيل الحامى
ابن جمل بضمان مطلقه الشخصية على ذمة
التحقيقات بإشراف التحقيق هشام بدوى رئيس
النداية وإشراف المستشار وأشرف هلال ومحمد
الفضيل وكلاء النيابة. وتنتظر النيابة يوم الخميس
معد غده تجديد حبس المتهمين سعد الدين ابراهيم
ونادية عبدالقادر المدير المالي للمركز

اتجاه الى تمديد اعتقال ابراهيم... ومحاميه تعهد كشف وثائق تثبت براءته

□ القاهرة - الحياة

مطلوبة عن الأوضاع في البلاد ما يؤثر على موقف مصر في المحافل الدولية ويشعر بالأسى القومي للبلاد، وقررت النيابة حبس الاثنين بعد القبض عليهما مباشرة لمدة ١٥ يوماً على ذمة التحقيقات ثم مددت حبسهما قبل اسبوعين بعدما اتسع نطاق القضية ليشمل آخرين.

ومن جهته أكد فريد النيب محامي ابراهيم انه سيقدم الى نيابة أمن الدولة العليا اليوم وثائق صادرة من جهات رسمية مصرية واخرى اجنبية تثبت براءة موكله، وقال النيب لـ«الحياة» ان الوثائق ستسرفق بمذكرة سيسلمها الى النيابة تتضمن تفصيلاً للنهم التي وجهت الى موكله، وذلك قبل الجلسة المختصة للنظر في أمر تمديد اعتقاله.

ويمنع القضاة النيابة الحق في تمديد حبس ابراهيم ١٥ يوماً اخرى اذا رأت ان اطلاق سبؤله على مسار التحقيق، لكن تمديد الحبس بعدها لا يكون الا من سلطة محكمة

■ علمت «الحياة» ان النية نتجه هي تمديد اعتقال رئيس «مركز ابن خلدون للدراسات الانثروبولوجية» الدكتور سعيد الدين ابراهيم احتياطياً لفترة ثلاثة على ذمة التحقيقات التي تجري معه وآخرين من الباحثين والمتعاملين مع المركز. وافادت مصادر مطلعة ان ملك التحقيقات مازال مفتوحاً ولم ينته بعد، مما يجعل من اطلاق ابراهيم اسراً غير مرجح، مشيرة الى ان النيابة عدت اعتقال جميع المتهمين في القضية ممن انضمت اليه القانونية لتوقيفهم. وذكرت المصادر ان النيابة ستظار بعد غد الخميس في أمر تمديد حبس «رئيس مركز ابن خلدون» وسكرتيرته السودانية نادية عبد النور اللذين كانا اوقفا بداية الشهر الجاري واحيلا على النيابة التي وجهت لهما تهما عدة من بينها «تفكي أموال من جهات اجنبية مقابل إمدادها بمعلومات

على قيد الحياة. و اضاف المحامي « ان تهمة
النصب والاحتيال على الجهات المانحة مبرور
عليها بان محكمة النقض اشترطت اكتمال
الوسائل الاحتمالية لإثبات التهمة، مشيراً
الى « ان التحقيقات البحث ان ابراهيم لم يسلم
البطاقات الانتخابية الى الاتحاد الأوروبي
بالفعل وان البطاقات محل الاتهام صارت
في حوزة النيابة بعدما صادرتها أجهزة
الأمن.

ووجهت النيابة قبل يومين تهمة «اعداد
وهجزة احدى وسائل الطبع مخصصة لنشر
«شاعات كاذبة عمداً وبث دعايات مخيرة من
شأنها تكدير الأمن العام والأضرار العمدة
بالمصلحة القومية للبلاد» الى القاتل علي
سالم الذي اعد سيناريو فيلم «دخل شريك...
شماره» بعدما اعتبرته بضوي اسقاطات
سياسية ضد نظام الحكم وأوردت التحقيقات
ان الفيلم أنتج بواسطة «مركز ابن خلدون»
بتمويل من الاتحاد الأوروبي.

تعهد في غرفة المشورة التابعة لمحكمة امن
الدولة

ورفض العيب كشف طبيعة الوثائق او
الجهات التي صدرت عنها، لكنه أوضح ان
مذكرته ستحوي شرحاً لها مفصلاً على ان
ميروات الحميس الاحتياطي لم تكن ستكون غير
قائمة. وأوضح ان المذكرة ستقدم استناداً الى
الوثائق ومواد القانون التهم التي وجهت الى
ابراهيم، واعتبر ان تهمة «التزوير في محركات
رسمية» التي وردت في التحقيقات لم يعد
لها سند في القضية بعدما تبين ان التهمة
تتعلق بقيام مسؤول مشروع المشاركة
السياسية في المركز خالد فياض المتهم في
القضية نفسها بتخوير بعض الصور المضبوطة
المطبوعة على بطاقات انتخابية. ونكر ان
القانون المصري «اشترط ان يكون التزوير في
محركات لها قوة الإثبات وليس صورا» وشبه
ورود التهمة في القضية باعتزاف احدهم بأنه
قتل شخصاً ثم تبين ان ذلك الشخص مازال

في قضية مركز ابن خلدون «المشيو»:

تجديد حبس ٢ من أعوان د. سعد الدين إبراهيم

أمرت محكمة أمن الدولة العليا بأشرف السبستاني هشام سوريه
الحامى العام الأول بتجديد حبس ٢ من أعوان د. سعد الدين إبراهيم
ورئيس مركز ابن خلدون وعلم ماجة اليه، عبدالنعم إبراهيم، عوض
عبد ١٥ يوما على مدة التوقيفات كما نظمت سبيل ابن خلدون
لشئون الخارجية بمركز ابن خلدون، وإجدهم لشرف هلال وأشرف
المشمارى وكريلا أول القنانية بإفلة الاتهام أثناء جلسة التحقيق التي
استمرت ١ ساعات وحضرها عدد من الميامين أسي زوجها لهم تهم
المشاركة في تزوير البطاقات الانتخابية من ناحية أخرى ينظر هشام
: بنوى رئيس محكمة أمن الدولة صباح الخميس للقبل أمر تجديد حبس
د. سعد الدين إبراهيم ورئيس مركز ابن خلدون ونائبه عبدالقوى محيى
لشئون المالية والإدارية ووالديتهما بإفلة اتهام جديدة وروصيهما في
الوقوف ومصادرو التمويل التي حصل عليها المركز من بعض المنظمات
والهيئات الأجنبية

تجديد حبس ٤ متهمين بقضية ابن خلدون

كتبت نجوى عبدالعزيز:
قررت بناية أمن الدولة فعليا أمس
تجديد حبس ٤ متهمين في قضية
ابن خلدون ١٥ يوما على ذمة
الحقيقات. شمل القرار عبدالمع
ابراهيم ومليحة ابي اديم وعوض
عبدده قيسين في هيئة دعم
الانتخابات، هذه ومحمد مخلد
صالح للطبعة التي قامت بطباعة
بطاقات الانتخاب للزورة لصالح
الهيئة. كما قررت لناية اخلاء
سبيل الباحث ابراهيم جلال لانه نظر
أمر تجديد حبسه. واصل اشرف
جلال واشرف العشماوى رئيسا
لناية التحقيقات باشراف للاستشر
هشام سرىا للخاص العام الأول
للنيابة. وأكدت التحقيقات قيام
المتهمين بتقاضى مبلغ مائة مليون
توزيع البطاقات الانتخابية. كما
أفادوا بظهور شبكات بمبلغ مائة
مليون على خلاف الحقيقة لرسائلها
إلى الاتحاد الأوروبي. ولجأت النيابة
للمتهمين بقول للبلغة نبال
عبدالمع لى للمع الإلزامى بمركز ابن
خلدون. كما واجهتهم بالأسندات
ودعاج البطاقات للضبوطة بخل
للكز والهيئة. كشفت التحقيقات
قيام قيسين بتسوين أسماء
لواحدون في بطاقات الانتخابات
مقابل جنيه عن كل بطاقة. وأفادوا
بظهور شبكات بواقع ٦ جنيهات
لبطاقة واحدة.

فى قضية مركز ابن خلدون

استمرار حبس المتهمين العاملين بالمركز وإخلاء سبيل موظف استدعاء الدكتور سعد الدين إبراهيم للنظر فى أمر حبسه بعد غدا

أموال بدون ترخيص ودون الحصول على ترخيص من الجهات المختصة، وقبول مبالغ مالية من دولة أجنبية قصد ارتكاب عمل ضار بالصحة القومية للبلاد عن طريق إنتاج فيلم سيمفانى يوسى إلى سمعة مصر بالخارج وتلفى أموال من منظمات أجنبية تعمل فى مجال حقوق الإنسان عن طريق استخدام أساليب احتيالية والاشتراك فى تزوير محروقات رسمية بإعداد كشوف احتيالية وعدمية لجهات أجنبية بقصد الحصول على مبالغ مالية منها.

كما وجهت النيابة للسيدة نادية عبدالنور التى تتولى الشؤون المالية بالمركز تهمة الاشتراك فى مساعدة النجوم الأول فى ارتكاب الأثام للسيدة إليه، ومن المقرر أن تنتهى النيابة من تحقيقاتها فى القضية خلال أيام قليلة قادمة، وسوف يتم عرض نتائج التحقيقات على النائب العام تمهيدا لإبداء الرأى النهائى بقتلصرف فيها.

عادل السروجى

بعد تحقيقات استمرت أكثر من ٥ ساعات متواصلة، قرر المستشار هشام سوايا العام النيابة أمن الدولة العليا تجميد حبس ثلاثة من المتهمين من بينهم سيدة بمركز ابن خلدون للتراسات الاتمانية ١٥ يوما على ذمة التحقيقات التى تجريها النيابة، كما أمر العام الأول بإخلاء سبيل موظف بالمركز وذلك بعد أن استمر حبسه أكثر من أسبوعين. ووجهت النيابة للمتهمين المحبوسين على ذمة التحقيقات عدة تهم منها الاشتراك والتعاون فى إعداد بطاقات احتيالية من ذرة مقابل مبالغ مالية.

ومن المقرر أن تستدعى النيابة الدكتور سعد الدين إبراهيم مدير مركز ابن خلدون يوم الخميس المقبل للنظر فى أمر حبسه ومواجهته بالقول عدد من موظفى المركز الذين أجرت النيابة تحقيقات موسعة معهم.

يذكر أن نهاية أمن الدولة العليا كانت قد أصدرت قرارا باستمرار حبس رئيس المركز والسيدة نادية عبدالنور سوانية الجنسية ١٥ يوما على ذمة التحقيقات التى تجريها النيابة بجهة النيابة للمتهم الأول فى القضية عدة تهم منها جمع

تجديد حبس ٤ موظفين بمركز ابن خلدون

قرر المستشار هشام سررايا
الحامي العام الأول نيابة أمن الدولة
العليا تجديد حبس ٤ موظفين بهيئة
دعم البأخبار، تم توجيه اتهامات
للموظفين بالاشتراك مع سعد الدين
ابراهيم مدير مركز ابن خلدون في
توزيع البطاقات الانتخابية وتلقي
اموالاً من بعض الدول الأجنبية
بالمخالفة للقانون.

وكان اشرف ملال وكيل اول نيابة
امن الدولة العليا قد استمع هي
الاقوال المخرج على مسام مخرج
القيام التسمي على بمائل شريك
وبشاركه الذي تضمن حوارة يشمل
استطلاعات من خلال حوار مطول بين
بطلان القيلم، ونفى المخرج على سالم
تهمة التحريض والاثارة.



فى مسرحية «بجماليون» للكاتب الأيرلندى «برنارد شو»، يذهب والد الفتاة المتشردة إلى معلمها، ويطلب منه بضعة جنيهات لكى يحتسى الخمر مع أصدقائه، ويدور حوار طريف، بين الأب الصغول والمعلم الجاد، ينتهى بقرار المعلم أن يمنح الأب خمسين جنيهًا، وهنا يصرخ الأب: «هذا مبلغ يفتح المرء إلى الرغبة فى القتل.. إنك تفسدنى يا سيد».



هذا المثقف لا يقطن هنا!



يكتبه هذا
الأسبوع

أحمد إسماعيل

هنا يلتمس، بشو، محسنه
الرفيع تلك العلاقة بين
الثروة والفساد. لقد مات
اللقان الهولندي، فان جوج،
رون أن يبيع لوحة واحدة
في حياته، وبيعت إحدى
لوحاته بعد وفاته بثمانين
مليون دولار. ترى لو امست
فان جوج بهذا المبلغ في
حياته المؤلمة، هل كان
سيرسم الواقع التي خلفها
وراءه. لقد عرّف المثقفون
والفنانون طيلة حياتهم عن
السعي وراء الثروة، حتى
يحافظوا على قيمهم ومبادئهم وثقافتهم.

المثقف يعني في الضمير الوطني العام،
الرمز، والطهارة، والاستغناء.
كان يحيى حلى يركب المترو، ويرفض
العلاج على نفقة الدولة، لأن هناك من هو
أحق منه بهذا العلاج!
وكان د. مجدى وهبة، ابن البيوتات،
ونجل وزير خارجية مصر في أوائل
القرن، يجلس في مكتبته في وزارة
الثقافة بين تلاميذه، غارقاً في القواميس
ودوائر المعارف، ويركب سيارة
مواضعة.

أما نجيب محفوظ، فلا يملك سيارة
أصلاً، وغلّ ضلعوكا على مقاهى القاهرة،
يكتب السيناريو لتحسين دخله، ويعرض
بالسكز عندما
يتعرض لعملية
أحتيال ضاعت
فيها أمواله
كلها، وقدرها
الفاجئ،
وجاء زمن
نشهد فيه
نماذج للمثقف
بعضهم بكل هذه
المفاهيم،
ونفترن الثقافة
بالثروة،
ونسمع عن
ملايين
الدولارات تدخل
خزائنه هذا
المثقف بدعوى
تطوير، البحث،
العلمي،
ويصبح معنى

كلمة مثقف أى.
في خدمة من
يبيع، فالمثقف
«مهنى، شأن
كل المهنيين من
محاسبين
وأطباء
وصيادلة»
وسمعنا عن
المثقف
«المصرف»
الذى يبيع قوة
عمله لأية جهة
تطلب بحثاً، أو
ورقة عمل، أو
كتاباً... بعيداً
عن أى
اعتبارات
قومية أو
وطنية،
للعالم قرية
صغيرة،
والأسرار لا
مكان لها.

وهكذا
أصبح النموذج الجديد للمثقف يجسد
هذه المعانى الوافدة، وأصبح مثلاً
وقدوة لشباب الباحثين الطامعين في
الثروة والنفوذ، فالمثقف الجديد يتحدث
المفاهيم السائدة، ويدعو للتطبيع مع
إسرائيل، ويخاطب كبار رجالات الدولة،
ويركب أحدث السيارات، ويرتدى آخر
الثياب، وهكذا يكون «المثقف»
نموذج غريب بكل الأسئله، وكان المفاهيم
التي تربينا عليها، لم يعد لها وجود.

كان خصوص طه حسين يأخذون عليه
تلقبه تذكرة سفر إلى باريس كل عام من
الدولة، وهو امر «مشين» من وجهة
نظرهم، لأنه يحصل في طيحاته تقارباً
مريباً مع السلطة، ويجرح المعنى
العميق لاستقلال المثقف.

وكان د. حسين فوزى، الطبيب وعالم
البحار والمؤرخ والكاتب والباحث
الموسيقى، يعيش من راتبه الشهري، ولم
نسمع أنه قدم بحثاً مقابل مئات، بل
الآلاف، بل ملايين الدولارات كما نسمع
اليوم.

وبكينا المثقف الفنان كمال خليفة، الذى
مات مصوراً، جائعاً، ورفض أن يرسم بنات
الطبقة الجديدة، وراح يخفر بأكثر الخامات
تقنياً مجرى جديداً وعميقاً، حتى استحق
لقب «أخر التعبيريين العظماء» كما وصفه.
نقاد ألمانيا المعاصرون.

الدعوة إلى تطبيع
العلاقات مع
إسرائيل

قنوات
مفتوحة
وعامضة بغض
بعضها إلى
بعض،
وجميعها
تكرس نموذجاً
عجيباً
للمثقف. فلم
يعد المثقف
ضوء ذلك
المضرب الذي
يرتدى عبدة
الضرب، في
مواجهة
المثقال
والانصرافات،
بل هو ذلك
النشر الذي
يعرف مكانه
في

البروتوكول
عشرون
عاماً قبل
ظهور هذا
النموذج من
المثقفين،
انقلبت فيها
المفاهيم،
وتصعدت
فيها المعاني

الراسخة، وحار فيها
عشرات، بل مئات، بل آلاف من شباب
المثقفين، وجميعهم يسأل: من هو المثقف؟
هل هو توفيق الحكيم، جليس الأرصعة
والمقاهي؟ أم محمد عودة الذي يقطن شقة
في عمارات الأوقاف، ويعرف الأوبرا، ولا
يعرف أي بنك من بنوك العاصمة؟
من هو المثقف؟ هل هو الفنان بيكار الذي
كاد يغشى عليه عندما علم بقيمة جائزة
الدولة وقدرها ١٠٠ ألف جنيه، لأنها المرة
الأولى التي يسك فيها مبلغ بهذا الحجم؟
أم هو د. سليمان حزين الذي ظل يعمل في
الجمعية الجغرافية «مرمها» لخراط
والوثائق بعد أن تجاوز التسعين ولم
يتجاوز معاشه مئات الجنيهات؟
هل هو الشاعر أمل دنقل الذي مات بلا
«مال»، ولا بيت يرد أنياب فيه؟ أم هو
المصق الزاهد عبدالسلام هارون الذي

أما د. لويس عوض فكان يرفض الكتابة
عن بعض الروائيين الصحفيين، ويتشكك
في قدرتهم على الإبداع، ويتساءل
ساخراً: كيف أكتب عن أديب يكسب ألف
جنيه في الشهر؟ وكان هذا رقماً كبيراً
في أوائل الثمانينيات، وقت أن أطلق د
لويس تصريحاته الساخرة والعميقة.
عشرات... بل مئات من المثقفين المصريين
الذين قدموا أزوع الأمثلة عبر حياتهم

الفكرية والإنسانية:

د. جمال حمدان، الراهب
المعتزل، والأستاذ العالم
مصمود شاكر، والمحقق
الجليل إبراهيم الإياري
الذي قضى أكثر من ٥٠
عاماً يحقق كتب التراث،
وفي مقدمتها كتاب
«الأغاني»، ومات وحيداً
في شقته بشارع قصر
العيني، ورصيده في البنك
١٢٣ جنيهاً!

وعندما حصل د. يوسف
إبريس على جائزة «مجلة
حوار» - إحدى المجلات التي كانت تصدر
في الستينيات عن جهة أجنبية تسمى
«مؤسسة الثقافة العالمية» - قام المثقفون
المصريون، وفي مقدمتهم د. لويس عوض
- بفتح ملف هذه الجائزة وأثبتوا بالأدلة
علاقة «مؤسسة الثقافة العالمية» بوكالة
الاستخبارات الأمريكية، ورفض د. يوسف
إبريس الجائزة، لأنها «مشوهة».

أما اليوم، فقد اختلط الأمر، وسمعا
عن هيئات ومؤسسات تدفع ملايين
الدولارات لتمويل أنشطة بحثية، وفكرية،
ولا أحد يدري: من هي تلك الجهات؟ وما
هدفها وما طبيعة هذه الملايين من
الدولارات؟ والمؤسف أن من يطرح هذه
الأسئلة يواجه بالاتهام بالتخلف،
والتسمك بالمفاهيم القديمة، وظهرت

مصلحتات جديدة
وغريبة تقام لها
المؤتمرات والندوات،
مثل «الاعتصاف
بالآخر»، و«الإحتفاء
بالنوع»، و«الحفاة
الكرامية»، وغيرها
من المنحوسات
الوافدة والغريبة،
وكلها تصب في
مجري واحد هو

أفنى عمره في خدمة التراث العربي عبر
مكتبات الدنيا، محلا، ومحققا، ومدققا،
وحارسا لحضارتنا العربية من الضياع
والتيديد
من هو المثقف
بالتأكيد ليس هذا النموذج الوافد
وأقرانه من المثقفين الجدد، دعاة التنوع،
والتحويل الأجنبي
للمثقف سيظل دوما ضميم استه،
وحامل مشعلها. فلولا مئات المثقفين
الذين عرفوا المسجون، والمعتقلات،
والمنافى لما تطورت الحياة السياسية في
مصر، ولولا تضييعات أجيال من المثقفين
المصريين، لما عرفت مصر التعددية
والحرية والديمقراطية على اختلاف
درجاتها
كان لابد من انهيار هذا النموذج
الحاسد من المثقفين، حتى لا يفتن الناس
في قيمهم الروحية والإنسانية. وهذا ما
جرى

غضبية المناقشة

ابنل شريك

اختلفت اختلافًا كبيرًا مع المسرحى على سالم، في موقفه من التطبيق مع إسرائيل. كما أن لدى تحفظات كثيرة جدا - شأنه كبير من الممثلين، على أساليب عمل وعلاقات الجيوش - سعد الدين إبراهيم، ولكن هذا يعني أن على سالم، من جهة أن يهبط عن رؤاه، وأن يسعد الدين إبراهيم، بلحث

إسما نحن المتكلمين الوطينين أن تكون جديري بالمصداقية في أوساط شعبنا، وأن تكون قادري على مواصلة معركة حرية الفكر والتعبير والإبداع والاعتقاد، دون أن يكون وأخشا جدا لكل من ترى أننا تضع قولة المعكر التثويرى الغربى، «ولتغير» نصب أعيننا وباعترا حين يقول «إسما اختلف معك في رأيك، ولكنى على استعداد لأن أموت دفاعا عن حقل في إبداء هذا الرأي والتعبير عنه ..»

كتب، على سالم، سيناريو فيلم قصير أنتجه مركز ام خلون للدراسات الإنسانية بعموان، ابنل شريكا وشارك - وجاء في قرار الإتهام الذى وجهته النيابة للذكور - سعد الدين إبراهيم، خلال التحقيقات أنه يسيء إلى سمعة مصر، واعتبرت النيابة الفيلم أحد وثائق الإتهام لكنها لم تجد ما يدينه، فأخرجت عنه بعد التحقيق معه

ومثله مثل غالبية مؤسسات المجتمع المدني وجد مركز ابن حلون للدراسات الإنسانية، ذرة ضئيلة يمكن أن ينفذ منها إنتاج فيلم قصير بحث المواطين على المشاركة في الانتخابات، دون أن يكون مصطرا لعرض السيناريو على الرقابة، لتضبط منه ما تشاء حسب مقتضى الحال، أو ترفضه تماما، أو تعامل في المواقفة عليه

وبطريقه الساخرة التى تخرج دون أن تسمى، وتلتقط التفاصيل من الواقع لتصوغها فدا جعيلًا أخذ «على سالم، يسيء من الرشوة والمحسوبية وفروض البنوك للواصلين، ويكس الفقراء وإهدار حقوقهم، وبعد أن يتخيل الزوجان الفلاحان البسيطان المشاريع التى يمكن أن يتشاركا فيها: تقول «نصرة، لزوجها، نصرى».

تشارك على بلد.

أبوه بلد بجانها.

مدد كان ليها شنة ورمه، ولزم تقفل ليها شمة وربة ما تيجي تشارك في مصر

تشارك على مصر بئيلها، بناسها - يارضها وصحرالها - مصر بجاضرها ومستقبلها، بمشاريعها الموجودة، واللى هاتنود - تعالى تشارك في صنع القرار في البلد دى - تعالى تشارك في صنع مستقبل ملايين الأطفال، تعالى تشارك في رفع البلد دى فوق - فوق قوى - هو ده أضمن مشروع للمشاركة يا نصرى ..»

ومن مشهد آخر، والثناء مونولوج «نصرة، يمكن الاستعانة بلفظات مناسبة للجموع في مناسبات مختلفة من نصرو ومن بلاد أخرى.

وسوف اتقبس لك فقرة طويلة لأتكم، لأأسف، لن نستطيعوا مشاهدة الفيلم الذى اعتبرته النيابة من «المحرجات».

نصرة الناس في الضمارع هي اللي بتحدد نوع الحكومة اللي بتحكمها.. الناس في المدن والمراكز والفري والنجوع، هي اللي بتحدد الطريقة اللي بتحكموا بيها.

ماقبش حكومة على الأرض حانطوع بعمل الديمقراطية إسرائيل اتناس الناس على المشاركة في صنع القرار هو اللي بيعملها.. الياس هو أعدى اعداء الديمقراطية.. الياس هو أعدى اعداء الحرية.. في بلاد فلولها أسوا من مصر

بكتير الشارع ممكن من أن يصعد الناس اللي يلقق فيهم.

ملحوظة: لم يقل على سالم إنه في بنجلاديش، التى تصنف واحدة من أفقر بلاد العالم، يتداول حزبان السلطة على مدى سنوات، وترأس الحزبين امرأتين

مسلمتان، وأن يقل واحد إن الفراعنة للديمقراطية، ولا أن الإسلام يمنع منعاً باتاً للكرى عن المرأة

واقطع للملاحقة على طريقة السيناريو وأعود إليه، بواصل المؤلف على لسان نصرة:

«ابنل شريكا في البلد دى، شارك في الانتخابات وانتخب الشخص الذى يتلقى إليه - صلم - صبحي، راجل - صت ويعين حاسبه.

اللى بيحفظ بصوته لنفسه مالوش حق بعد كده يخاصب أى حد على أى حاجة»

الباس مش حليشارك في صنع الحاشير ولا المسمتقيل. والباس مريح
للعجزة التي غاوين بدموا...
هذه هي بالظبط الدعوة المسمطة التي يرددون إلساعة أنها تمسيت في
خوش سمعة مصر، وثاليف الأعداء عليها واستحق على سالم، بسببها
التشهير وسعد الدين إبراهيم، للناديب.
ليست القصة هي إني في سعد الدين إبراهيم أخطأ أو حتى أجرم، وإن
الكاتب المسرحي على سالم قد شاركه في هذه الجريمة المزعومة وإنما الذي
يهمنا نحن، في الجوهري، هو حق المصريين في المشاركة وحقوق التنظيم
والتعديل باعتبارها بديهيات، ومما يجتهدنا محققين في التأشؤم أن سلوك
الحكم لا يوجد مطلقاً - حتى بعد الضربات التي تلقاها بعدم دستورية قوانين
أساسية - بأنه يلزى الاستجابة للمطلب الملج الإصلاحي السياسي.

فريدة النقاش

إزالة المنشآت من وزارة حقوق الإنسان



انفجرت قضية «سعد الدين إبراهيم» في مصر، فثقت بشنائها في كل اتجاه وانطلق السابلية من بني جلدتنا، ومن غيرها، يصلون حساباتهم ويفتحون ملفاتهم.. وكانت قضية «حقوق الإنسان في مصر» من بين ما جمعه «السابلية» وما فتته، «والسماحة» من ملفات ضد هذا النظام والتبس الأمر على الجميع بعد زلزال سعد حين نظر «الدعاة» وأصحاب بكتكين حقوق الإنسان في مصر، إلى أن قضية سعد ليست سوى وجه من الأوجه العديدة لحقوق الإنسان المنتهكة في مصر وأن الرجل، ضابط واعتقل في قضية «رأي»، وأنه من نشطاء الإنسان ودعاة للتجمع المدني، وأنه كان يريد خيراً لهذا الشعب حين طالب بإحلاف تزوير الانتخابات والإشراف الدولي عليها.. وكل هذا اعتقل، ومن ثم استحق أن يدافع عنه، باعتباره من «سجناء الرأي»، وغض دعاة حقوق الإنسان هؤلاء الطرف - كل الطرف - عن علاقات الرجل واتصالاته بالعصر الصهيوني وهذا ما يهمنا تحديداً لأنه لدينا هو

المعيار الوحيد لكل شيء بما فيها لحقوق الإنسان.

● ويبدو أن اقتباس المفاهيم، والقضايا في عقل النخبة المصرية فضلاً عن سيطرة الأهواء والمصالح والارتباطات، جعلت هذه القضية «حقوق الإنسان» موضع لبس، وغموض، إلى درجة أن يتم معاملة اللثقف المتعاون مع العدو الصهيوني (على الأقل لا يزال عدواً بالنسبة لـ ٩٠٪ من اللثقيين، اللثقيين بعد المصريين) باعتباره «سجين رأي» أن حقوق الإنسانية انتهكت!!

● فأي تهتال هنا يا دعاة حقوق الإنسان!!
● ولا يستحي هذا «الابتغال» أن نفرد له هذا الحال على يقيد، ويرفع الغمام عن أعين تلك العصبية الفكرية التي تعمل على خصخصة كل شيء بما في ذلك حقوق الإنسان المصري والوطنية المصرية وفقاً للتحليل الرائع للصيديق أحمد عز الدين «العربي» ١٦/٧/٢٠٠٠.

بنية يبدأ بطرح فكرة مدى أهمية الإنسان الآن، وسط هذه العجوة الملحة
حقاً بحياة حقوق الإنسان، وهي، لما لا نشتر: في مصر وزارة لحقوق
الإنسان، وهل نأقل من العرب، الشقيق الذي أنشأ وزارة تحت هذا
الاسم ولها مشغلتها وأعمالها المهيمة!!
لماذا لا يبدأ نظاماً وهو يعيش حالة مزرعة - مستورية شاملة ولزم
سياسية واقتصادية طاحنة إلى تجنيد ملكه، ووزارته وهيكلة ويبدأ الآن -
وفوراً - بإنشاء وزارة، وعدة مجالس وألبيس مجلساً واحداً لحقوق الإنسان -
ليقطع الطريق بيد وليس بداية تبة ورجال مستعربين على ذلكين حقوق
الإنسان التي تفتتحت حيلة وفكراً على العرب وتضيق أجهنة اهتماماتها

● وللتأكيد على أهمية الفكرة التي
نقترحها، أروي هاتين الواقعتين
الأولى: بطلها قصديق الكبير
والفكر القومي الراسل د. عصمت
سيب الدولة فلقد حدثني أنه عند
إنشاء المنظمة العربية لحقوق
الإنسان، في بداية الثمانينات وفي
القاهرة الفلسفي، في ليماسول
بقيرون - ١٩٨٢، اقترح أن يكون
اسمها «منظمة حقوق الإنسان
العربية»، لأن الاسم الأول «وهو
للأسف الذي استمررت عليه» جعلها
تتهتم بحقوق الإنسان في أي مكان
بما في ذلك «صديق الإنسان
الاسرائيلي مثلاً» في حين أننا بحاجة
ملحة إلى منظمة لحقوق الإنسان
العربية فقط الآن!! وقبول اقتراح د.
عصمت بالأعراض الشديدة من!!
من لشهم الصلي «سعد الدين
ابراهيم»، ومنه زمرة من مؤسسي
هذه المنظمة مع أنفسهم الذين
يلفون عت الآن رغم أن بعضهم نشأ
وتحمل مسئوليات سياسية أيام
عبدناصر، وفي أيام قالوا لنا أنها
كانت ضد أي علاقات مع «اسرائيل»
وقد التزموا الأدبي، للشرب،
فماذا تغير؟ هل تغيرت إسرائيل
وصارت «صديقة» وملاً ونياً؟ وهل
تغير مفهوم التمويل الأجنبي ولم يعد
«علاقة» أم هم الذين تغيروا!! وهل
فماهم عن سعد الدين إبراهيم بهذه
العرة رغم علمهم بشبهة تعامله مع
«الأعداء الصهيونية» هو شكل من

وأعمالها على إيقاع الغرب
ورغبتها!!

● الثاني
ذلك هو السؤال الذي تبدأ به،
وهو في تقديرنا يقد سمعة هذا
النظام السبتي في مجال حقوق
الإنسان، هذا إذا كانت تهمة هذه
السمعة لئلاً!! ونحن نعو إلى
إنشاء هذه الوزارة - لسيرة
بالملكة للعربية - ليس حياً إلى
نفسه إيه من مكن سياسة
وإنسانية ومستورية. بل حياً لهذا
الوطى، وقطماً للطريق على يديه
من سماسة حقوق الإنسان
الذين تولعوا وتوحشوا إلى درجة
صاروا يطلون حماية الصلح
الاسريكي والاتحاد الأوروبي،
ويستقبلون جواسيس المراسد
تحت غطاء «حقوق الإنسان»، في
منزلهم وعيالتهم المشبوهة،
لما لا يسي بذلك عنهم، لما
لا تتحرك الدولة من ناحية ونشتر
«وزارة لحقوق الإنسان» ويتحرك
الفساد من رجال الأعمال
والشقيين الوطنيين من ناحية
أخرى وينشرون هم «منظمات
مصرية» حقيقية!!، ودعم
مصري، تنفع عن حقوق الإنسان
المتدري عليها في مصر!!
أما لسئلة لائرة ذهن، نقولها
بعد أن طلع الكيل، وصروا نصيح
وسمي بسعد «الكسكين
الحقوقي» وبعض الصحفيين
الوطنيين بهم مشكلين مما
«عصية» لا علاقة لها بفضلي
حقوق الإنسان المصري الحقيقي،
ولا ارتباط لها بالشارع المصري
الحقيقي،
أن هي إلا «سيرة» وإن أفعوا
غير ذلك فلا داعي لهذه «الحرقة»
غير المفهومة بقاصاً عن حقوق
الإنسان التي هي وراء منهم!!

شعر المذارات

في الكون..
مخلوقان
إنسان
وأمرئيان
للشاعر: أحمد مطر

مخالفة، ودون تنظير لا يسمح به
القيام، حاجتنا إلى منظمات وهيئات
عربية ومصرية - عن حق ووعي
وصديق - لحقوق الإنسان العربي
والعربي، تكون أولوياتها وأجندة
اهتماماتها وحركة أفعالها لا تصل
إلى هذا الإنسان «الاسرائيلي» أو تلك
«المتعامل» معه ليا كملت المبررات،
نحولاء، مستعدون ومجهزون ليهما
الفسادة وما ارتكبوه ويرتكبونه لا
يحل تحت أي مسمى لحقوق
السياسية للإنسان، بل تحت بند
الجريمة السياسية لهذا الصهيوني أو
تلك للصهيون، وضبط الصلح هنا
قضية انشائية وميدية ومن أجل
الذين الانعاء بغير هذا!!



ولكن...

لماذا تخفي حكومتنا إنشاء وزارة
لحقوق الإنسان؟ ولماذا لا تبشر
بتشجيع الهيئات والامور الوطنية
المهتمة بإنشاء «مجالس» وهيئات
ومنظمات لحقوق الإنسان؟
في تقديرنا... أن السبب يكمن في
تلك الفرق المتصارعة والمتصعبة التي
تشكل لجنة مؤثرة لصناعة القرار
في نظامنا الحاكم وهي فرق ارتوت
بها «الفساد والاستبداد والتعصب»
كثافتهم غير مقدس يمكننا منذ أكثر
من ثلاثين عاماً، وهي ترى في مجرد
الاهتمام بحقوق الإنسان في مصر
هو «إفشاء» لها لأنها لا ترى أصلاً أن
هناك «إنسانية» في هذا الوطن سواءما
وإن الجاني لا يتسحب عليهم بأي
حال تعريف «الإنسان»!!

هذه «الفرق» هي الجناح الذي كان
يمثل القضية لا مثال «سعد الدين
ابراهيم»؛ ولكن عندما ناس «سعد» على
طرف ثوب استبدادها وتجاهل حدود
اللعاب للسلحوخ إن أن يلعب فيه هو
ورقات، «والذي صلب «دوس» عليه
يقتطع ملفحة للطنان الآخر الوطني
«الضعيف» بما للأسف الآن، ثم ربح
ابدهم عن سعد مؤقَّتاً، وتم السجاس
بأفكار «العين الحمراء» له وأرقلته...

ولكن - أيضاً - مؤقَّتاً!!

● هذه الفرق المتصارعة في نظامنا
والتي ترتبط مصالحها ووجدانها
بالاستبداد الأمريكي، لا تبني لا
وزارة لحقوق الإنسان ولا هيئة أو



د. سعد الدين إبراهيم

تشكيل استشاريهم عن مصالحهم
الثورية، لم أن نبوة «عصمت سيف
الدوله» كانت في محلها، وتوقفت أن
هذه التشاكيل تستصير مخالفة عن
حقوق «العامة» والمشرعين تحت
مسمى حقوق الإنسان، أما الإنسان
العربي على وجه من يبالغ عنه وهو
العامل الآن معاً وولعاً،

الورقة الثانية: كانت في عام ١٩٩٨
عندما حضرت إحدى حلقات النقاش
في «المنظمة المصرية لحقوق الإنسان»
وكانت تدور حول حقوق الصحفيين
للمصريين والاجانب، وكان يديرها
الصديق الصحفي محمد يسري
ويجلس بجوارى الزميل العزيز
حمدون سيامي، سأعتها طالبت
بشجيرة أن تنصت عن أية حقوق
للصحفيين تتحدث وهل تتحدث
وتطالب بحقوق الصحفيين للمصريين
والعرب في مصر أم أن للظهور أوسع
وما هي شروط هذا للظهور أوسع؟
وقل من مهاتم والمنظمة المصرية
لحقوق الإنسان أن تتابع مثلاً عن
صحفي إسرائيلي في مصر أعتدى
عليه مواطن مصري بالشرب في
الشارع؟ كانت الاجابة للأسف، من
وإجاب «المنظمة المصرية» دفاعها عن
تلك الصحفي الاسرائيلي، سأعتها
استعرضت وأعرضت معي حمدون
سيامي، هذا حدث مع «المنظمة
المصرية لحقوق الإنسان» رغم أنها
الأكثر احتراماً ووطنية وسط ١٢
منظمة أخرى تمثل في مصر ويترار
جراها الشبهات، فلما كان هذا قد حدث
بداخلها وبداخل «المنظمة العربية»
وهذا هو تفكير «العضو» من قاعدتها
لما هو حال للمنظمات الأخرى!!

● هناك الواضعان تهرنان

● البديل في ليدى القوى الحية
القادرة على الفيز، وعلى الدفاع عن
حقوق الإنسان العربى والمصري،
مهل تتحرك وهل نسمع قسداً عن
«وزارة لحقوق الإنسان» في مصر
وعن هيئة مصرية مستقلة لحقوق
الإنسان المصري!! نأمل وننتظر!

المصدر:
 التاريخ: / /

٦ شارع قصر النيل
 القاهرة، مصر
 فاكس / هاتف ١٠٠٥٠٠٠٠٠٠
 E mail merit56@hotmail.com

ميريت
 للنشر والمعلومات

في قضية مركز ابن خلدون:

حبس مساعد شرطة قدم خاتم مركز شرطة منوف للمتهمين

١٥ يوما على ذمة التحقيقات. حيث وجهت له النيابة تهمة الرشوة والتزوير في اوراق رسمية وهي البطاقات الانتخابية. ادّعى المتهم امام جهات التحقيق بأن التهم ماجة ابراهيم البريه الموظفة بالهيئة دعم للناشيطات المصريات وآخرين والمبروسين حاليا انتقلوا معه على تسهيل الحصول على ختم مركز شرطة منوف لخدم شهادات تقديم استخراج بطاقات انتخابية مقابل مبلغ مالي واشغاف بتزوير بطاقات لخدم على شهادات مزورة تقديم استخراج البطاقات واسماء وهمية يدين بأن التهمة ماجة بنا، على هذه الشهادات المزورة حصلت وآخرون على مكافأة مالية كبيرة من هيئة دعم الناشطات

تتظر نهاية أمن الدولة العليا اليوم لتجديد حبس الدكتور سمح الدين ابراهيم مدير مركز ابن خلدون وثانية عبدالقادر الدبر المالى والمحبوسين منذ بداية الشهر الحالي على ذمة التحقيقات التي تجريها النيابة لاتهام الاول بتقاضيه مبالغ مالية من جهات اجنبية بالبيع القيام باعمال بحثية في مجالات عدة بلغت في احد المشروعات ٢ ملايين جنيه، ينتظر أمر التجديد المستشار هشام سررايا المحامي للعام الاول للنيابة أمن الدولة العليا. ويأخذ التحقيق مشام مدوى رئيس النيابة وشرف العشماوى وأشرف ملال وكلاء النيابة وكان المحامي العام الاول قد أمر بحبس متهم اخر في القضية يدعى محمد حسنين (مساعد شرطة) بمحاكمة منوف

توقع رد أميركي غاضب في حال تمديد اعتقاله احتياطاً

مصر: نيابة أمن الدولة تحدد اليوم مصير إبراهيم

□ القاهرة - محمد صلاح

لوقوف على طبيعة التهم الموجهة إلى إبراهيم باعتباره مواطناً أميركياً والإجراءات التي اتخذت في حقه، وبدأت الإدارة الأميركية في ممارسة ضغوط على الحكومة المصرية عقب قرار تمديد حبس إبراهيم، مرة أخرى، وانفقد الناطق باسم الخارجية الأميركية ريتشارد باوتشر القرار بشدة وحمل على النظام القضائي المصري، معتبراً القضية «تتعلق بصقوق الإنسان وليس بوقائع جنائية»، ورغم أن موقف المسؤولين المصريين صلب في اتجاه تجاهل الانتقادات الرسمية الأميركية وثاكيد عدم تدخل الحكومة في أعمال القضاء، توقع مراقبون أن يكون الرد الأميركي في حال تمديد حبس إبراهيم سجعاً أكثر شدة، مما يرجح أن القاهرة اتخذت احتياطات سياسية لمواجهة الغضب الأميركي المحتمل.

ولموظف أن وزير الخارجية المصري السيد عمرو موسى التلى مساء أول من أمس السفير الأميركي في القاهرة، ورغم أن التصريحات الصادرة عن الاثنين أشارت إلى أن اللقاء يتعلق بتقويم مفاوضات كاسب ليفيد إلا أن المرجح أن قضية «مركز ابن خلدون، الثبوت أثناء اللقاء، وكانت السفارة أعلنت عقب تمديد حبس إبراهيم أن كيرتس سيواصل اتصالات مع المسؤولين المصريين

تحدد نيابة أمن الدولة العليا في مصر اليوم مصير رئيس «مركز ابن خلدون» للدراسات الأنثوية، الدكتور سعد الدين إبراهيم الذي يواجه مع آخرين من الباحثين والمهاملين مع المركز بفضول معه فترة حبس احتياطي على نمة التحقيق بتهمة «تلقى أموال من جهات أجنبية مقابل إمدادها بمعلومات مغلوبة عن الأوضاع في البلاد ما يؤثر على موقف مصر السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المحافل الدولية ويضر بالأمن القومي للبلاد».

ويمنح القانون المصري النيابة حق تمديد حبس إبراهيم مدة ١٥ يوماً أخرى فقط، وبعد انتهائها يكون تمديد الحبس من سلطة محكمة أمن الدولة. ومددت النيابة لـ ١٥ أسبوعين حبس إبراهيم قبل أن تعدد أيضاً حبس عائنية المتهمين في القضية.

وعلى رغم أن كل المؤشرات ترجح تمديد حبس إبراهيم على أساس أن التحقيقات في القضية مازالت مفتوحة ولم تنته، تدور تساؤلات عن رد فعل أميركي في حال تمديد الحبس. إذ تركزت التحركات الأميركية بعد تفجر القضية مباشرة على جهود قام بها السفير دانيال كيرتس شملت اتصالات مع المسؤولين المصريين

يهدف العمل على إطلاقه، وسلم
فريد الدين مسامي إبراهيم
التيابة أمس منكرة تحوي ردوداً
على التهم التي وجهت إلى موكله
ومستندات ذكر أنها تثبت أن
إبراهيم لم يرتكب ما يضاف
القوانين المصرية. وقال الدين
في الحياة: «إن مجررات تمديد
الحبس لم تعد متوافرة». واعتبر

أن إبراهيم يحتاج إلى قرار
سياسي لإطلاقه، مشيراً إلى أن
الاعتبارات التي يحكمها القانون
توجب على النيابة عدم تمديد
الحبس لأن إبراهيم شخصية
عامة وله محل إقامة ثابت
خصوصاً بعد صدور قرار من
النائب العام بإدراجه على لائحة
المنوعين من السفر إلى الخارج.

المصدر:
 التاريخ:

٢٠ شارع قصر النيل
 القاهرة، مصر
 بليزون / فاكس ١٠٥٠٠٠٠٠ (٢٠٢)
 E-mail: meri56@hotmail.com

ميريت
 للنشر والمعلومات

حبيب مساعد شرطة في قضية ابن خلدون

امر المستشار هشام سربرا
 للخاصي العام لنيابة ابن خلدون،
 بضمين محمد حسنين مساعد
 شرطة بمركز منوف ١٥ يوما
 على ذمة التحقيقات في قضية
 مركز ابن خلدون، ووجهت النيابة
 تهمة التزوير لمساعد الشرطة
 واستفراج شهادات رسمية من
 مركز منوف للمتهمه ماجدة
 ابيهه الحبوسة في القضية نفيد
 لديها في الجداول الانتخابية.

المصدر

التاريخ

١ شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
هاتفون / فاكس ٢٠٢٠٧٠١٥٠٠٠
E mail meri156@hotmail.com

ميريت
للتنشرو المعلومات

للمرة الثالثة

تجديد حبس سعد الدين إبراهيم ونادية عبد النور

قرر المستشار مشام سريلا الخامس العام الأول لنيابة أمن الدولة العليا تجديد حبس د. سعد الدين إبراهيم مدير مركز ابن خلدون للدراسات الإسلامية، ونادية عبد النور المدير المالي والإداري بالمركز ١٥ يوما للمرة الثالثة على ذمة التحقيقات.

استمرت جلسة تجديد الحبس أمس ٥ ساعات حيث وجهت النيابة لهما عدة تهم بينها جمع أموال من جهات أجنبية دون ترخيص والافترار بالمصلحة العليا للملاذ وتزوير كشوف انتحائية ومعية وتسلم النيابة خلال أيام تقريراً من البنك المركزي حول حصصات المركز ود. سعد الدين بناء على حكم محكمة الاستئناف بالكشف عن حساباتهما .

الحياة تنشر المذكرة المقدمة الى النيابة العامة

مصر: الدفاع عن ابراهيم ينفي الصفات الجرمية للاتهامات

□ القاهرة - الحياة

حصلت «الحياة» على مذكرة الدفاع عن رئيس مركز ابن خلدون للدراسات الإنسانية، الدكتور سعد الدين ابراهيم قدمها محاميه فريد الديب الى نيابة امن الدولة العليا أثناء جلسة التحقيق التي جرت مع موكبه أمس والتي استمرت نحو سبع ساعات. وأورد الديب في المذكرة بالاتفاق مع ابراهيم وبدأ على كل التهم التي وجهت اليه. ودارت مناقشات بين المحققين ورئيس «مركز ابن خلدون» ومحاميه في شأن ما جاء في المذكرة التي ردت على التهم، بالنسبة، بأنها «معدومة الاساس في الواقع وعسوفه الزئران قانوناً» مشيرة الى ان التهمة «تستند على الزعم بالاستيلاء على مبالغ مالية من الاتحاد الأوروبي باستعمال أساليب احتيالية وذلك بإعداد كشوف وبطاقات انتحائية» وأشار الى ان واقع القضية لم تلت مقابلة ابراهيم الى فعل يجعله فاعلاً أو شريكاً في إعداد كشوف أو بطاقات انتحائية. زعمه أو غير مزوره بلصد الاحتياط بهدف الحصول على أي مبلغ واعتبرت المذكرة ان القائل للمتهم الآخرين الذين قرروا في التحقيق انهم قاموا بارتكاب التزوير المقول به، بتدريس من ابراهيم أو باتفاق معه، مجرد افعال مرسله، لم تشايد بأي دليل أو قرينة. وأضافت «من ناحية القانون فإننا اذا افترضنا جدلاً - والجدل خلاف الواقع - ان تزوير البطاقات والكشوف الانتحائية، يمثل عنصر الوسائل الاحتياطية التي ذمى الى الاستيلاء على مال للاتحاد الأوروبي، فإن الثابت يبين ان تلك البطاقات والكشوف الانتحائية، المقول بها، لم تعرض بعد على الاتحاد الأوروبي. وإنما تستخدم في الحصول على أي مال منه. ولم الثابت يبين أيضاً، ان المال دفع من جانب الاتحاد الأوروبي، فعلاً، ومسلماً، قبل اعداد تلك البطاقات والكشوف الانتحائية المقول بها، مما يستحيل معه تصور ان تكون تلك البطاقات والكشوف الانتحائية، المقول بها، لم تعرض بعد على الاتحاد الأوروبي. مشيرة الى ان قانون العقوبات، «يوزع في التهم ان يكون تسليم المال المقول من جانب الجاني عليه جاء نتيجة للمطرق التي اتبناها الجاني، ومن ثم يلزم ان يكون الاحتياط سابقاً على فعل تسليم المال، أو بالأقل، معاصراً له».

هذا (وهو الاتحاد الأوروبي)، لم يتقدم بأي شكوى، في هذا الصدد.

وتناولت المذكرة تهمة الاشتراك في التزوير، واعتبرتها «لا وجود لها أصلاً، لا في الواقع، ولا في القانون»، وأضافت «ان التزوير هو تغيير الحقيقة في محرر مكتوب له قوة في الاتبات ويرتب عليه القانون آثاراً، وبالتالي فهو لا محل له اذا وقع في صور ضوئية، وذلك لسببين: اولهما - ان الصورة الضوئية لا تعد محرراً مكتوباً، وثانيهما ان الصورة الضوئية ليست لها قوة في الاتبات».

وعن تهمة جمع اموال من دون ترخيص، أوضحت المذكرة «ان النص يحظر جمع أو تلقي التبرعات، التي هي - بلا منازع - الاموال التي تدفع هبة ودون مقابل، وهو ما لم يحدث من الناحية تركيز ابن خلدون أو ابراهيم، لأن جميع الاموال التي تلقاها أو يتلقاها ما تكن من قبيل التبرعات ابدأً. وانما كانت ائتمانياً، متبذرة، مقابل بصوث ودراسات علمية، تدخل ضمن الفرض الذي يأنس لاجله المركز، ولذا يقدم عن تلك الاتباع المهنية القرارات شريعية منتحلة... ان جميع الاموال (القليلة المكونة) التي تلقاها ابراهيم، سواء بنسيبه أو بصفته الممثل القانوني لمركز ابن خلدون، من الاتحاد الأوروبي، انما كانت في حدود وفي نطاق اتفاق إطار العمل بين الحكومة المصرية والمجموعة الأوروبية وبك الاستئجار الأوروبي».

وتسألعت عن سند تهمة «بث دعايات مشيرة وإذاعة اشاعات كاذبة تضر بالمصلحة العامة» عن سند هذا الاتهام، مؤكدة «ليس امامنا سوى الشخص» على ضوء الحجة التي شنتها وسائل الاعلام بغية ايجاد شخصية الجرم، بسبب ابحاث وضعتها ولم تعرض عنها السلطة، لفرض صراحاتها، وبخولها في لب الشكك التي تعرض لها، دون خشية أو وجل يعسدها عن ان تكون (أي الاشخاص والدراسات) مجرد نشرات حكومية البون شامع بينها وبين الحقائق الملموسة، الدائمة، مثل الدراسات الخاصة بالثقافات (بالمعنى العلمي الصحيح) في عدد غير قليل من بلدان العالم، وبينها مصر واسرائيل وبعض البلدان العربية وبلدان الشرق الاوسط ومثل الدراسات الخاصة التي اسفرت عنها مراقبة انتخابات مجلس الشعب سنة ١٩٩٥، والتي اقررت العديد من السليبات التي لم يتقدم بالبحث عنها، وانما تحدث عنها كل الناس خصوصاً المعارضة كما التفتت تحقيقات محكمة النقض في الطعون الوجهة الى

عضوية اكثر من نصف اعضاء البرلمان، ثم تحدث عنها اخيراً الحكم التاريخي الذي اصدرته المحكمة الدستورية العليا حين سار في الاتجاه نفسه تجاه احدى توصيات لجنة مراقبة انتخابات سنة ١٩٩٥ المنبثقة عن مركز ابن خلدون حول ضرورة اخضاع جميع ارجان الانتخابات للرقابة والاشراف المباشرة لرجال الهيئات القضائية، وليس في كل هذه الدراسات والائحات ما يعاب من الناحية العلمية، أو ما ينطوي على الخاق أي ضرر بالمصالح القومية المصرية، وانما هي اباحت وبراسات حرة تزييه، تمت في حمى الدستور».

وعن التهمة الاخيرة التي تتعلق بتلقي ابراهيم رسالة دولية، «ان نص المادة ٧٨ من قانون العقوبات، لا يعاقب فقط ابراهيم - فيما لو صحت التهمة - وانما يعاقب أيضاً ممثلي المجموعة الأوروبية وبك الاستئجار الأوروبي، الذين اعطوا لمركز ابن خلدون المال اللازم لانجاز فيلم محل الاتهام، وهو فيلم «دخل شريد... شارك»، ولك طبعاً لصريح نص الفقرة الثمانية من تلك المادة - ليس هذا ليكمل - لو صحت التهمة - بعد ان يشعل النسخ العام لتنفيذ الاتفاق المعبود بين المجموعة الأوروبية وبك الاستئجار الأوروبي والمصري به قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٩٠ لسنة ١٩٩٩ ووافق عليه مجلس الشعب (البرلمان) المصري بتاريخ ١٩٩٩/٥».

واختلعت المذكرة، لما كان الطرف الممول لانتاج الفيلم المشار اليه، هو المجموعة الأوروبية وبك الاستئجار الأوروبي، فإن مؤدى توجيه تلك التهمة الى الممثل الاسنان الدكتور سعد الدين ابراهيم، هو توجيهها أيضاً والدرجة نفسها الى المجموعة الأوروبية وبك الاستئجار الأوروبي التي اعطت التمويل، واذا تم نشر ذلك في وسائل الاعلام، فقد به السيد السفير رئيس اللجنة الأوروبية للدراسة لجمهورية مصر العربية هبة ديبلوماسية غاضبة، وبعت بخطاب عاجل الى وزارة الخارجية المصرية يطلب فيها استئناف نظر الجهات المختصة الى ان الاتحاد الأوروبي لا يعطي تمويل إلا في إطار الاتفاق المعبود مع مصر والتي صدر به قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٩٠ لسنة ١٩٩٩، ان الغرض من التمويل المنوع لمركز ابن خلدون هو دعم مشروع التريفة السياسية والحقائق الانتخابية ضمن إطار المادة السابقة من الاتفاقية».

١٥٨٨
٢٠١٧

المصدر

التاريخ

٢ شارع قصر النيل

القاهرة، مصر

تليفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)

E mail merit56@hotmail.com

ميريت

للتشرو والمعلومات



١ تجديد حبس سعد الدين ابراهيم ✓

كتب عاطف فاروق:

قرر المستشار هشام سررايا الخاص العام الاول لنهابة امن الدولة العليا تجديد حبس الدكتور سعد الدين ابراهيم وثانيه عبدالقنور ١٥ يوما على ذمة التحقيقات. واجهت النيابة سعد الدين ابراهيم بما اسفر عنه تنقيش مقر مركز ابن خلدون بمنطقة النظم واعترافات الرظنين بتهمة دعم القنابات. وكشفت التحقيقات اتعمال سعد الدين ابراهيم بجهات ومنظمات اجنبية وامدادها بابحاث وتقارير ومعلومات مخالفة للصفيفة عن بعض الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية التي تسر الى سمعة مصر بالخارج وتضر بمصالح البلاد وكذلك المستندات التي تؤكد تلقيه مبالغ مالية من هذه الجهات مقابل الابحاث والتقارير التي اعدتها لها كما تم مواجهته بالقول ثادية عبدالقنور المدير الاداري والمالي بالمركز وذلك فياض وليس قسم المشاركة السياسية والحاسب اسامة حماد للمحامين على ذمة للتحقيقات حول اصداره اوامر بطرح ١٧ الف بطاقة انتخابية مزورة.

نيابة أمن الدولة في مصر تملد حبس الدكتور سعد الدين ابراهيم

القاهرة - الشرق الأوسط

أصدر هشام بدوي رئيس نيابة أمن الدولة العليا في مصر قراراً بتجديد حبس استاذ علم الاجتماع ورئيس مركز ابن خلدون الدكتور سعد الدين ابراهيم لمدة 15 يوماً تنتهي في 10 أغسطس (آب) المقبل. وجاء هذا القرار بعد جلسة تحقيقات لم تستغرق سوى 10 دقائق فقط بدأت في الساعة الواحدة والنصف حيث وجهت للدكتور سعد ثلاثة أسئلة اولها: هل كان هناك اتفاق بينك وبين جامعة حيفا لاعداد بعض الدراسات؟ واجاب بالنفي، ثانياً هل كنتم تتبعون نظاماً بأن من يأتي بعقد تمويل تمنح له مكافأة؟ واجاب بنعم لتشجيع من يأتي بعقد جديد، وتركز السؤال الثالث حول مركز «هراء» لدعم الانتخابات، وأنكر سعد الدين وجود مخالفات مالية في المركز، ولم ينف ارتباطه ومسؤوليته بهذا المركز منذ بداية تأسيسه عام 1996 بصلته أمين الصندوق له.

أصدر رئيس النيابة قراره على اعتبار أن النيابة تنتظر تفرغ الحسابات

الخاصة بالدكتور سعد الدين ابراهيم في البنك المركزي المصري للتأكد من مدى صحة احوال بعض المتهمين الذين يعملون في مركز ابن خلدون والذين ادعوا انهم كانوا يقومون بإيداع مبالغ في حساباته الشخصي، وأكد فريد الدين محامي الدكتور سعد أن تجديد الحبس لموكله لا يوجد ما يبرره فحتى لو صحت احوال المتهمين بأنهم اودعوا مبالغ في الحساب الشخصي للدكتور سعد فمن هو الجاني عليه واين هي الجريمة مشيراً إلى أن هناك تحسفاً تجاه موكله ولا يستطيع أن يقل شيئاً.

كما جددت النيابة حبس نادية أبو النور مديرة حسابات مركز ابن خلدون (سودانية الجنسية) 15 يوماً على ذمة التحقيقات، ووجهت لها التهم المسندة للعثرة الأولى الدكتور سعد الدين ابراهيم. على الجانب الآخر استمرت أسرة الدكتور سعد تجديد حبسه مؤكدة أنه غير معقول استمرار حبسه مايزيد على 40 يوماً بتهم غير معروف مصرها، وسوف تعقد الأسرة مؤتمراً صحافياً غداً تناشد فيه راندا ابنة سعد الدين الرئيس المصري حسني مبارك التخلي شخصياً للإفراج عن والدها.

تجديد حبس سعد الدين إبراهيم والمدبر المالي لمركز ابن خلدون ١٥ يوماً

شريكه.. شاركه وبقي اسماء
الفيلم للانتخابات. كما أكر مدير
مركز ابن خلدون تليفه أموالاً من
الضاح.
كما نفي حصوله لنفسه على
منح من التسمويل الخارجي
لشاريع مركز ابن خلدون وهيئة
دعم الانتخابات، هذا.

سرايا الحامي العام. وقام فريق
التحقيق للكون من هشام بدوي
وأشرف العشماوي وأشرف هلال
رؤساء النيابة، بمواجهة للتهمة
بالقول للتهمة الجدد الذين تم
القبض عليهم مؤخراً.
أشار سعد الدين إبراهيم، إلى
قصاصه بطلب إعداد قبله، أدخل

كتبت - نجوى عبدالعزیز:
قررت نيابة أمن الدولة العليا
أمن، تجديد حبس الدكتور سعد
الدين إبراهيم مدير مركز ابن
خلدون، وندبة عبدالنور الدين
المالي للمركز ١٥ يوماً على ذمة
التحقيقات. وأصلحت النيابة،
التحقيق بإشرف المستشار هشام

١ تهديد جيس سعد الدين إبراهيم^٤

مدير مركز ابن خلدون ١٥ يوما

في الاستخبارات منسب سرايا الحامى
للمام الاول لقيادة امن الدولة العليا،
تجديد جيس الدكتور سعد الدين
إبراهيم مدير مركز ابن خلدون للإنماء
وبانية عبدالنور المدير لالى للمركز لمدة
١٥ يوما، وذلك لانها ساهما بالتزوير
والرشوة، وتقاضي أموال من جهات
أجنبية للقيام بأعمال تهدف إلى
الإضرار بالمصالح العليا للبلاد. يذكر
أنها المرة الثالثة التى يتخذ فيها مد
جيس مدير مركز ابن خلدون.

٥٠. ر. وف عباسي : تمويل الترانزيت ، هي المسألة الآن !

٥١. على نضى : ما معنى
الأحزور الخراسية

للباحثين الشبان ؟ ؟

٥٢. سيدة ياسين : لابد من

مراقبة الشركات

المدنية ليس المصادرة

للربح

●● بلا مواربة وعلى المكشوف قال الدكتور عبدالمنعم سعيد رئيس مركز
الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، بدون تمويل أجنبي لا يوجد بحث علمي
في مصر لا طبيعي ولا اجتماعي ، وهذا أمر معروف للكل ، ولا داعي لانكاره ،
مركز الدكتور سعيد بالاهرام يتلقى في حدود ٢٠٠ ألف دولار سنويا من عدة
مؤسسات وجهات تمويلية وهو رقم يقول عنه الدكتور سعيد (انه ضئيل جدا) ،
ويزيد الصورة وضوحا بأن هناك نحو ٤٠ مركزا بحثيا مصرياً تعمل في القاهرة
اجمالى ما تحصل عليه من تمويل ١٥ مليون دولار والرقم الأخير هو مجمل
التمويل الأجنبي للبحث العلمي في مصر.

أرقام الدكتور سعيد الشفافة تقودنا إلى محطة هذا التحقيق .. لماذا تدفع جهات
ما .. كل هذه الملايين (على قلتها بالمقارنة بما تدفعه لدول أخرى) للبحث
العلمي في مصر ، ثانيا من يراقب هذه الملايين ، لمن .. وكيف ينفقها .. وعلى ماذا
- تحديدا ؟ ثم هل هي لوجه الله تعالى أم لأسباب أخرى كما يقول الدكتور على
فهى الباحث الاجتماعي المعروف .. ثم ما هو السقف الذى تخرقه أو تلمسه هذه
الملايين من أسرار هذا الوطن ..

وسؤال ثالث ومهم ما هي حدود البحث العلمي الذى تستهدفه تلك الملايين هل
هو بلا حدود مطلقة إلا ضمير الباحث ، كما قال لنا الدكتور يونان لبيب رزق .. أم
له حدود وسقوف تنخفض أحيانا حتى تطول الرقاب وتخلق الباحثين ، وترتفع
لحدود غير مسبوقة في إطار حرية البحث وتداول المعلومات ونوعية التمويل ؟ .
ثم هل هناك قانون يحدد ماهو محظور وماهو متاح من بحوث وتمويلات ، أم
تخلو القوانين المصرية من تحديد تلك المسائل الشائكة ويصبح على الباحث مهمة
استكشاف حقله والبحث عن تمويله مع توقع إتجار لقم(مالى أو بحثى) من تحت
قدميه يطيح به .. وماذا يعنى سر قومي ، أو أمن قومي في عרב الباحثين ؟ ، هل
ينطبق هذا فقط على المعلومات التى يطلق عليها (سرى جدا) أم يمتد التعريف
ليصل لحدود أرقام إنتاج البطاطس ، كما حدث ذات مرة واتهم جمال العيطى
بتسريب أرقام إنتاج البطاطس للصحف ، وتدخل وزير الإرشاد حينئذ محمد حسنين
هيكل ليقول إن أرقام إنتاج البطاطس ليست أمنا قويا ، ثم ماذا تبكى من أسرار
في زمن الأنترنت ، والمؤسسات الدولية القابضة على اقتصاد العالم كالبانك الدولي
وصندوق النقد الدولي وهبة المعونة الأمريكية لتحابس الباحثين عليها ●●

حمدي زق

الهيئات تابعة لأكبر الأحزاب الائتلافية
كاديمقراطي والمسيحي .

النقطة الرابعة إذا كان التمويل موافقا
عليه، والهيئات أتت إلى مصر باختبارها ولم
يذهب إليها أحد والكل يعلم بذلك، إذن لو هناك
مشكلة لننطق هذا الباب ونستريح ليس فقط
من مشكلة التمويل بل من مشاكل البحث
العلمي كاملة رغم أن الناتج العلمي في الأصل
ضئيل ولا يكاد يذكر .

يقول الدكتور سعيد النقطة التي يرتكزون
عليها أن الجهة الممولة توجه البحث العلمي في
مصر وهذا غير صحيح بالمرّة، مثلا مركز
الأهرام عمره عشرون عاما لم يحدث أن جأت
إلى المركز جهة وقالت اجروا بحثا ما، بالعكس
العملية جماعية وأولويات خاصة بالمعاملين في
المركز وليس بالمواين، مثل تقرير الحالة الدينية
فكرة أهرام خاصة تم الحصول على جزء من
تمويلها من الخارج (في التقرير الأول بـ ١٦٠
الف جنيه وفي الثاني بـ ١٠٠ ألف جنيه)
والمواين للبحوث في العالم معروفين بكل
دولار يدفعه الممول تدفع الأهرام دولارين
أمامه ثم أن الكمية ليست كبيرة كما يتصور
البعض ففود مثلا أكبر المواين للبحوث في
العالم، كل موازنتها البحثية عام ١٩٩٨ فقط
١٥ مليون دولار منها مليون دولار للشرق
الأوسط، الطرف أن المواين لا يستهلك كل
مخصصاته للبحث العلمي في مصر وأحيانا
يأتون البنا- والكلام للدكتور شمسيد -
بمعرضين تمويلات فائضة من نهاية العام
البحثي .

كما يقولون وضع الدكتور سعيد يده في

قبل الدخول إلى لب المشكلة وغاية
الاجابات تشرك المجال للدكتور
عبدلنعم سعيد ليشخص الأزمة ويقول إن
تمويل الأبحاث العلمية من الخارج هو جزء من
عملية تمويل المجتمع المصري ككل من
الخارج، فبالإضافة للقروض والمنح والمعونات
فايرادات قناة السويس والسياحة وتحويلات
المصريين كلها تأتي من الخارج وبالتالي القول
بتمويل البحث العلمي هو تفصيلية صغيرة من
تفاصيل كثيرة في تلك القضية .

النقطة الثانية أن التمويل في مصر يتم
بقرارات سيادية بمعنى أن مصر سلمت في
اتفاقيات دولية مع أطراف خارجية بأن هذه
الأطراف ستعمل وستمول أنشطة بحثية في
مصر، مثلا هيئة المعونة الأمريكية في اتفاقها
مع الحكومة المصرية قالت أنها ستنفق جزءا
من تلك المعونة على البحوث، وبالفعل هناك ٨
ملايين دولار ذهبت على مدار سنوات إلى
المركز المصري للبحوث الاقتصادية في مقره
بمركز التجارة العالمي (والرقم على مسئولية
الدكتور سعيد)، أيضا اتفاقيات مصر مع
الاتحاد الأوروبي تحمل نفس الاتفاقيات ، وكذا
(سيد اش) المعهد الفرنسي الذي يمول أبحاثا
في القاهرة بناء على اتفاق مع الحكومة
المصرية وتمول ذلك وزارة الثقافة الفرنسية .

النقطة الثالثة أن هناك اتفاقيات مصرية
مع هيئات بعينها فقط للتمويل مثل مؤسسة
فود فوند ديشن والاتفاقية موقعة عام ١٩٥٤
مع عبدالناصر الذي اشترط فقط على فود أن
تعرض الأبحاث التي اختارتها للتمويل على
وزارة الخارجية المصرية، وي زيد على ذلك أن
هناك هيئات ألمانية مثل دكتوراد لينور
وفريدريش أيرت وفريدريش ناغوم، الحكومة
المصرية تعطىها قرارات سماح بالتمويل وهذه



روا اہاپ علوی

.. یونان لیبی رزق

د. عبد المنعم سعيد

موضوع البحث حساس لانعطي له الترخيص
إلا بعد الرجوع لجهات الاختصاص (لم يوضح
ماهية جهة الاختصاص).

يفضل اللواء علوي أن يعود الباحث بتوصيات بحثه إلى الجهاز لتتفق النتائج وفي هذا فائدة للباحث وليس إجباريا، إنما هي معرفة لإفادة الطرفين.

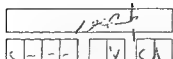
بحوث شتوية

عموما تزيد عدد الاستثمارات الجيدة التي
تدور إلى الجوار شتاء مع بدء الدراسة في
الجامعة وتقل خلال صيفي الإجازات. وفي
المتوسط لازدياد ١٥ إلى ٢٠ استشارة
شهرية والتأجيلية بحيث ضمن متاهج جامعية
أو رسائل تتكبره وأجاستير، أيضا تدور
بحوث الأفراد وغالبية البحوث (٢٩،٨٪)
جانب ميثاق أو جهات حكومية أو غير حكومية
ومستوحى لها بالبحث في مصر وبعضها من
جهات أجنبية وتلك من حقا التقدم للحصول
على الترخيص والحداد عائد - كقول الأول
على - تملك باحثين ومؤسسات مصرية

قلب الجرح لكن الحرح به من التفاصيل
الكثير منها . إن البحث العلمي في مصر
نوعان، الأول مكتبي والأخر غير ملم
برامحه أي أجهزة رقابية أو حتى الجهاز
المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والثاني
ميداني وهذا تبرز سلطة الجهاز، وحسب
القانون ٢٩١٥ لسنة ١٩٦٤ يقانون إنشاء
الجهاز ، فإنه غير مسموح بتنفيذ أي بحث
ميداني إلا بتصديق من الجهاز، وحسب
تفسير اللواء أبا علوي رئيس الجهاز فإن
الهدف - فقط - الحفاظ على الأمن القومي

القانون يلزم الباحث بعرض نسخة من استمارة استطلاع البحث لأرجعتها بواسطة خبراء الجهاز من حيث الفترة الزمنية اللازمة للبحث ومكانه وجهة التمويل «وليس مقداره» متتبعات نمابة البحث والهدف من إجرائه.

يقول اللواء علوي لو كان البحث - مثلاً - عن استهلاك مصر من لمبات الفلوروسنت نعطي لمباحث الترخيص فوراً، ولكن عندما يمس البحث الأمن القومي المصري ونحس أن



بالأبحاث وبشيف في تلك الحالة (حالة البحوث المشتركة) نحن ندعمها مادامات ليست موجهة ضد الأمن القومي المصري، والأمن القومي - كما يقول رئيس الجهاز - ليس «بعيما» لتوقيف البحوث ولكن لتقييد من ليس لديهم وعى أن يكون لديهم وعى بمصالح تلك الدولة وهذا الوطن.

الافتقار للنظر كثيراً عدد المراكز لدرجة أنه لا يوجد حصر بها لدى رئيس الجهاز المركزي، ويبدو ذلك بأن معظم هذه المراكز ليس لها سجل تجارى، أى واحد يستطيع أن يجرى بحثاً في شفته ولو حاول توقيفه أو ضبطه ينكر تماماً، يشيف اللواء على أن مراكز البحوث كثيرة وعاشية (أى غير محددة العنوان) لدرجة أن الجهاز أبلى قبل عام عن مكتب إسطاع إجراء بحوث في شوارع إحدى قرى محافظة في الوجه البحرى بعد تزويره لتصديق الجهاز على الاستثمارات.

مادة خام

تاريخ علاقة البحوث بالتمويل قبل ظهور

الجهاز المركزي للتعنبة العامة والإحصاء محدود وكما يقول الدكتور على فهمى أستاذ الاجتماع المعروف إن مهنة البحث العلمى نشأت رسمياً في مصر عام ١٩٥٦ بإنشاء المعهد القومى للبحوث الجائنية الذى تحول عام ١٩٥٩ إلى المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، قبل ذلك كانت البحوث تجرى عن طريق الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية التى أنشئت عام ١٩٣٧، وحتى نهاية الخمسينات وصدر قرار إنشاء الجهاز المركزي للتعنبة والإحصاء عام ١٩٦٤ لم تكن تلك البحوث تلفت نظر أحد ولكن ابتداء من أواخر السبعينات والثمانينات ومع ظهور التموليات الفارجية بدأت تظهر على السطح مراكز بحثية خاصة وبدأت تتحرك في الشارع وهنا أثرت تساؤلات عديدة حول مشروعية عمل هذه المراكز خاصة أنها تستخدم العمل الميدانى الاجتماعى كمنهج للحصول على المادة الخام من المجتمع المصرى مباشرة مما دعا لضرورة الحصول على ترخيص من

الجهاز.. هل يحدث هذا بالفعل؟ يجب اللواء على رئيس الجهاز: إن القانون يلزم الباحثين بذلك والمخالف يتعرض للعقوبة، وسأذكر ماذا لو اتعرف ببعث بعد حصوله على الترخيص، مثلاً أضاف سؤالاً أو سؤالين خارج الأسئلة المرخص بها في الاستمارة؟ قال حتماً ستعرف ونحن نتابع تلك البحوث!!

تبرز في حقل البحث العلمى المصرى مراكز بحثية تابعة للجامعات الحكومية وغالبيتها أنشئت بمنع من جامعات أجنبية (منح أكاديمية) ولعل أبرزها مركز M.I.T.

الملاصق لكلية دار العلوم جامعة القاهرة والذي تعرض لصبر أخيراً وهو متخصص في دورات الكمبيوتر ويعمل جزئياً من جامعة «ماسوشستى» الأمريكية. على شاكلة هذا المركز تتعدد المراكز البحثية مثل مركز بحوث الشرق الأوسط ومركز بحوث الدراسات العبرية في جامعة عين شمس.

النوع الثانى مراكز خاصة غير حكومية مثل مركز البكتورية صارة لوزة وهو مركز يجمع بيانات لحساب وزارات مصرية بتمويلات أجنبية. أيضاً هناك مركز «الشككة» لصاحبه الدكتور نادر فرجاني وهو مملوك ملكية خاصة، ومركز البحوث العربية لحنى شعراوى وهو من نوع الشركات الخاصة ومن بينها مركز الدراسات العربية (باناف) لصاحبه الدكتور رفعت سيد أحمد، ومن ضمنها مركز ابن خلدون صاحب المشكلة الأخيرة.

أجندة الممول

هل هناك قواعد تحكم سلوك تلك المراكز البحثية؟ أم قصة التمويل الأجنبى وخطوته عليها؟

حنى شعراوى ورئيس مركز البحوث المصرية الإفريقية يقول إن التمويل الأجنبى ليس مجرد شر مطلق، لكن الشككة في أين يصب هذا التمويل وكيف يستخدم، والمعايير الوطنية التى تحكمه أو ينطق منها، هنا يبدو الفرق بين مركز بشكل جزءا من الحركة الثقافية والوطنية وعمومها وتشكيل أجيالها، ومركز لاهم له إلا المشاركة في الفسجيج العالمى المتغير بين تيارات الاشتراك في تشكيلها، إن مركز البحوث العربية الذى عقد أكثر من ندوة في الفترة الأخيرة عن قضية فلسطين، وعن المشروع الصهيونى وتمحيات وعن دور الطلبة والعمال في الحركة الوطنية والديمقراطية وعن مفهوم المركبات الاجتماعية لتطوير مفهوم الجمعيات الأهلية، هذا النشاط لا يمكن أن يجد تمويلاً خاصة أن أكبر منظمات تمويل أوروبية وأمريكية الآن تبلغ مساهمة الحكومات أو أهرتها فيها أكثر من ٥٠% وهذا يمكن تصور من الذى يموله في مصر الحرب الديمقراطية السلمية في ألمانيا (صاحب ألباغ مع هيئة الاستعلامات المصرية) هذا على سبيل المثال.

والاجابة عن السؤال الثانى يقول شعراوى: كنا نتصور لحظة أن هذه الهيئات الأجنبية تقوض خططها البحثية واحتياجاتها على المراكز أو الهيئات المعاونة، لكن ذلك لا يبدو لي صحيحاً تماماً، فهذه الدول وبعثاتها وما نحوها لم تعد في حاجة وتفرض الأجندة، وإنما هي وصلت من الجبروت عالمياً إلى حد صياغة أجندة معينة تتفق مع مصالحها، وهذا حقها طبعاً.. لكن المشكلة فيمن يتلفون جرباً وراء تفاصيل هذه الأجندة للعمل في إطارها سبياً وراء التمويل، وهذا مصدر الشككة.

الباحثين الوطنيين ضد هذا التيار الأجنبي في
جمع البيانات اليونانية في مصر

يشيخ الدكتور فهمي على ذلك بدأت
تظهر على نطاق واسع ظاهرة جديدة وهي
انشاء مراكز ابحاث مصرية اعلية يتولاهم
مصريون ويديرها مصريون وتقدم خدمات
معلوماتية بتمويلات اجنبية لكن جوهر النتائج
واحد، أن أي بيانات تجمع ميدانيا بتوجيه من
الجهات الممولة بالضرورة هي موجهة لأن
البحوث لاتعمل لوجه الله، يؤكد الدكتور فهمي
أن القول بأن الباحثين المصريين الذين
يعملون لحسابهم بتمويل اجنبي أحرار تماما
من أي توجيه اجنبي هذا زعم باطل ومنحرف
حيث إنه لايعقل أو من المنطقي أن تعمل جهات
اجنبية بحثا لوجه الله، فالباحث مقيد عند
تصميم البحث وأنواته وتفسير نتائجه، مقيد
بتوجهات الممول المالي، ومن هنا لايستبعد أن
توجه بعض نتائج هذه البحوث أو تستغل فيما
بعد استغلالا سلبيا ضد مصالح الشعب
المصري، وبلغت النظر إلى أن الظاهرة في أن
البحث قد يكون في ظاهره محايدا تماما
وهناك بيانات تستقدم على المدى البعيد
لأهداف جهات أخرى تتجهها الجهات الممولة،
ويقترح الدكتور فهمي أن تقتصر نتائج
البحوث وأنواتها وأجزائها في إطار المجتمع
المصري على باحثين مصريين ووطنيين وهي
إطار مراكز وبيئات بحثية قومية ممولة من
الحكومة المصرية بالكامل دون أي تمويل
اجنبي أو توجيه اجنبي، هذا هو الشرط
المطلوب كمظهر من مظاهر السيادة القومية

لقد أصبح البحث العلمي في بلداننا هو
الذي يجري وراءنا وليس العكس تقريبا وهذه
مأساة يحق.

فتح الباب

يلفت الدكتور على فهمي عضو الجمعية
المصرية لعلم الاجتماع إلى أنه تزامنت مع
الانفتاح الاقتصادي ظاهرة جمع بيانات
ميدانية هنا أو هناك حول ظواهر اجتماعية
وثقافية عديدة وكان هؤلاء الباحثون الذين
يجرون هذه البحوث من الأجانب وخاصة ممن
لهم اتصال بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ولم
نسمع أو نعرف أنهم حصلوا على إذن من
الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء كما كان
معمولا به مع الباحثين المصريين، ولم نعرف أو
نسمع أنهم حوكموا!! ذلك فتح الباب وأسعا
أمام أفراد وهيئات كثيرة معظمها غير
متخصص من الناحية العلمية ومع ذلك تجمع
بيانات كثيرة عن المجتمع المصري ولا تزال
الظاهرة مستمرة حتى الآن

حسب رؤية الدكتور فهمي فإن العبرة
ليست في جمع البيانات فقط ولكن في توجيه
جمع البيانات ومحاولة تفسيرها وهنا يكون
الباحث المصري أكثر قدرة وجدي في هذا
الموضوع، وقد تلجأ إليه جهات اجنبية في
جمع البيانات وتفسيرها لأنه الأتقن ميدانيا،
وهنا ظهرت على السطح الأجور العالية التي
تمنحها هيئات اجنبية لباحثين مصريين شبان
بخصوص جمع بيانات ميدانية بدون رقابة من
الأول وأثير لفت كثير حول هذا الموضوع في
أوائل الثمانينات وحدث هجوم شديد من جانب

من كبار الباحثين المعاصرين في جامعة بيركس
من حقل (النظر القومي)، يقول أن أعرف هذا
النظر من قبل، أعرف أن هناك سوء فهمًا لكثير
من أعرف معنى النظر القومي وهو ٢٠ سنة
مختلًا لم يصدر به ولم أعرف طبعه، ويصف
أما في حاله بالمتغير (متغير) ومن
(إستراتيجية) أو (تجربة) حيث ركزنا على
منه (الاستراتيجية) لا حدود - معًا - حاليًا -
بسماعه في ذلك، وقد لا يصدق، فليس
المعنى الفارح حقيقةً مهمة أو خطيرة على
الأمم العربية قد تكون المفردة إستراتيجية أو
إستراتيجية كما في قضية «الديمقراطية» ولكن
حتمًا ينبغي ذلك مقابل الفئات التي تعود
شبه من البحث العلمي ويصعب فهمها ترميز
هذا المصطلح.

يضيف بالنسبة للفرع في مصر هناك
منازعة أمنية وأخرى إقليمية ولكنها غير
مستقرة، أحيانًا مشوشة بدعم العرب، أو
الفرع، وأذكر أنه في حوضها عين شمس
(كثيرة الحلات) خلفها مشوشة سوريين تراسل
مادة إحصائية مصرية، وفي مجلس الكتي
أعزمت، فليس ذلك أن مصر أو مصر
سواء إسرائيلي أو عربي كذا على أحد وأست
أما ذلك فمعظم الاختصاصات الإسلامية وهذا
سبب كثير حذرًا، مصر بالأمم القومية
مستحقة لتسمية أو تركت مساحات البحث
المتفرقة لفرعها الفاترة والأصغر كل شيء
مستورًا.

الأمن القومي

يلاحظ كلام الدكتور يونان كاميلا أكثر
الدكتور محمد السيد الدكتور يونان كاميلا أكثر
الفراسات وتقول: مفروض ألا يوجد مستقبل
ولكن هناك نوعان واحدًا في تعريف الأمن
القومي، كل شيء في الحياة يصلح لأن يكون
أمنًا قوميًا، وهذا وجه المفردة، وأستدرك أن
يتم مفهوم الأمن القومي والمفرد عليه لغزًا
الأجانب بالأمم القومية، بمعنى أن تكون هناك
علاقة معينة للأمن القومي وتصبح مهمته
حمايتها من الأخطار لكن الواقع يقول إن
الأمن القومي على الباحث المعاصر، أساسًا
البحث الفيزيائي لتتبع له الآليات والأصول
والقول فإن أمن دولتنا من الانتماء تحديدًا
في الخارج أي حقوق القوم العربي والمسلم
العربي وميزة المعونة الأمريكية، يهدف معرفة
الأمن القومي يمكنه من تحليل التغيرات
ولكن المشكلة أن بعض الجهات تتعامل مع
الفرع ككلمة فلفظ وكلمة أيد لا تفكر من
الأصل.

يضيف ربما كانت هناك فترات قديمة
تخص المعلومات والاستطلاعات ولكن هذا لم
يعد واسعًا إلا لأن الفترة المعلومة بحدودها
في التسمية، تتركب، مثلا الأزمات القديمة كانت
تدرس إحصاءً، ترخيص لبحث إلا في طريق
المعيار المركزي قديمته والإحصاء، وألا أمن
فقد ساروا حتى الآن، مع العلم أن الفترة
لحاجب المعلومات لم تتغير، والمفرد أن تعديل
التي أصبحت أساسًا، والمفرد أن تعديل
المفرد على المفرد ولكن أين في
المعلومات التي يحصل عليها، والمفرد، هو
كل هذا كله تتنوع السموم موجودة ولكن لم
تنب عليها فترات أو سنوات وتطبيقات
حالاته وطبقاته.

الدكتور محمد السيد الدكتور رئيس تحرير
التقرير الإقليمي الصادر عن الأمم
إلى أن يكونوا أساسًا، دورهم وثقافتهم مستند
عربيًا كما تقدم معلوماتهم الطيريات
والاستطلاعات ومع ذلك سيظل لدى كل دولة ما

ولا تفرش أرض البحث العلمي في مصر
سواء بالنسبة للمعيار الاجتماعي المعروف
يلتزم الفكر المعرف، الشركات الحرة التي
كشركات غير مبالغة الفرق وهي الأساس
الفرع وإثراء المعنى على حساب مهمة الوطن
ويقول أيد أن تراقب هذه الشركات بالعلمين
وأن تخلص معلوماتها وأوراقها وألا في توسيع
تحت رقابة الجهاز المركزي للمعلومات، مدير
حساباتها وأوراقها كذا وكذا، وفي نفس مدير
أو شركة وأوراقها هذه الشركات التي تدبر
مركزها المصنوع على تطبيق مهمة الاستخبارات
ويستغل إسرائيلي عظم به ولكن من الأثر
والأثر لا بد من قانون يحكم الأشياء
وبالنسبة لسبب البحث العلمي يقول
يضيف أن يوجد سبب أعلى أو سبب أدنى،
لا يوجد سبب على الإطلاق، حتى المعلومات
التي هي كالمؤسسة العسكرية أصبحت تشارك
في قضايا مثل أن تقرير الأرقام - محقق حيا
في الدفاع والمجلس العسكري - لم تعد هناك
مخاطر على معلوماتهم، وكما رأوا
الاهتمام بالمعلومات وأدت البحث، وهذا
رقابة الجهاز المركزي قديمته والإحصاء، فقال
يضيف إنه لا توجد رقابة والتجربة مهمة
إسرائيل يصفها، فقط عدد الاستطلاعات أو
استطلاع الاستطلاع على عينة أكثر من ٢٠٠
شخص أيد من مراجعتها من جانب الجهاز،
تعرض الأسئلة، وألا وألا هذا العمل أو نشر
الفرع أو تعديل، وقد التوصل إلى المرافعة
التي هي من ذلك.

تطور التراكيب

الدكتور محمد السيد الدكتور الأستاذ البروف
المعاصر يهدفه القاهرة يقول إن البحث
العلمي شكله المطلق يتطابق على حالة ما
حاليه، مثلا لأنه مركز كانت عليه علاقات
استخدام كثيرة، أيضا لا بد من الأثر في
الامتياز فكرة البحوث المبررة من الخارج
خاصة أنه في العهد الأخير برزت فكرة
مؤسسات التمويل القومية أو تمويل
الترابطة، بمعنى أن تمويل جهة ما بحثا عن
مصر غير مؤسسات لها سمعة حسنة أو ذات
ثقة وأستعد إنقاذها وأصعب، ولا أحد يصر
أين تذهب كل البحوث والملا، بمعنى أن تحول
جهة أمريكية بحثا في مصر عن طريق هيئة
سورية ربما لا يرى إليها أدنى أو لها سوابق
كثيرة تهيئ التفتت.

يأت الدكتور عباس الانتباه إلى أن هناك
نظرة تحكم شكل الدولة، حادثة حادثة
تدمل وحدها ومن اتجاهه الشخصي أو من
خلال فريق عمل في مؤسسة محقرة ليس لها
سابقة ما في الاختراق وغيره تتماشى على
مستوى، ولكن يبدو الأمن القومي حتمًا يتحول
البحث لتسمية تنظيم معاصر ومعاصر، هذا
تصبح مقننات الأمن القومي عالية ومطلقة
والفعل أن هناك مواءمة تشبه الأمن القومي
بشكل من هذا، معنيت تتناول حتى طابعه
المعاصرة البنية في مصر وتر - أجيال هناك
محاذير أن تكشف عورة الحكومة، الفلاسفة
أن الأمر يرجع لخصائص الباحث ومفاهيمه
الوطنية، أما مسألة البحوث المشتركة والموازة
التي هي المشكلة التي يجب أن توضع لها
في مصر.

والسبب في اجابتها من المعطيات والمتاح
والسبب في سفر الدكتور يونان كاميلا ردي

محصل إجماعه في إطار استراتيجيته الأمن القومي التي تنهضها، قد تبنى الأمر عسكرياً أو اقتصادياً أو أمنياً، مصيف من الأمر القومي من شمس من وقت إلى آخر مصلح من أن سحر الأ، ولكن وعوده الإثبات مع حرية البحث العلمي إلى الباحث الحقيقي يستطيع المصور وتطلع مستشارك قادمة وأمنها مع الباحث الحقيقي، دوراً أيضاً الأمن القومي الحقيقي لا يمكن أن يكون الأمن القومي قد يكون مصفاها يمكن توسيعه دون حدود خارج، ومما يشجع الباحث الحقيقي من خلال معلومات معينة تدر ما الأمن القومي في بعض إليها وإلى يشرها إذا، بمرت له وقد يستطيع أن يستفيد منها في بحثه ككيفية البحث أو وسيلة فهم دون أن يشرها وحول وجود قوانين تحدد سقف الباحث لكل قدم هناك قوانين في مصر تحدد ما يصور الأمن القومي بما في ذلك المعلومات التي تدخل في هذا الإطار ولكنها لا تدرى مسارات قديمة جداً في معظمها بحيث لا يمكن تشييقها، وهي تحتاج إلى إعادة نظر عالمياً، مصفاها وتحديث النظم الأخر، وسعر عدا الجديد ده من أخطر الأمور أن يدخل البحث العلمي إلى شجرة وهذا خطر يزيد في أوجه الزاوية بسبب زيادة الاهتمام العالمي بتسريع البحث العلمي وتزوير موار، كبره له، فالبحث العلمي يقوم على الأمانة والموضوعية وتحولته إلى تحارة يقتضي على هذه الأمانة والموضوعية وذلك إلى إشاعة الفساد في الوسائط الباحثين وهذا يؤدي إلى حيلة الأمانة الحقيقية وهي أمناً حتى من الحيلة الوطنية التي يجب ألا توجه مدعى حكم قضائي

حمدى رزق

المصدر			
الناشرة، مصر			
تلخيص / ملخص			
E-mail: meri56@hotmail.com			

تجديد جيس د. سعد ابراهيم والمدبر المالي لوكز اين خلون

قرر الاستشار مشام سرايا المجلس العام
الأول لولاية أمن الدولة العليا أمس تجديد
جيس الدكتور سعد الدين ابراهيم مدير مركز
اين خلون وثانية صيدكتور للتدبير المالي
المركز ١٥ يوما ، للمرة الثالثة على تمة
التعطيلات التي تجرورها التابة . وجهت التابة
للمشهم الأول تم تقاضي مبالغ مالية من
جهات أمنية مدعيا القيام بأعمال بحرية في
عدة مجالات كما وجهت التابة للمهمة الثانية
تمة الاشتراك في تزوير البطاقات الائتمانية
والحصول على أموال نتيجة للتزوير.

مُصر: نحو محاكمة عاجلة لسعد الدين إبراهيم

□ القاهرة - محمد صلاح

العام المستشار ماهر عبد الواحد
ليصدر قراراً بإحالة القضية على
أحدى دوائر محكمة أمن الدولة
ليمثل المتهمون في قضية «مركز
أبن خلدون» أصاصها. وأعربت
مصادر في هيئة الدفاع عن
إبراهيم عن اعتقادها بأن الردود
الأميركية «زانت المسؤولين
المصريين» أصراراً على المضي في
القضية إلى نهايتها حتى لا يبدو
إطلاقه وكأنه خضوع للضغط
الخارجية، وتعتقد زوجة رئيس
«مركز أبن خلدون» الدكتورة
باربرا إبراهيم مؤتمراً صحافياً
في منزل الأسرة في ضاحية
المعادي اليوم ذكرت أنها ستعلن

■ لم تعمر القاهرة الرموز
الأميركية الماضية على تمديد
حبس رئيس «مركز أبن خلدون»
للدراسات الإنمائية، الدكتور سعد
الدين إبراهيم للمرة الثانية
اهتماماً. وبدلاً من النية تتجه إلى
ترتيب محاكمة عاجلة له قبل
انقضاء فترة الحبس الاحتياطي
المثلثة في ١٤ آب (أغسطس)
المقبل. ويمتد القانون النيابية
سلطة حبس المتهمين في قضايا
محل تحقيق لمدة ٤٥ يوماً فقط.
على أن يكون التفتيش في تمديد
الحبس بعدها من حق محكمة.
وتوقعت مصادر مطلعة لحالة
الملف الأسبوع المقبل على التائب

فيه خلافات جديدة عن الموضوع، في حين واصل السفير الأميركي في القاهرة دانيال كيرترز محاولات لإقناع المسؤولين المصريين إطلاق «المواطن الأميركي» أبراهيم مع استمرار التحقيقات وهو مطلق السراح. لكن مصادر رسمية أكدت أن الردود المصرية على تحركات السفير شددت على رفض التدخل في أعمال القضاء.

وأعربت المصادر عن اعتقادها بأن الاعتراضات الأميركية الرسمية لن تعدى مجال التصريحات من دون أن تترجم إلى سياسات. ولاحظت أن الأميركيين «تطاولوا مع القضية منذ كشفها بحسب دقيق وهذوء». لكن المصادر لم تستبعد أن ياتي التصعيد الأميركي عبر أجهزة وجهات أخرى غير الإدارة مثل الكونغرس أو منظمات حقوق الإنسان أو وسائل الإعلام. إلا أنها شددت على أن أي تصعيد «لن يكون في مصلحة الأميركيين لأنه سيصب في النهاية في اتجاه تليب الشارع المصري ضد سياساتهم» عموماً وقضية مركز ابن خلدون خصوصاً. واعتبر مراقبون أن التجاهل الرسمي المصري للتحركات الأميركية في شأن القضية «رسالة لكل من يعتبر نفسه مستوذاً إلى قوى خارجية».

ونجاء القاهرة أمس الكاتب علي سالم في جولة تشمل اليونان وتركيا ولبنان، وسحبت السلطات بمغازيرته على رغم اتهامه في قضية «مركز ابن خلدون» بإعداد وإحراق إحدى وسائل النشر ضمن دعايات مفرضة، وكان سالم خضع الأسبوع الماضي لتحقيقات من جانب نيابة أمن الدولة لكونه كتب سيناريو فيلم «ادخل شريك» شاركه الذي اعتبرته السلطات دليل إدانة ضد أبراهيم. ونفى سالم أن يكون لرحلته علاقة بالقضية، مؤكداً أنه سيمثل للتحقيق مجدداً إذا طلب منه ذلك. وقال «أن جولته كانت مدة سلفاً وقبل تفجر القضية».

مصر: محامي ابن خلدون يتوقع حفظ قضية سعد الدين إبراهيم لضعف الأدلة قال لـ الشرق الأوسط: الإدانة تعني تعريض موكله للسجن 15 عاما

القاهرة: الشرق الأوسط

بالك باتهامه بالنصب والرشوة الدولية والإضرار بمصلحة مصر والاشترك في تزوير البطاقات الانتخابية.

● في حالة ادانة الدكتور سعد بهذه الاتهامات ما هو الحكم المتوقع؟

● قبل ان نتحدث عن الإدانة أو عدم الإدانة يجب ان نتحدث عن تصرف النيابة حيال هذه التهم، فنحن الآن في مرحلة تساؤل هل هناك أدلة تصلح لان تقدم القضية للقضاء، وهي تتعرض بمرحلة التحقيق، وبعد انتهاء التحقيق تقوم النيابة بعمل تقدير موقف، هل هناك أدلة أم لا، وهل هي كافية لترجيح ادانته، فإذا انتهت لوجود أدلة ترجح الإدانة تقدمه للقضاء وان لم نجد حفلات القضية.

● ماذا نتوقع؟
● أتوقع شخصياً حفظ القضية لان كلهم جميعاً لا أساس لها.

● ما هي عيوب هذه التهم ان سمحت؟

● تصل الى الإشغال للشاقة 15 عاماً.

● قلت على لسان موكك ان اللقاء القبض عليه جاء بقرار سياسي؟
● اننا لم نقل انه جاء بقرار سياسي ولكن قلت ان تطبيق التهم للدكتور سعد، وأقولها مرة أخرى ان تطبيق هذه التهم يمكن وراءه دوافع سياسية.

● ألا نتج؟
● أتح الى ان جهة الضبط التي قامت بتطبيق تقرير النيابة عن الدكتور سعد الدين إبراهيم هي في الواقع مملوكة بدوافع سياسية.

● ما هي الدوافع وراء القبض عليه؟

● مؤتمر الإقليات الذي عقد في قبرص سنة 91، كذلك وهو الأهم تقرير اللجنة التي كان هو أميناً لها وكان يرأسها الدكتور سعد النجار والتي راقبت الانتخابات عام 95، وكنت عن وقوع عمليات تزوير كبيرة وثبت صحة ذلك وأبينة محكمة النقض، كما انه كان يستعد لمرافعة انتخابات نوفمبر القادم.

● لماذا هذا التوقيت في القاء

توقيع المحامي فريد الدين الموكل بالدفاع عن رئيس مركز ابن خلدون الدكتور سعد الدين إبراهيم ان يتم حفظ القضية باعتبار ان التهم المصنوعة على موكله لا أساس لها، مشيراً الى ان الأصرار على ادانة إبراهيم بالتهم الموجهة إليه من شأنه تعريضه للسجن 15 عاماً.

ورفض الدبيب في حوار لـ الشرق الأوسط الربط بين دفاعه عن الدكتور سعد الدين إبراهيم في قضية ابن خلدون ودفاعه عن الجاسوس الإسرائيلي عزرا عماد الذي ادانته محكمة مصرية بالسجن 15 عاماً بتهمة التجسس لصالح الاستخبارات الإسرائيلية، مؤكداً ان الربط بين القضيتين بطولي على أمور معرضة وشبهه.

وفي ما يلي نص الحوار:
● من الذي اختارك للدفاع في هذه القضية؟

● الذي اختارني للدفاع هو الدكتور سعد الدين إبراهيم شخصياً وأفراد أسرته المختلفة في السيدة زوجته وابنته الحاصلة ومجموعة من كبار المحامين في مصر.

● هل تريكة صداقة مسبقة بموكك الدكتور سعد؟

● إطلاقاً، فانا لم أراه من قبل وكانت المرة الأولى التي ألتقيه فيها في السجن عندما ذهبت لزيارته.

● كم مرة التقت به في السجن؟
● مرتين الأولى قبل أسبوعين والأخيرة قبل يومين بالتحديد يوم الأربعاء الماضي كما حضرت معه التحقيق.

● ماذا قال لك وهو يقدم ملف القضية ويخبرك بملخص الاتهامات الموجهة إليه؟

● بالطبع نفى كل الاتهامات وقال لم يحدث شيء مما يتهم به. ما هو الاتهام الأكثر قسوة من وجهة نظره الشخصية؟

● كل الاتهامات قاسية، فهو كرجل عالم جليل من الصعب ان يتقبل ان تلصق به أية تهم، فما

التفكير.

● ولكن وجودك ضمن مريق الدفاع في هذه القصة أحدث لفرة بين المحامي وبين مزيدي الدكتور سعد . لم يكن هناك فريق ولا يوجد فريق للدفاع عن سعد الدين ابراهيم، يوجد محام واحد هو انا، ولكن الآخوة المصامير الذين كانوا يحضرون مهمتهم ليست الدفاع وإنما تفصيل منظمات حقوق الإنسان، وأنا عندما وكلت وجئت أنا لنسأ في حاجة لاستنهاض هذه المنظمات لأن سعد الدين ابراهيم بين يدي النيابة العامة وهي جهة قضائية لا تقسم أجزائها بانتهاك حقوق الإنسان.

● ألم يحدث خلاف بين المصامير لأنك تدافع عن سعد وكنت محامي عزام من قبل؟

● بلغني إن أحدهم (امتنع عن) تكسر اسميه) ذهب إلى قنارة تلفزيونية وقال بأنه أئسحب لأن سعد الدين ابراهيم وكل المحامي الذي كان يدافع عن (عزّام)، والمصمبب أن هذا المحامي يعمل تحت لأفاعة حقوق الإنسان، ويتجاهل أهم واجب من واجبات حقوق الإنسان وهي كفالة حق الدفاع عن المتهم.

● كم تقاضيت للدفاع عن الدكتور سعد الدين ابراهيم؟

● تسألني في ذلك مصلحة الضراب، وأخاف المحامي سر من أسرارها الخاصة.

● وجود جواز سفر اميركي مع الدكتور سعد هل هو في صالحه أم ضد مصلحة؟

● ليس عيماً أن يكون للدكتور سعد جنسية أخرى لأن القانون المصري لا يمنع من الجنسية المزدوجة ولقد أعلن الدكتور سعد في بداية التحقيق يوم الأربعاء قبل الماضي أنه لا يتحسبب بجنسيته الأميركية وأنه لم يطلب أي عون من السلطات الأميركية باعتباره اميركياً ويريد أن يتم التفاعل معه كمصري.

● هل تتولى الدفاع عن الدكتور سعد فقط أم بقية المتهمين من مركز ابن خلدون؟

● ادافع عن الدكتور سعد فقط.

القبض عليه من وجهة نظرك، ومن وجهة نظرك؟

● الهدف هو محاولة تلويث الرجل واغتيال شخصيته قبل انتخابات مجلس الشعب القادمة للشهوين من شأن ما قد ينتهي إليه من رأي حول سلبات الانتخابات أن وقعت مثل هذه السلبات.

● كنت محامي عزّام عزام الجاسوس الاسرائيلي حالياً تدافع عن الدكتور سعد الدين ابراهيم، ألا ترى أن الربط بين نشاطك عن (عزام) ويعدده (سعد) فيه تضارب باسم وسعة الرجل باعتباره يتماثل مع جاسوس في المحامي الذي يدافع عنه.

● ان من يقول مثل هذا الكلام لا بد أن يكون جاهلاً حالداً، لأن قيام المحامي بالدفاع عن نهم في أية قضية لا يعني صيرورته هو متهماً بدلاً من كان يدافع عنه.

● عندما ادافع عن متهم في جريمة سرقة فإن ذلك لا يعني أنني أصبح سارقاً أو أنني أصبح مجرماً للسرقة، عندما أترافع عن متهم في قضية تخاير، فلا يعني أنني أنا الذي أترافع، أو أصيد جريمة التخاير، وبالتالي فإن قيامي بالدفاع عن عزّام عزام في تهمة الاشتراك في التخاير لا يعني أنني أصبحت أنا عزّام عزام، ولا يعني أنني يجب أن أوقف عن الدفاع عن أي إنسان، ومثل هذا السؤال يتجاهل أنني بعد عزّام ترافعت في عشرات القضايا الأخرى بخلاف قضية الدكتور سعد، ولم يأل أحد ولا يمكن أن يقول إلا إذا كان حالداً،

● ان دفاعي أو قيامي بولجبي في الدفاع عن (عزام) كان يحول دون أن أترافع مسكلاً عن (ابراهيم سعد) وليس تحرير الأختار، في قضية أمام (محمد زايد) مدير تحرير الإهرام، وكسبنا القضية، ولم يمنعني من أن أترافع عن ممدوح البستاني، ولم يمنعني من الترافع في قضية نواب القروض وعشرات القضايا الأخرى التي تداولها الإعلام وما زالت أعمل، وبالتالي فالربط بين قضية عزّام وقضية الدكتور سعد هو ربط رفضه لأنه يعبر عن انحراف في

توقعت استلحائي للتحقيق

ولا تهمني السمات التي تدور حول المركز

على الاصناف بعد انتاجه وقبل عرضه اى

خمس مرات في ١٠ سنوات وهذا على الأكر،
فأنا ليمت لي في حلة المركز ليس ترمعا
ولكن لأن هذا مركز بعثي وربما لشارك في
موضوع خاص بي، أو بعثي، لكن ماذا فعل
عنه، ما هو دورى؟
● **ولكن أنا لركز كاتحت حلة شيهات**
● **عجبت من البداية**
- هذا لا بعثي ولا عالة لي به، طيب أنا
حولي كلام أكثر وهذا أيضا ليس مسئوليتي
وأنا يقال علي كذا وكذا وأنا مالي؟
● **مسئولي من إز؟**
- ليمت مسئوليتي، سوب المصراع
الخاص من الكلام على وجهه غير حقيقي
وكأنها
أنا هو مصرى
● **وبدا حدث في زوايا الأولى إسرائيلى**
- وهذا لقلب وجهه، وأركعت حدة مصرى
الجهوى، راني.
● **علي مسئوليتي من إسرائيل أم عن القياي**
- عن الاثنين.
- لا، حدث لي، ربما لا أوافقك في الحديث
عن إسرائيل أنا وأنت علي حوار كذا سوب
تحدثت عن القياي، فهل جئت الآن لكي تبت
عن دولة قياي أم ماذا تريد؟
- ويحرك مسرحية معروفة صاخ ففلا
سواب القول أنه شيئا، أنا أوافق عن الدور
المصرايلى لمر في لحظة، خلاص؟ أنا
الآن محت من الفاش عن الدور المصرايلى
لمر في اللحظة
● **مكنا، طبع لي، دعائي، هذا حتي**
● **ولكن الكتيب هو مشهور ولز، ولا يمكن**
● **كوتنا**
- أنا أقول أن لكه حلي، ولت كات الاني
متابع حيلة الكتاهة بطلي عن الدور المصرايلى
لمر في اللحظة، ولكن الآن سوب استمع عن
القيام بهذا الدور.
- ولت تتبع عن لمرح لينا؟
- لا، هذا شيء آخر؟ ولكن لا أهد يريد
من إيزدا، ولا أسمع لا شيتيتي، طوالت
سنوات.
● **ولكته كتيب في مصف حيلة بشكل**
● **دورى**
- أنا لست كاتبا مسليا، أنا كاتب درامي،
ولا أكتب لي المصداقة إلا عندما لا أجد
المراد، والمقال الذي يكتبه المصداقي في روع

ساعة أكتبه أنا في يومين بالقيبط، أنا لن
أحدث عما حدث منذ سنوات أريد المصداق
عما حدث اليوم
● **تحدثت عما حدث اليوم، أنت عاك هذا**
● **الاصراع من إسرائيل، الفاي**
- كنت في ورشة عمل في تل أبيب وكنا نشي
من مصر، أنا وشابا عمرها ٢٢ سنة وهي بنت
عبرانية وتصلح أربع رأسا وأنا خرجت من
الشار وكلمة كنت أقرأها هناك كان يوجد
من يتأخا، لا يوجد شيء، سواب،
● **وهذا السلوك يستحق مشاعر**
● **القدس في مصر؟**
- لا، تحدثت عن المصريين، لا لست تكلم
نيابا عنهم ولا أنا.
● **أنا لست فريضا كتي لا تصدق ليهية**
● **عليه، الفاي والقدس للقدس، أنه يتحدث**
● **نيابا، عليه، كست أينا؟**
- لا، أنا تحدثت معرا عن تيار إيزدي في
مصر يريد السلام ويريد علاقات طبيعية
● **ولت راني العلاقات الطبيعية يستحق**
● **الاني**
- أنا لا أوافقك تريد مني، كلما كمت
تقول لي ماتت تصافح المصريين، طيب دعني
المسألة بقي باقي استأذن للمصريين، لا أنا
أوافق عنهم، وأنا أطلب معركة حضارية
طويلة وهو ما يتطلب أن تكون هناك جسر
بينهم وبينهم من أجل المعركة ومن أجل
التأق في التنازع.
● **ولكن هناك حلة رفض حلة لكه من**
● **الانتي**
- هذا غير حقيقي لكه ليد أن تأق بين
الانتي وحلة الانكامل فلا يوجد رفض عام
أدني تهيب مصداقي ولا عبد القلم سعيد
ولا جماعة القاهرة لالام التي تضم سفوة
الانتي، هذا ليس رفضا عاما.
● **بمع معطرات أديا، أديا، أديا**
● **تلك**
- أنا تحدثت عن التشكيك لا عن أديا
الانتي
● **ولت أيضا مقلتي**
- خذ مصف جميع قاتبتين للثلاثة
المصداقي، راني أنت لست غير مقلتي لا أنا
ولا نجيب مقلتي
- أخيرا، هذه هي كات علي مسلم التي
تعمل ملام حيلة لاني، والشيخ، كما
في

● **وهذا من دورك لي مركز ابن خليف**
- هذا كان جزءا من التحقيق وقد سكت ما
هو دورك في المركز؟ قلت ولا شيء.
● **كيفية، ولت من لكتر للشركين في**
● **نواك المركز**
- ما هو هذا لكتر التي شاركت فيها في
نواك المركز في مصر سنوات؟ أنا لست من
أكثر الشركين في نواك المركز، ومع ذلك
سواب لأقضي أنني شاركت بالفعل في جميع
النواك وأنا يعني ذلك؟ ربما أكون من سكان
للغلق وأيس لدي مكان للعب إياه وأنا غاي
كلام، خذت لي المركز؟ لقد دخلت المركز

١٥٦٨٨٨٨٨			
٢٠٠٩	٧	٢٩	

المصدر

التاريخ

٦ شارع قصر النيل

القاهرة، مصر

تليفون / فاكس ٥٧١٥٠٠٠ (٢٠٢)

E mail marit56@hotmail.com

ميريت

للنشر والمعلومات



لجنة مصروفية

لشخص معاملات

مركز ابن خلدون

قرر المستشار هشام مرسايا الحامى العام لادابة امن الدولة تشكيل لجنة من خبراء قبة المركز لوضع تقرير عن التحقيقات للآلة الخامسة بمركز ابن خلدون مع البنية الحاسوبية أو الآلية وتحريات ومعاملات مبروه د. سعد الدين إبراهيم.

وأن وصل عدد المحرمين على لغة قسمة المركز ١٤ شخصاً بدأ فيهم د. سعد الدين والدنية للآلة المركز تابعة عدالتون بعد إلقاء سبيل A أشخاص. وأنه لدى مصدر بالآلية ما تريد من تحديد مريد هذا الأسرع لأهالة د. سعد الدين إلى محكمة الجنايات باعتبار أن التحقيقات مازالت جارية وأن يتم تحديد قرار الأهالة للمساكنة أو غير ذلك إلا بعد استيفاء التحقيقات.

المصدر: الإحصاء السكاني
التاريخ: ٢٧ - ٩

مفاجات مثيرة في المؤتمر الصحفي لزوجته د. سعد الدين إبراهيم
أحدى الموظفات تجول المؤتمر من مناصرة لرئيس المركز الى تكيل الاتهامات ضده

أى جهة للإفراج عنه
 انكلترا أكدت ان هناك محاولات تبذل للإفراج عن
 الدكتور سعد خاصة بعد قرار استمرار حبسه ١٥
 يوما على ذمة التحقيقات. وقد نشرت صحيفة
 الإندبنيون وهى إحدى المجلات بالمركز مفاجأة مثيرة
 عندما أكدت انها كانت تعمل للطلبات المرفوعة إلى
 الدكتور سعد وهى فى حالة رعب شديدة فى
 ليبيا، كما انها كانت تقوم بإيداع المبالغ تحت
 مساهمة الشخص

وكان يقوم الدكتور سعد بكتابة البهاقة على أن كلفتها جنيهاً، وهي في الحقيقة كلفتها جنيهاً واحد فقط، وقد حاول عدد من أقراب الدكتور سعد منسبها من الكلام، إلا أن الصحفيين طالروا استمرارها. وكان ذلك بمثابة الانقلاب الذي لم يكن في المسان وتحويل المؤتمر الصحفي الذي تم عداؤه لنصرة الدكتور سعد إلى توكيد الاتهامات بتأديدها، وقد انشئ المؤتمر بتوزيع عدة وقات تقول الدكتور في جلسة التحقيق يوم الخميس الماضي.

وقد أشار الدكتور سعد الدين إبراهيم إلى أن القضية ليست قضية أمن أو منافع، بل هي قضية مصير الحكومة بأكملها، لأن ما حققه الموالين والبهات والمساعدات من الخارج، وأن ما يحصل في مركز أمن خلدون ملون بكل شيء؛ كما أن القضية ليست قضية اختبار من جهة، إنما هي، لأن ذلك ما هو إلا أسطورة مشروخة لا تمل الأجهزة الأمنية ولا تكل استخدامهما، إنما القضية هي مجرّد مركز أمن خلدون التاكّد من سلامة الانتخابات ومصاحبة وتقليص الغش والتزوير فيها، كما ساء العديد من التيارات والانحيازات الغش في المدارس والبيئات للحصول على مقعد!

من ناحية أخرى، علم المصدر القضائي له الأهمية
للسانئ، أن الفية تتجه إلى سرعة إنهاء القضية
مهيدا للفصل فيها خلال أيام قليلة بعد استكمال
بعض جوانب التحقيق فيها، ويعد عرض نتائج
التحقيق وما تم فيها أمام المستشار ماهر
بجد الوالد النائب العام.

وخلال أيام قليلة سوف يتم استبعاد عدد من التهمين للنظر في أمر حبسهم احتياطيا ومواجهتهم بقول عدد من موظفي المركز.

عادل السروجي

لا يمكن من المتوقع أن تغير إحدى الموظفين
بعض من خلوهم للدراسات الاقتصادية مفاجات
مثيرة داخل المؤتمر الصحفي الذي عقده
زوجة رئيس المركز داخل فيلا الدكتور
الدين إبراهيم بنماهي، ولم يكن في الحسبان
أن تقوم الزوجة بفضح وتكثف العديد من
العمليات التي قام بها مركز ابن خلدون حول
تزوير البطاقات الاقتصادية مقابل مبالغ مالية
وإيداع تلك الأموال في حسابات خاصة
برئيس المركز، وقد انتهى المؤتمر الصحفي
بنقود عدة وولات تتضمن القول رئيس
المركز أثناء الفظف في يوم جيسه يوم الخميس
الماضي.

وكانت زوجة الدكتور سعد الدين إبراهيم ونجت
التي تعمل محامية، قد اعتُذرت مؤقتاً صفحتها للمطالبة
فيها بالإفراج عن رئيس المركز للموجة إلى أسرته
وسرعة إحالة القضية للمحاكمة للدفاع عنه. وقد
حضر العديد من مندوبي وكالات الأنباء العالمية
والعربية والصحف العربية والأجنبية.

وإلى بداية اللقاء، ناشدت زوجة الدكتور سعد الدين إبراهيم المسلمين للتدخل الفوري للإخراج من زعيمهم المرموق إلى أسرته من استكمال سير التحقيقات، كما طالبت ابنته «رانداء» وزير العدل باتخاذ الإجراءات اللازمة وبإحالة والدها للمحاكمة لأنها يشككون في نفعه من المصروفات - مشيرة إلى أن التحقيقات التي تجريها نيابة أمن الدولة العليا تسير ببطء ولا يمكن استكمال ألددة القانونية في الحبس الاحتياطي.

كما أدت زوجة الدكتور سعد أن زوجها يعامله عاملة حسنة داخل محبسه، إلا أن شقيق نادية عبد النور المتهم الثانية أكد أن شقيقته ليس لها علاقة بالقضية وإنما تعمل محاسبة لفظ وعالم ينقلها من محبسه ويسجن القطار إلى أي مكان آخر.

وقد دارت أسئلة مفتوحة بين المحققين وزوجة الدكتور سعد حول الاتهامات لزوجته إلى وإلحاقه داخل محبسه بعد تدخل جهات أجنبية لحالة الإجراء عنه، ففادت زوجته أن الدكتور سعد يعامل عاملة حسنة داخل محبسه، ولا مصري وسازان من أبناء مصر الشراء، ولا ينبغي تدخل

موظفة في هيئة "هدى" تؤكد الاتهامات الموجهة اليه

مصر: ابراهيم يطلب قاضيا محايدا ويقرر وقف التعامل مع النيابة

□ القاهرة - محمد صلاح:

سيف الناصر، تعيين قاض محايدين لاستكمال التحقيق معه مؤكدا أنه لن يرد على أسئلة المحققين في الجلسات المقبلة.

وعقدت أسرة رئيس "مركز ابن خلدون" مؤتمرا صحافيا أمس شارك فيه زوجته باربارا وابنته راندا ابراهيم وابنته امير، وكذلك المحامي نجاح البرعي واثنان من أعضاء مجلس الإدارة في المركز هما الدكتور حازم البيلالي والسيد جمال البنا. ونقلت الأسرة عن ابراهيم قوله "إن إجراءات التحقيق تنسم بالبطء الشديد لأطالة أمد القضية دون داع، واتهم

■ قرر رئيس "مركز ابن خلدون" للدراسات الإنشائية، الدكتور سعد الدين ابراهيم، وقف التعامل مع التحقيقات التي تجريها نيابة أمن الدولة العليا، في قضية منتهى فيها الآخرون من الباحثين والمجاملين مع المركز بدفعي أموال من جهات اجنبية مقابل امدائها بمعلومات مغلوبة عن الاوضاع في البلاد، ما يؤهل على موقف مصر السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المحافل الدولية، ويشتر بالامن القومي للبلاد.

وطالب ابراهيم وزير العدل المستشار فاروق

السلطات به التفتت والتصفى.. معتبرا تمديد خمسة لفترة ثالثه عمل يومين.. ثم على رغم ان اللزيم الموجهة اليه مجرد اقوال مرسلة من نور ايلة ثبوتية حقيقية.. مستغربا.. تسريب معلومات الى الصحف.. لا تقسم بالذقة بقدر ما تهدف الى تشويه صورته واعتياله معنويا.. واعلن افراد الاسرة انهم سيقاضون الصحف التي شاركت في الحملة عليهم وكان بين الحضور عدد من العاملين في المركز.. وحيدة دعم الناشطات المعروفة باسم «هدى» التي كان ابراهيم يشغلي موقع امين الصندوق فيها.. وفوجيء هؤلاء بالموظفة في الهيئة نيدال عبد النبي تعلن صحة التهم الموجهة الى ابراهيم.. واتهمته بالتسريب في الحاق الضرر بالعاملين في المركز والهيئة.. وقالت انها وضعت شكايات صادرة من الاتحاد الاوروبي في حسابات باسم ابراهيم في المصارف المصرية.. بناء على طلبه.. وانها احضرت بظافات انتخابية مزورة الى منزله من مقر الهيئة وسلمتها له.

والثارت هذه الاتهامات جدلا كبيرا.. لكن المحامي البرعي تجاوز الازمة.. وطلب من الصحفيين عدم الاعتداد بكلامها.. مؤكدا ان كل العاملين في المركز والهيئة تعرضوا لضغوط من جانب اجهزة الامن.. لاجبارهم على الشهادة ضد موكله.. وذكر ان من رفضوا منهم الاستجابة للضغوط وضعت اسمائهم كمتهمين في القضية.

ونفت زوجة ابراهيم ان يكون زوجها طلب من اي جهة اجنبية التدخل لدى السلطات المصرية لاطلاقه.. وأكدت انه تعامل الخاء التحقيقات كمواطن مصري.. ولقبت الى ان الادارة الاميركية ظلت صامدة اكثر من ٢٤ يوما.. وتدخلت حينما وجبت اصرارا مصرية.. على استعرا

سجنه من لون داغ وعن علاقة ابراهيم باسرائيل.. رد ابنته ان الحكومة المصرية لها علاقات دبلوماسية مع الدولة العبرية.. وتقف في صف التطبيع.. في حين تعارض قوى المعارضة السياسية في مصر ذلك الامر.. وضاف على ذلك فان موقف والدي لا يخالف الموقف الحكومي.. لكنه شدد على ان والده لا تربطه اي علاقات تعاون مع اي جهة اسرائيلية.. مشيرا الى ان ابراهيم تلقى في التحقيقات معلومات عن اتفاق بين مركز ابن

خلدون.. وجامعة حيفا.. وتلقى افراد الاسرة ان يكون اختيار المحامي فريد الديب ليقول رئاسة هيئة الدفاع.. يعود الى دوره في قضية الجاسوس الاسرائيلي عزام عزام.. وانما لكونه محاميا معترفا مشهودا له بالكفاءة.. وشاروا الى ان المحامين لا يكون لهم دور مؤثر الخاء تحقيقات النيابة.. وتحدث في المؤتمر السيد خالد عبد النور شقيق المتهم السوداني الجنسية نادية عبد النور.. فانهم اجهزة الامن بالضبط على شقيقته من اجل الادلاء بمعلومات ضد ابراهيم.. مؤكدا انها رفضت الشاخوان مع الاجهزة المصرية.. فتمعرضت لعقاب بوضعها في زنزانا مع الحكومات في قضايا الاتراب.

زوجة الدكتور سعد إبراهيم في مؤتمر صحفي، طالبنا بتدخل جميع الجهات للإفراج عنه زوجي لم يطلب المساعدة بصفته أمريكيا

كتبت خديجة عفيفي:

سجل د. سعد الدين إبراهيم استاذ علم الاجتماع السياسي بالجامعة الأمريكية ورئيس مجلس أمناء مركز ابن خلدون ولتهم الأول في قضية المركز بتلقي أموال من الخارج بغير الملاحظات أثناء تجديد جيمه للمرة الثالثة في محضر قناتية وذلك ردا على سؤال النائب في آخر اجتماعات على تلك الأحوال لخرق؟ - قال: القضية ليست قضية تلقي أموال من الخارج حيث أن النظام الخاص الذي يتبعه مركز ابن خلدون والمؤسسات أن ما يعمل عليه في ذيل الأنشطة منظمات المجتمع المدني ومنها مركز ابن خلدون والمؤسسات أن ما يعمل عليه المركز من تلك المصادر لم يتعد ثلاث مليون دولار، أي مليون جنيه سنويا. حيث يتلقى على تدريب وتشغيل ثلاثي شأيا، ويوقع أكثر من عشرة ضرائب ويتم كل ذلك في شطابية جاء ذلك خلال المؤتمر الصحفي الذي عقدته د. إبراهيم زوجة الدكتور سعد (الأميركي) وقال شقيق للتمهة القناتية نادية عبدالنور ظهور اسم داخل قولا د. سعد. وأكدت زوجة للدكتور الأول د. سعد ردا على معاملة ولعل السجن أنه يماثل معاملة حسنة وأضافت أن القضاء المصري أن يتخذ قرارا ويؤيد محاكمته في أسرع وقت ممكن. ومن كتبت * أعضاء من الكونجرس الأمريكي الإفراج من د. سعد ثالث لقد طالبنا للمساعدة من جميع الجهات والإفراج عنه لكن الدكتور سعد لم يطلب تدخل أحد بسفته أمريكيا ولكنه بسفته مصريا ويطالب بكل نشاطاته من أجل مصر.

في مؤتمر صحفي عقدته زوجة سعد الدين إبراهيم ٣ مليارات دولار تمويل أجنبي للحكومة و ٣٠ مليون للمجتمع المدني!

عثمان أمين

نفسها لقيادتها بالإفراج عن إبراهيم مملوكة في المؤتمر الصحفي واعتبرت باشتراكها بتزوير بيانات الانتخابات مع الدكتور إبراهيم وأنها تلقت أموالاً وصمتها في حصيلها في البنك

إلى ذلك وزعت زوجة إبراهيم صحيفة من محضر التحقيق الأخير مع زوجها الذي أكد في أقواله إنه لا يعمل جاسوساً لأي جهة أجنبية وأن قضيتة ليست قضية تافهة أموال من الخارج وقال إن الحكومة المصرية هي أكبر مطلق للأموال وأن القطاع الخاص هو ثاني أكبر مطلق للمنتج والأموال من الخارج ويأتي في ثلث القائمة مؤسسات المجتمع المدني بما فيها مركز ابن خلدون التي تحصل سنوياً على ٢٠ مليون دولار ويحصل القطاع الخاص على ٢٠٠ مليون دولار وتحصل الحكومة على ٢ مليارات

تألفت باربارا إبراهيم زوجة د سعد الدين إبراهيم رئيس مركز ابن خلدون للمحوس احتياطياً على كفة اتهامه بتلقي أموال من الخارج - الرئيس مبارك بالإفراج عن زوجها، وظللت ليتنها رعداً إبراهيم في المؤتمر الصحفي الذي عقد بمنزل الأسرة في المنزل من وزير العمل المستشار فاروق سيف النصر بسرعة إحالة قضية والدها إلى القضاء، حتى يتمكن من الدفاع عنه مشيرة إلى أن نيابة أمن الدولة تجري تحقيقاتها بيده شديد بهدف إلقاء والدها في الحبس طيلة ليلة للقرية المحبس الاحتياطي.

في الوقت نفسه فجر تيرال عبد الله للوظيفة في هيئة دعم الانتخابات مدعيه للفروج عنها في القضية

بعد الدين ابراهيم يخرج عن صمته من محبسه : جهاز أمن الدولة تحول الى هيئة رقابية مالية

القاهرة : الشرق الأوسط .

في مجال الإسكان وغيرهم من الوزراء .
واعتمر ابراهيم القبض عليه مسالة تسمي الي
سمعة مصر ودل على ذلك بأن الصحف الدولية
بشرت الخبر في مصر صحفاتها الي جانب رفض
العديد من المثقفين الاتهامات التي وجهتها النيابة
في قضية مركز ابن خلدون ودعا الحكومة المصرية
الي مراجعة نفسها
ورفض تهمة التخابر الموجهة اليه وقال انها
«استطوانة قديمة مشروخة» لا تمل الأجهزة الأمنية من
استخدامها ، وإن هذه الأجهزة طورت أجهزةا لديها
لم تطور تلكها وتابع ، القضية ليست تخابرا أو
تشويه سمعة مصر ، والتمويل الأجنبي أو حصة من
الشباب الذي خان الأمانة لكنها قضية المسكوت عنه .
ورأى أن المسكوت عنه هو مسألة الانتخابات
وقال أن النيابة لا تستطيع التحقيق معه في
مجهودات مركز ابن خلدون للناكس من سلامة
الانتخابات البرلمانية الماضية والاستعداد للانتخابات
المقبله .

والنقطة الثانية المسكوت عنها كما يقول الدكتور
سعد الدين ابراهيم هي المسالة القبطية التي تصدى
لها المركز في السنوات الخمس الأخير بعد تزايد
أحداث الفتنة الطائفية وقال : نحن نطالب بالمواطنة
ولا يعمل الا يتم ترشيح أي قبطي في 222 دائرة
انتخابية .

أما المسكوت عنه الثالث فهو مشاركة المرأة
واعتمر تأسيس هيئة دعم التانيات «هده» هو
محاولة لاستعادة المرأة حقوقها . ودافع عن مركز ابن
خلدون وقال أنه مركز أكاديمي رائد له مبادراته
العلمية ولم تكن تترك أن الضوف سيحصل بهم الي
استخدام أسلحة الدمار المعنوي ضد المجتهدين .

خرج رئيس مركز ابن خلدون المصري الدكتور
سعد الدين ابراهيم عن حالة الصمت الاعلامي التي
الزمها على مدى العشرين يوما الماضية منذ القبض
عليه اول الشهر الحالي ووجه انتقادات شديدة الي
الحكومة المصرية ولثانة من وزرائها فيما تهتم على
جهاز مباحث أمن الدولة المصري . وقال أنه تحول الي
جهاز للمحاسبات المالية والنفس العذر للباحثين
الذين عملوا معه واتهموه بتزوير البعثات
الانتخابية وقال انها كانوا ضحية خوف وطمع من .

جهاز مباحث أمن الدولة .

وسرب ابراهيم من محبسه في ايمان طره مذكرة
جاءت في ست صفحات قامت أسرته بتوزيعها أمس
على الحضور في المؤتمر الصحافي الذي عقده في
الفيلا التي يملكها في ضاحية المعادي بالقاهرة
وتضمنت أجزاء من قوله في تحقيقات نيابة أمن
الدولة العليا يوم الخميس الماضي .

ودافع ابراهيم في المذكرة عن نفسه وعن دور
المركز وقال أن ما يحصل عليه لا يتجاوز مليون جنيه
سنويا يدفع عشرة في المائة منه الي خزنة الدولة
كضرائب ورفض الاتهامات الموجهة له بالاختلاس
وقال أن الاتحاد الأوروبي لم يطلب من جهاز أمن
الدولة التناحي في حسابات مركز ابن خلدون الذي لم
يسطو على بنك مصر أو يخلّص من حكومتها .
ويهرب أموالا خارج حدودها .

ودعا ابراهيم المسؤولين في مصر الي محاسبة
وزير التعليم المصري الدكتور حسين كامل بهاء الدين
بعد اعتدائه بوجود ظاهرة غش جماعي وتجاوزات
في التعليم ، ومحاسبة وزير الإسكان على التجاوزات .

مشادة

[illegible]

العدد ١٨١

هل هناك علاقة بين هروب «سميحة» فريد» وفضيحة «ابن خلدون»؟

مازال مسلسل الفضائح في قضية سعد الدين إبراهيم مستمرا على حلقات أكثر كثافة وبلا من مسلسلات التلفزيون لم يكن آخرها القبض على مساعد شرطة بمنوف لتسهيل مهام هيئة كبار علماء مركز دعم الانتخابات للبريات المسكينات

المسجلة الكبرى كانت في هروب سميحة

الأعمال المصرية سميحة فريد خارج

محضر والتي ريكات المصطف هروبوها

بقضية التهرب، فكبرى التي أثرت منذ

عدة أشهر .. وكان المستشار محمد

سبيري الخامس العام لنهايات بورسعيد

قد أدرج اسم سميحة فريد صامحة

مصنع سوريا للعلاس الجافزة على

قوائم المتهربين من السفر لتهربها من

دفع ٢٥ مليون جنيه للجمار.

الجديد الذي تنفرد به «الأسبوع» أن

السيدة سميحة من أبرز سيدات الأعمال

الناشطات في حقل المجتمع المدني ووجه

بارز في مجالس أمناء مركز ابن خلدون

«الله يرحمه» وكذلك جمعية النداء الجديد.

رابط البعض بين تورط هروب «سميحة» إلى

أمريكا والتخليق مع سعد الدين إبراهيم لدورها النشط في

دعم المركز ومساعدة القانون عليه مستمرة علاقتها القوية.

كما يتروى . بحيث الحرية الأمريكية الذي يواصل ضغوطه

للإفراج عن سعد . وعلى الموضوع ببساطة مؤسسة ومحنة ..

أن المناجزة بضمهايا الوطن وأزماته السياسية والقانونية قريبة

وسميحة عائلات الفساد والتهريب وتزوير الاختام .. هروب

سميحة فريد ليس الحظفة الأخيرة .. يبدو أن المخرج المجهول

مازال يحفظ بملفات جديدة.



سعد إبراهيم

زهير العربي



العدد ١٨١

مطلب غريب لأسرة مدير مركز بن خلدون في

مؤتمر صحفى

الدعوة لجلب «مستشار محال» للتحقيق مع سعد الدين إبراهيم!

التهديد بامتناع المتهمين عن

الإجابة عن أسئلة النيابة

والطعن فى دستورية حظر

تلقي أموال من الخارج

على منسوبة داخل فيديلا
بالهادهى جاست أسرة الدكتور
سعد الدين ابراهيم الصبيح
حاليا على ذمة قضائية مركز ابن
خلدون لسيادة وقائع مؤتمرو
صحةى حضره نحو ٥٠ صحفيا
يحمل اطيهم مراسلون لجانب
لوكالات الانباء الاجنبية
والقنوات المتخصصة.

بداية المؤتمر تضررت ١٥ دقيقة
انتظارا لوصول حافظ ابو سعد أمين
عام للنظمة المصرية لحقوقي الانسان
لكنه لم يصل. وقالت أسرة سعد
الدين ابراهيم إنها حددت موعد المؤتمر
وكانت تنوى خلاله الاحتفال بخروجه
ولكنها لمجئت بتعجيل حيسه ١٥ يوما
خلال الاسرور الماضي. وادعت الأسرة
انه لم يتم اطلاع الرئيس مبارك على
ملك القضية وأن التهم الموجهة اليه
ملائة.

ولذا ابنة سعد الدين ابراهيم
انتقدت به سير التحقيقات وقالت إنها
انطوت على أسئلة لا علاقة لها
بالقضية الأصلية وأن اباهما لم يوجه
بأي أدلة مادية وإنما بالقبول مرسله
وودت في تحريات ميليت أمن للدولة
أو جاءت على لسان خالد فهاض
ومض للتهمين الآخرين في القضية!!
وادعت واند أن هناك هـالات
تسريو متعمد للصنف لا يجرى في
التحقيقات ورغم ذلك لم تعتمد النيابة
لا ينشر ولتقتد الطلاق مراح على
مالم كاتى سيناريو فيلم داخل شريك
زهاره والبقاء على وأفعا مجيبا.
بما يجرى أن هناك حالة ترويس به
شخصيا. كما أعت أى بعض
القرارات المهمة في القضية يكن
تضرها في الصنف قبل وأت إعلانها
مدمية أن قرار تعديد حيس وأفعا
نشر في صحيفة «الأسبوع» يوم
الاثنين الماضي بينما تم اتخاذ القرار

يوم الشمس أى بعد النشر بثلاث
أيام
وأهملت ابنة سعد الدين ابراهيم
الإشارة إلى أن ما نشر كان عبارة عن
توقع بتعديد الحيس بناء على مجرى
التحقيق.
وقالت واند أن المعامين عن وأفعا
سوف يتصونه بالثرف عن التماس
مع نهاية أمن الدولة لطفا والامتناع
عن الأجابه عن استئنها!! كما
سيطلبون من وزير العدل تحسين
مستشار معابد للقضية!! وفى حالة
الرفض سيعلقون إلى مجلس الدولة
وربما يطعنون بعدم دستورية المادتين
١٤ و٦٥ من قانون الاجراءات الجنائية
كما سيعلقون في دستورية الامر
المسكى الذى يحظر تلقى اسرار
وتسريعات من الداخل والخارج دون
ترخيص من الجهة الإدارية المختصة
وتحدث خالد لحقوقي التهمة نادية
عبدالنور المسؤلفين حسابات المركز
لفال إن القيسى على شقيقته تم حتى
يكن شكل القضية مقفول لكن الهدف
هو سعد الدين ابراهيم. وأدعى أن
هناك حالة ترويس نفسى تتم ضد
شقيقته منذ لحظة القبض عليها وأن
النيابة حاولت ائناعها بعدم الاستعانة
بهم. وانتقد شقيق نادية عبدالنور
معاملة شقيقته معاملة المسجون الذى
مع أنها منسوبة قضية محل تحقيق.

أولاد

افعل ما افعل من ماعى، أريدان
أعرف التسبب في دخول هؤلاء الذين
دخلوا السجن ظلماً، أنا كنت
هاوٍ في دافية من الذى سمعته
إلى حقوقى

وهنا أحتسب صوتها وتكثرت الجور
داخل القفلا، تملكت نوبال قليلا
ثم أصافت أين الشيكات التي كانت
توضع في حصابه، البحث الأخير
الذى تم إجراؤه لم يكن لحساب
إسرائيل والتقرير التي كانت ترسل
للخارج لحساب من كانت تترى
وحاول تجاه البرعى الذى كان
يحضر المؤتمر امتصاص الضمعة التي

تسببت فيها نوبال فقال إننا بقدر
الطريق التي تتعرض لها نوبال
والطريق التي يتعرض لها كل
العاملين بالركز، إن من يرفض
التعاون مع أجهزة الأمن يتم إزالته
في السجن دون توبة محددة

وحصل ارتباط نشاط حقوق
الإنسان في مصر حالياً بالتصوير
الأجنيبي وجه أحد الحاضرين سؤالاً
يقول فيه: إن الرجم قسوى مشدداً
الناظر للشهير قسوى حياة مدلهما
عن حقوق الإنسان وذلك المسجون
والاعتقالات من تمويل خارجي..
فلماذا يتحمل الآن عدداً حقوق
الإنسان؟ فرد تجاه البرعى قائلاً:

عندما تتوقف الحكومة عن تلقي
التصوير الأجنيبي وعندما يتوقف
التمويل الاجتماعي والجمعيات
التابعة للكتلون الاجتماعية والقطاع
الخاص عن التمويل الأجنيبي تتحدث
في الموضوع

وتسلحت الزبيلة تدعى طفالوى
قائلة: نريد أن نعرف من هو المستشار
الحايد الذي تطالبون به؟ فهل هناك
مستشار غير محايد؟

ولم تلق ردًا.

وحول علاقة الإسرائيليين بمركز
أين خلدون قال شفيق الدكتور سعد
إننا مع الحكومة المصرية. الحكومة
لها علاقات بإسرائيل ويعزونها
يستمعون مع نظرائهم في الوقت
الذى كان في الأمريكانيين يترددون
على المركز، كما أن وزارة الزراعة
ترسل آلاف الشباب لإسرائيل
لماذا تفرغون على تأمين المركز
مع الأمريكانيين واتصلا بهم؟

مناجاة

محمد أبو النور

تصوير أحمد فريد

وأرى خالد عمدانور أن العصابات
الذين اصطدموا شقيقة من سوس
القباطير يوم الخميس الماضي دخلوا
قملها إلى وكيل القيادة الذى جدد
جسمها! ورسائل من يقوم بتحديد
حسب التهمين في هذه القضية،

وقال شفيق نادية عمدانور إن جهة
التحقيق في القضية غير محايدة وأنها
تسمى بالاشتراك مع الجهات الأمنية

لتصنيع التهمات توجد بعد ذلك عن
إنشائها، ثم تحدثت بأريو نوجة سعد
الذين أراهم فتصاغت أين مجلس
أثناء مركز أين خلدون ومع ثلاثين
شخصاً من نخبة المعركين
والسياسيين والشخصيات العامة لقد
وعدها باستخدام قنوات مائدة
والتصاغت. ولم يحدث شيء.
ورداً على سؤال حول معاملة زوجها

في السجن قالت إنه يعمل بشكل
حسن وله من مزايا لا يتمتع بها الآخرون
المحبوسين على ذمة القضية! وأدعت
بأريو أنها لا تعلم شيئاً عن قيام
خمس من أعضاء الكونجرس وبجاء
اتصال مع أرائس ميارك ومطالبتها
بالإفراج عن زوجها وقالت نحن لم
نطلب مساعدة من أي دولة أو جهة
أجنبية لكننا نرحب بأي منظمات أهلية

أجنبية يمكن أن تساعدنا.
وأدعت بأريو أن زوجها لم يطلب أن
تتم معاملته كمركبكي في القضية وأنه
يرفض أي شكل للإفراج عنه باعتباره
أمريكياً وقال أمير ليل الدكتور سعد
أنه تمت كتابة خطاب مسيتم أرساله
للرئيس ميارك يطلب بالإفراج عنه.

وشجكة وقالت نوبال عبدالنبي
سركتير جمعية دعم الانتخابات الثابتة

لمركز أين خلدون ومصرحت قائلة: أريد
أن أعرف أين الحقيقة؟ ثم أضافت:
أنا التي أحضرت البلاطات الانتخابية
بدأ على تعليقات نادية عبدالنور
وموافقة سعد الذين أراهم..

أحضرتها إلى هنا.. في هذه القفلا..
ويشهد على ذلك سلاتة الفاض
على ومنه في التي أخذت مني البلاطات
وأضلتها إحدى حجرات القفلا.. إذن
كيف لا يعرف الدكتور سعد بها.. لقد
كنت أتم بتدوين الشيكات والبلاطات
التي كان يدفع عنها جنيتي وأحمد كان
يتم تدوينها بستة جنيهات وأباني يتم
أشاله الحساب للشخصي للدكتور
سعد من الذي كلفه، بذلك؟ هل، كنت

١٨١ العدد

نيبال عبد النبي سكرتيرة هيئة دعم الناخبات

من حصيلة البطاقات المزورة .. أودعت

١٤٥ ألف جنيه في حساب سعد الدين إبراهيم

الاسرائيليون وخاف الشارون على اتصال دائم بمركز المقطم

مدير ابن خلدون ، كان يخطط للإيقاع بالباحثين

الخلوعين تحت سيف العدالة حتى ينجونفسه

حوار: أحمد أبو صالح
 مصطفى سليمان
 زهير العريبي

العدد ١٢١

● نيبال عبدالتى واحدة من كانوا يعملون مع سعد الدين إبراهيم مدير مركز ابن خلدون للدراسات الانتائية والمعيوس حاليا على لمة للتخطيط. كانت نيبال تتصور أنها تقدم بعمل تضامى لصالح مصر. ولما اكتشفت أوراق سعد الدين إبراهيم ومركزه انبركت حجم الخبيثة التي شاركت فيها فلانوارت وبكرت للثول امام الخباية لتتلى بما لديها من معلومات. اخذت نيبال تسليح مشروع القاتل والاحلث بحجم الخبيثة التي بلغت ضخمة لها هي وعدد من باحلي للركن والعالمين البسطا. به بدأت فكرة الحوار مع نيبال أثناء المؤتمر الصحفي التي مضته بباربرا رنجة سعد الدين إبراهيم طهر السبت للشي بالقبلا التي يلعب فيها سعد الدين إبراهيم.

● ولدت نيبال تصرع بعد ان استمعت إلى كم من الكلمات أثناء المؤتمر الصحفي لم تتصله. تصرع فلانة ومن يطلب منها إجراء حوار مع الصحفية دالبيوت كحريق يتعلق بشقة حضرت نيبال إلى مقر دالبيوت وعاد قبل بدء الحوار بامره والفرار. في مقر اريد ان ألقية التي التمتد يكامل اراتني. سيني سعد الدين إبراهيم واسره. اني اجريت الحوار معكم ان اذليت بقراري للبابية تحت ضغط من أحد لكن للصحفية التي ارأها أمامي كطفي لأن الضمخ للخطابات التي احدثت حول القاهلين والمعلم السيطه بالركن. دين عسهم. حتى اذا ولدت القوافي كان القيراسور الكبير يملأ من الكلمات.

● نيبال مبهلتي فضال منصب سكرتري طام هيئة دعم للأنشطة المصرية دعاء وامية الخزيه بها سلتاما: ملأنا بفضاحل لخمور المؤتمر الصحفي التي هلكه باربرا رنجة سعد الدين إبراهيم. الامويك؟ قالته سمعت من إحدى الصحافيات بالمؤتمر الذي استمعت له باربرا باستعلاء اسدقن زنجها اصافه إلى مجموعة كبيرة من المصطفون بمهلي وكالات الاتيا. وتلقت ان يتم خلاله الفاح من سعد بالمدلة باعشر المركز الذين لا نيب لهم ذلك قررت لخمور حتى أقبل الحقيقة.

● كل حلت مخدكل بينه وبين الدكتور سعد من قبل تجمك في حالة عدم له
● ليس هناك أي دعاء سابق بيني وبين الدكتور سعد فقد كانت علاقة عادية بين رئيس ومرؤوس. است مع ولا ضمة. جارات فقط ان أقبل الحقيقة خلال المؤتمر الصحفي لكنهم متعوني
● ما هي طريه الاتحاح بالأهل معاً
● منذ عدة سنوات انت بي سديقة إلى المركز للعلم كسكرتيرة جمعية دعاء وقتها كانت الجمعية وابنة وتتخذ من مركز بن خلدون مقرا لها ورغم انفصال هيئة دعم للأنشطة عن المركز حاليا وإداريا إلا أنها كانت لاتزال جزءا منه لأن مؤسستها وصاحب فكرتها هو سعد الدين إبراهيم. عملت في البداية سكرتيرة علمية يابن خلدون وبعد انفصال هيئة دعم للأنشطة وانتقلها إلى مكان آخر ثم العاتي بها سكرتيرة عامة وامين خزينة
● ما هي مهنتي مشغور هيئة دعم للأنشطة للمصراحة

● لا استطيع تحديد المواقف بالوسط ولكن هي حدود علمي كانت اتج تاتي على ٢ دعوات كل دعوة تأتي في مقابل تقرير عن نشاط الهيئة ومشاورتها المشقة ويرفق به تقرير مالي عن أوجه الصرف والتماني. وعلى هذا الأساس يرسلون الدفعة التالية راول القضي على الدكتور سعد الدين إبراهيم كنا في الدفعة الثانية وكان باثرون ان نرسل تقريراً حتى يتم ارسال الدفعة الثالثة من قبل الاتحاد الأدبي

● ولكن ما هي طبيعة التقارير التي كانت توصلها هيئة دعم للأنشطة دعاء للاتحاد الأدبي؟
● في حدود معرفتي كان أول تقرير تم إرساله يمتنى على شرائط فيديو وتقارير بنشاط الهيئة من مشاريع ورش عمل ونشاطات أنشطة الفيديو كانت تتضمن وقائع ورش العمل التي كانت تنظمها الهيئة وتسجلها.

● ولكن ما هي حجم الأحوال التي جاءت في الدفعة الأولى؟
● أنا لا أعرف. فلي تلك الفترة كانت مهاس في تنسيق الاجتماعات. حتى بقي شخص ضابطى أعمال هيئة ونشاطاتها. لذلك لقد تم حصر نطاق عمل وقتها في إنهاء إجراءات شقة للفق والفاس بالهيئة التي يمتلكها الدكتور سعد لذا دعنا بتلخيصا منه في مقابل ٢٠ ألف جنيه تقريبا بعد خصم الضريبة

● ما الذي كنت تريد من هذه الهيئة في المؤتمر الصحفي ولم تستطعي قوله؟
● كنت أريد البرح بالنة تزك معرفة سعد الدين إبراهيم واشتراك في تقرير البطاقات الانتائية
● ما هي قصة هذه البطاقات للزيرة؟
● عقد الهيئة مع الاتحاد الأدبي نص على ضرورة أن تقوم الهيئة باستخراج البطاقات الانتائية للناخبين وإعلام الاتحاد الأدبي عليها حتى يعتمد الاتحاد للجنة القررة. ونظرا لأن هذا البند ظل لفترة طويلة دون تغطية فهد أعلن الدكتور سعد في ورش العمل أن كل من يحضر بطاقة انتائية يحصل في مقابلها على جنيه حتى يتم تغطية البند. وتم كويوب بعض الأشخاص على جانب البطاقات الانتائية داخل ورش عمل خاصة وبالفل احصوا بطاقات انتائية كتبت استلمها منهم لكن دون علم بعملية التوزيع لأنني كتبت استلمها منهم بناء على طلب نادية عبدالتى مديرة مكتب سعد والمحاسبة للمركز والهيئة التي كانت تباشرني بامشار كرتيسه لي في استلام البطاقات

● بالتقريب. ما هو العدد الذي كان يملئه كل شخص من البطاقات؟
● كل شخص كان يملأ بالتقريب من ٢٠٠٠ إلى ٣٠٠٠ بطاقة. لكن بعد فترة طبت متى تالبة عبدالتى ان أغلب من شخص يدعى طارق حسان ان ياتي لنا بكميات اكبر من البطاقات كما أتى بها اركن الذين خلدون. وبالفل كلمته يجب بطاقات اللمية لكن الشيكات الخاصة بالبطاقات لم تكتب باسمه باستثناء

كان يتم استخدامها في تغطية نسبة ١٠٪ العاصمة بالهوية كما ينص التعاقد مع الاتحاد الأوروبي أي أن النسبة تغيرت فقط على الورق

● كيف كان يتم ذلك؟
● كنت أذهب للربك شهادات فتقول للمستقبل إن معى شبكات بطيئة كذا .. وأبكن ٩ آلاف جنيه جديدا على سبيل المثال .. وأطلب من البنك أحد جنيته بقدا بمجة التصرف في الهوية بينما الباقي أحد لخدمة إيداع به الحساب الهوية باعتقار أن المركز هو الذي أروع التنفيذ .. لكن للأسف كان مجرّد تعاقب لأشياء مبالغ على الورق

● كنتك لشريك في تحقيقات النيابة إلى وجود فواتير مصرفية لما في الحساب؟

● كانت فواتير واحدة مشفوية خاصة بمطابخات هيئة دعم النشاطات عبارة من «بوسنة» يحدّث على مدار إرشادية للتأجيلات للأمريات وحقوقهم .. حيث تم إيداعها واستخراج فواتير واحدة ثم حروب فيمتلأ في «البيت» .. حيث تم استخراج شيكين كل منهما مبلغ تسعتمائة وتسعين مديدا حصل صاحب المطبخة على قيمة الأول بينما قيمة الشيك الثاني تم إيداعها في حساب الدكتور سعد الدين إبراهيم الشفصني باسم من سكرتيرته نادية عبدالنور ..

● وما هي تفاصيل الـ ٢٠ ألف جنيه التي تمت إيداعها في حساب الشفصني .. كما ذكرت في التحقيق؟

● هذا المبلغ كان أول مبلغ أقدم إيداعه في حسابي الشخصي بعد التحاقني بالعمل في الهيئة حيث كانت نادية عبدالنور قد أمرتني باستخراج شيكات باسماء موظفين وهميين لتغطية نفوذ المشروع الذي ينص على ضرورة وجود فئات مختلفة من الموظفين منسقا ومستشارا وموظفين نصف الفواتير وبعد انتهائي من استخراج الشيكات لهذه الفئات باسماء وهمية طلبت مني استخراج مبلغ ألف جنيه فقط كخصم إداري .. وإيداع الباقي في الحساب الشخصي للدكتور سعد الدين إبراهيم أنها الوهمي .. لنا إمكانية الاستفادة بهذا المبلغ مرة أخرى في أشياء أخرى ..

شيك واحد فقط .. بينما باقي الشيكات كانت تخرج باسماء أخرى

● ما هي هذه الاسماء؟
● على ما أتذكر .. وأحد أسماء غريب وأخر يدعى «عبدالقادر» وثالث يسمى «سعيد» .. كما عرفت شخصيات أخرى رغبتها للعمل في جاني البطاقات .. على أي شيء كانوا يحصلون على القليل؟
● النسبة ما كانت تختلف قليلا .. لأن أجور البطاقات كانت لها عمليات حسابية سرية بناء على طلب الدكتور سعد ونادية عبدالنور .. فكل من جالب البطاقات الانتسابية كان يتم صرفه بواسطة شيك .. هذا الشيك لم يكن يشرح بالتفصيل على وجه أن يحصل عليها الفرد .. لأن تعليمات الدكتور سعد التي وصلتني عن طريق نادية عبدالنور أن يخرج الشيك بعملية حسابية حيث تشرح البطاقة ١٢٪ جنهات ويخصم منها ٢٠٪ ضرائب .. حيث يحصل صاحب البطاقة على «جنيته» والتي المبلغ كانت تكلفني نادية عبدالنور بإيداعه في الحساب الشخصي للدكتور سعد .. وأبسن منتقيا أنه لا يعرف ذلك كما أبسن

● ما هو حجم المبلغ التي تم دفعها في حساب الشفصني من وراء هذه البطاقات الـ ٢٠؟
● وضعت حوالي ١١٠ ألف جنيه في الحساب الشخصي للدكتور سعد جميعها من ناتج الشيكات التي تم استخراجها لإنهاء البطاقات الانتسابية فقط .. هذا إلى جانب شيكات أجور الموظفين وهذه كانت كارة كبرى لم تفلح إنياء

● ماذا كان يحدث في شبكات أجور الموظفين؟
● لكي نفهم ذلك .. أعود إلى تفاصيلي للتعاقد مع الاتحاد الأوروبي .. حيث كانت تتم تسوية الحسابات عن طريق بنود الموظفين التي كانت تترج على النحو التالي «يد موظفين ومعاونين» مصورة مستخدمة وبند «مستشار» وبند «مستشار غير دائم» ونصف وقته وبند «موظفين يعملون بمسورة» .. حيث كان يتم استخراج شيكات لهذه البنود دون أن يحصل أصحابها على شيكات غير أن الهيئة تقول أنها كانت توضع في الحساب الشخصي للدكتور سعد .. ثم في مرحلة لاحقة وصر من الدكتور سعد ونادية عبدالنور

- ١٠١٤
- ١٠١٥
- ١٠١٦
- ١٠١٧
- ١٠١٨
- ١٠١٩
- ١٠٢٠
- ١٠٢١
- ١٠٢٢
- ١٠٢٣
- ١٠٢٤
- ١٠٢٥
- ١٠٢٦
- ١٠٢٧
- ١٠٢٨
- ١٠٢٩
- ١٠٣٠
- ١٠٣١
- ١٠٣٢
- ١٠٣٣
- ١٠٣٤
- ١٠٣٥
- ١٠٣٦
- ١٠٣٧
- ١٠٣٨
- ١٠٣٩
- ١٠٤٠
- ١٠٤١
- ١٠٤٢
- ١٠٤٣
- ١٠٤٤
- ١٠٤٥
- ١٠٤٦
- ١٠٤٧
- ١٠٤٨
- ١٠٤٩
- ١٠٥٠
- ١٠٥١
- ١٠٥٢
- ١٠٥٣
- ١٠٥٤
- ١٠٥٥
- ١٠٥٦
- ١٠٥٧
- ١٠٥٨
- ١٠٥٩
- ١٠٦٠
- ١٠٦١
- ١٠٦٢
- ١٠٦٣
- ١٠٦٤
- ١٠٦٥
- ١٠٦٦
- ١٠٦٧
- ١٠٦٨
- ١٠٦٩
- ١٠٧٠
- ١٠٧١
- ١٠٧٢
- ١٠٧٣
- ١٠٧٤
- ١٠٧٥
- ١٠٧٦
- ١٠٧٧
- ١٠٧٨
- ١٠٧٩
- ١٠٨٠
- ١٠٨١
- ١٠٨٢
- ١٠٨٣
- ١٠٨٤
- ١٠٨٥
- ١٠٨٦
- ١٠٨٧
- ١٠٨٨
- ١٠٨٩
- ١٠٩٠
- ١٠٩١
- ١٠٩٢
- ١٠٩٣
- ١٠٩٤
- ١٠٩٥
- ١٠٩٦
- ١٠٩٧
- ١٠٩٨
- ١٠٩٩
- ١١٠٠
- ١١٠١
- ١١٠٢
- ١١٠٣
- ١١٠٤
- ١١٠٥
- ١١٠٦
- ١١٠٧
- ١١٠٨
- ١١٠٩
- ١١١٠
- ١١١١
- ١١١٢
- ١١١٣
- ١١١٤
- ١١١٥
- ١١١٦
- ١١١٧
- ١١١٨
- ١١١٩
- ١١٢٠
- ١١٢١
- ١١٢٢
- ١١٢٣
- ١١٢٤
- ١١٢٥
- ١١٢٦
- ١١٢٧
- ١١٢٨
- ١١٢٩
- ١١٣٠
- ١١٣١
- ١١٣٢
- ١١٣٣
- ١١٣٤
- ١١٣٥
- ١١٣٦
- ١١٣٧
- ١١٣٨
- ١١٣٩
- ١١٤٠
- ١١٤١
- ١١٤٢
- ١١٤٣
- ١١٤٤
- ١١٤٥
- ١١٤٦
- ١١٤٧
- ١١٤٨
- ١١٤٩
- ١١٥٠
- ١١٥١
- ١١٥٢
- ١١٥٣
- ١١٥٤
- ١١٥٥
- ١١٥٦
- ١١٥٧
- ١١٥٨
- ١١٥٩
- ١١٦٠
- ١١٦١
- ١١٦٢
- ١١٦٣
- ١١٦٤
- ١١٦٥
- ١١٦٦
- ١١٦٧
- ١١٦٨
- ١١٦٩
- ١١٧٠
- ١١٧١
- ١١٧٢
- ١١٧٣
- ١١٧٤
- ١١٧٥
- ١١٧٦
- ١١٧٧
- ١١٧٨
- ١١٧٩
- ١١٨٠
- ١١٨١
- ١١٨٢
- ١١٨٣
- ١١٨٤
- ١١٨٥
- ١١٨٦
- ١١٨٧
- ١١٨٨
- ١١٨٩
- ١١٩٠
- ١١٩١
- ١١٩٢
- ١١٩٣
- ١١٩٤
- ١١٩٥
- ١١٩٦
- ١١٩٧
- ١١٩٨
- ١١٩٩
- ١٢٠٠
- ١٢٠١
- ١٢٠٢
- ١٢٠٣
- ١٢٠٤
- ١٢٠٥
- ١٢٠٦
- ١٢٠٧
- ١٢٠٨
- ١٢٠٩
- ١٢١٠
- ١٢١١
- ١٢١٢
- ١٢١٣
- ١٢١٤
- ١٢١٥
- ١٢١٦
- ١٢١٧
- ١٢١٨
- ١٢١٩
- ١٢٢٠
- ١٢٢١
- ١٢٢٢
- ١٢٢٣
- ١٢٢٤
- ١٢٢٥
- ١٢٢٦
- ١٢٢٧
- ١٢٢٨
- ١٢٢٩
- ١٢٣٠
- ١٢٣١
- ١٢٣٢
- ١٢٣٣
- ١٢٣٤
- ١٢٣٥
- ١٢٣٦
- ١٢٣٧
- ١٢٣٨
- ١٢٣٩
- ١٢٤٠
- ١٢٤١
- ١٢٤٢
- ١٢٤٣
- ١٢٤٤
- ١٢٤٥
- ١٢٤٦
- ١٢٤٧
- ١٢٤٨
- ١٢٤٩
- ١٢٥٠
- ١٢٥١
- ١٢٥٢
- ١٢٥٣
- ١٢٥٤
- ١٢٥٥
- ١٢٥٦
- ١٢٥٧
- ١٢٥٨
- ١٢٥٩
- ١٢٦٠
- ١٢٦١
- ١٢٦٢
- ١٢٦٣
- ١٢٦٤
- ١٢٦٥
- ١٢٦٦
- ١٢٦٧
- ١٢٦٨
- ١٢٦٩
- ١٢٧٠
- ١٢٧١
- ١٢٧٢
- ١٢٧٣
- ١٢٧٤
- ١٢٧٥
- ١٢٧٦
- ١٢٧٧
- ١٢٧٨
- ١٢٧٩
- ١٢٨٠
- ١٢٨١
- ١٢٨٢
- ١٢٨٣
- ١٢٨٤
- ١٢٨٥
- ١٢٨٦
- ١٢٨٧
- ١٢٨٨
- ١٢٨٩
- ١٢٩٠
- ١٢٩١
- ١٢٩٢
- ١٢٩٣
- ١٢٩٤
- ١٢٩٥
- ١٢٩٦
- ١٢٩٧
- ١٢٩٨
- ١٢٩٩
- ١٣٠٠
- ١٣٠١
- ١٣٠٢
- ١٣٠٣
- ١٣٠٤
- ١٣٠٥
- ١٣٠٦
- ١٣٠٧
- ١٣٠٨
- ١٣٠٩
- ١٣١٠
- ١٣١١
- ١٣١٢
- ١٣١٣
- ١٣١٤
- ١٣١٥
- ١٣١٦
- ١٣١٧
- ١٣١٨
- ١٣١٩
- ١٣٢٠
- ١٣٢١
- ١٣٢٢
- ١٣٢٣
- ١٣٢٤
- ١٣٢٥
- ١٣٢٦
- ١٣٢٧
- ١٣٢٨

العدد ١٨١



سعد الدين إبراهيم

استقالتها (١) كما سيطلقون وزير العدل
بتعيين مستشار محامٍ للقضية (٢)
وحسب مستشار أديت المؤتمر
الصحي حيث تحدث نوبال عبد المنعم
الوفقة بالمرکز الشاعدة في القضية لتؤكد
أن الدكتور سعد كان يقدم بأبداع الأمل
التي يتناقضها من الجهات الأجنبية في
حملة الشخصى للاستيلاء عليها
وأكدت على بتزوير الوثائق الانتخابية
لتفصيل أخرى ص ٨، ١٠

القاهرة أبلفت واشتطن رسميا رفضها التدخل في قضية مدير مركز ابن خلدون

مع مدير مركز ابن خلدون على علاقته
بمهمة حيا وطبيعة الأبحاث والدراسات
التي أجراها حول السلام والتنمية مع
اسرائيل ومضى استغلال هذه الأبحاث
للقيام بأنشطة تفسر بالأمن القومي
المصري من ناحية أخرى عطلت أسرة
الدكتور سعد الدين إبراهيم مؤتمرا
صحفيا يوم السبت للفتى حفرته
زوجته بلورا الأمريكية الجنسية وابنته
الحامدة وأبناهما الأمريكيين أمير وعبد
المنعم لعدد إبراهيم أكدوا فيه أنهم
سينصرون الدكتور سعد الدين إبراهيم
بالتوقف عن التعاون مع نهاية أمن الدولة
العلماء والاستنفاذ عن الأساليب عن

يتعلق بهذه القضية التي تد شلتا ولتاليا
لا يقع لأحد أن يتناوله. وكان المتحدث
باسم الخارجية الأمريكية ريتشارد
بوتشر انتقد قرار تجديد حبس إبراهيم
للمرة الثانية معتبرا أنه متعما في قضية
حقوق الإنسان وهو ما رفضته القاهرة
مؤكدة أن القضية جنائية من جهة
للحامي أمام الأول لثبات أمن الدولة
الأخرى أمر المستشار هشام سرايا
العلماء أمس بشهود حبيب أربعة من
اللتهم في قضية مركز ابن خلدون وهم
طارق حسان عبد العزيز ومحمد إبراهيم
عبد العزيز وحامد فواش وأحمد صبا عبد
العال إلى ملك ركزت اتصالات الأخيرة

كتب أحمد أبو صالح:

أكدت مصر مجددا رفضها أي تدخل
في شأنها الداخلية، وأكدت في رفضها
على المكاب الأمريكية الأخيرة بشأن
الترحال من سعد الدين إبراهيم مدير
مركز ابن خلدون وأن أي حديث بشأنه
يجب أن يتم فقط من خلال القضاء
وعلمت «الأسبوع» أن القاهرة ألحقت في
ردها الفرنسي على واشنطن والذي تسلمه
السمير الأمريكي بالقاهرة دانيال كيريتز
أن القضية لا تشمل أي إبعاد سياسية
وأن مجلس عناصرها قانونية محكمة وأن
القضاء المصري هو الحكم النهائي فيما

في قضية مركز ابن خلدون تجديد حبس خالد فياض وتامر

كتب - إبراهيم ابوكيلة :
أمر المستشار هشام سرايا للحامي العام الأول لنيابة
أمن الدولة العليا تجديد حبس خالد فياض مدير مركز
المشاركة السياسية بمركز ابن خلدون وتامر علي إبراهيم
المرتبط بالمركز ١٥ يوما على نمة التمتعقات وإخلاء سبيل
أحمد عطا موفف بالبرصة.
وأجهتھا النيابة بالاتهامات الوجه لهما ومن بينها تزوير
البيانات الانتخابية بقصد استهدافها في نشاط مركز بن
أخفون بقصد الانساق الى سمعة مصر بالخارج مقابل
تلقى مبالغ مالية من جهات اجنبية والتأج فيلم بمقران
الداخل شريكه وشاركه يتضمنن استغاطات على بعض
الأوضاع الداخلية

العدد ٦١ ٢



البداية

التدخل الأمريكي مرفوض

لا تصرف بالضبط لهذا قامت الدنيا ولم تقعد في أمريكا وإسرائيل حينما أقتل أجهزة الأمن المصرية القبض على الدكتور سعد الدين إبراهيم مدير مركز ابن خلدون... ولا تصرف أيضا لماذا رفعت وسائل الإعلام في الدولتين راية الدفاع عنه وتقرير القبض عليه بحجة الدفاع عن حقوق الأقليات؟ ومن البداية نعلن بصراحة أنه ليس لأي دولة مهما كانت الحق في التدخل في الشؤون الداخلية للحكومات أو تعارض ضغوطا موجبة أو عينا لها... ولربما نشكك في أن تدخل أمريكا أو إسرائيل في شئوننا.. هلا أمريكا ولا طفلها للدول إسرائيل يملك من أمر مصر شيئا لأننا لا نتدخل في شئونهم.. ولا نحشر أنفسنا في أمر يتعلق بهم.

هكذا كانت مصر ولا تزال، فمن قبل تدخلت إسرائيل للأفراج من رجلها عزام عزام، ومارست في ذلك ضغوطا كثيرة لم يقبلها الرئيس مبارك معلنا احترامه لأحكام القضاء المصري المادل والتزيم والتزامه بالقانون.

ومن جديد عادت إسرائيل لتكفل لسعد الدين إبراهيم وتدعمه، والدافع عنه وتروج القضية، وتبعتها أمريكا باعتبار أن المقوم يحمل الجنسية الأمريكية التي جالب جنسيته للمصرية.. ومرة أخرى يلف التحذير باسم الخارجية الأمريكية معلنا أن بلاده تعرب عن خيبة أمل صريحة تجاه قرار تجديد حبس الدكتور سعد الدين، وأن الحكومة المصرية تحرك قلق أمريكا والجمعية الدولية تجاه تجديد الحبس وبدون توجيه التهم إليه.. ووصل الأمر بالمسؤول الأمريكي إلى حد مطالبة الحكومة المصرية بتوضيح التهم المرفوعة إلى مدير مركز ابن خلدون أو الإفراج عنه مؤكدا استمرار الولايات المتحدة في بحث أمر الدكتور سعد الدين إبراهيم مع السلطات المصرية.

هذا هو نص ما قاله المتحدث باسم الخارجية الأمريكية، فويليب ريكس، وهذا أمر لا يمينيا في شيء.. فليهدد المسئول الأمريكي بما يشاء لأنه ليس من حقه ولا من حق حكومته أن يطالب مصر بتوضيح التهم المرفوعة إلى سعد الدين إبراهيم أو إطلاق سراحه.. لأنها مسئلة بالفعل، ذلك أن نيابة أمن الدولة العليا المصرية كانت واضحة، فقد استندت للمتهم تهمة تلقي مبالغ مالية من جهات أجنبية بزعيم القيام بأعمال بحفية وإعداد تقارير تسمي إلى الأمن والسلام الاجتماعي بالبلاد والأضرار بالوحدة الوطنية كما التهمة بتزوير مطافات الانتخابات والرشوة الدولية.

ذلك هي الاتهامات الموجهة للدكتور سعد الدين ولهذا قررت النيابة تجديد حبسه حتى تنتهي من تحقيقاتها.. أليس هذا كافيا؟ وهنا التماس ماذا يريد المسئول الأمريكي بالضبط؟ هل أصبح لزاما علينا عدم الاقتراب من حاملي الجنسية الأجنبية مهما كانت التهم المرفوعة عليهم؟ هذا أمر لا تقبله أمريكا نفسها.. ولو أن أحد رعاياها كان يحمل جنسية أخرى ثم نصبت إليه تهمة تمس بلاده لاسرعت بحاكمته مهما كانت الضغوط.

وإذا هذه الأوضاع المستقرة أصبح لزاما علينا مراجعة قانون الجنسية حتى لا تصبح سيفا يعلقنا به الآخرون أو يتخذونه وسيلة للتدخل في شئوننا الداخلية لأننا نرفض هذا التدخل شكلا وموضوعا ولعلنا لننا لا نرضخ لضغوط الكلمة العليا للضمان المصري.. أي كانت جنسية التهم أو الدولة التي تساد.

محمود الشناوي

١٩٦١

على سالم يتهم صحفيا

**نص اتهام
باجاسوسية**

بالميدان بالاجاسوسية لصالح الموساد الاسرائيلي



علي سالم الان

علي سالم.. لثمة بالتطبيع والذي قيل انه اقام حائط مكي في بيته يزور اسرائيل كلما فكر في امملياد سمكة وسافر الي اسرائيل الي الان ما يقرب من عشر مرات وقال في حوار صحفي مع (الميدان) الشيايب في اسرائيل بصوتني جدا.. نجم شيايب اسرائيل الذي قال ردا علي سؤال لماذا تدعو الشيايب المصري للذهاب لاسرائيل والموساد يصفدهم كجواسيس قال: خلي مصر تجند شيايبهم كمان علي سالم يتهمني الان بلتني ذهبت لفسرد الديب لجمع المعلومات منه لصالح الموساد للافراج عن الجاسوس الاسرائيلي عزام عزام المسجون منذ ثلاث سنوات.. ولان الامر مضحك ومثير ويدعو للولاء علي حال الاستاذ علي سالم ولحمس خطي ان جهاز التسجيل كان يعمل اشاء الحوار بيني وبين فريد الديب فقد سجل التسجيل كل نص اتهام علي سالم في الجاسوسية والعمل مع الموساد.. فيبعد ان بدأت حوارني مع فريد الديب المحامي الشهير عن اغلب القضايا التي ترفع فيها وخاصة التي تابعها الرأي العام وكان من الطبيعي الا اترك قضية الجاسوس عزام.. ولقد ظل علي سالم صامتا في كل القضايا الريان والليبي ولوسي ارجين حتي جاء ذكر قضية عزام فهاج وماج.. ومعا نص ما دار..

■ علي سالم: انا شيايب ان عزام مسجون من ثلاث سنوات لو سمحت لي.. وصنر صده حكم من ثلاث سنوات.. فيه ايه جديد؟ انتوا عايزين تظلموه؟

الميدان: لا.

■ علي سالم: عايزين تظلموه عزام.. انت قلت لا.. بناء علي ايه انتوا عايزين تظلموه عزام؟ فيه ايه حوالين عزام الوفتي؟ فيه جاسوس اتحاكم من ثلاث سنوات؟ انت مهمت بمزام الوفتي ايه؟ هناك بطاقة شخصية الاول يا جديد؟

■ الميدان: ايه حضرتك؟

■ علي سالم: عشان اعرف انت مين.. لانه لا انت صحفي ولا ضابط امن ساور اعرف انت مين؟ بي.. اصل تكون جد مدسوس علينا من الموساد.. ايه ما هم اذكي من كده بكثير.. ممكن يكونوا في مكتبهم جوه مصر يملأوا ده فينا؟

■ الميدان: واعلمته بطاقتي الشخصية بضمن نية حتي رهنا واستطيع اكمال الحوار مع الاستاذ فريد الديب وتامل البطاقة وتساأل.

■ علي سالم: انت من اللصورة من عتدا.
■ الميدان: حضرتك يتنسي بمسرة.. وحاولت تكبيره بالحوار اذني اجريته معه.
■ علي سالم: لا.. انت مهمت بمزام.
■ فريد الديب: لا.. يا علي بيده.. مو واضح من الاسئلة انه مهمت بقضية عزام من متعلق من قد حاجموني عشان ارد عليهم.



علي سالم زمان

■ علي سالم: لا.. لا.. اصل فيه حاجة.. عمل شغل معاه وبمدين الشغل ده اما مغراتوش خالص.. ولم يقل لي ايه وايك فيه؟ مغليات! مغليات! بمصرحة انا شكيت.. حازر يكون من الموساد وممسوس علينا..
■ فريد الديب: يضحك ايوه..
■ علي سالم: انا متخضض فيهم.. وعارهم.
■ الميدان: الفضل كارتبه جريدة الميدان.

■ علي سالم: لا.. لا.. انا كنت عاوز اعرف انت وحيد راقت ولا لا..
■ فريد الديب: اسمه علي اسم الدكتور وحيد راقت الله برحمه (استاذ القانون).
■ علي سالم: وحيد راقت عفدتا اثنين.. وحيد راقت الكيهر.. ووحيد راقت خرج شوده.. اللي كان مع فرج الله برحمه.. انا عاوز اقولك حاجة يا وحيد.. حاجة من اثنين: باعاوزين نخرجوا عنه ونلصوا معلومات عنان تخططوا جهاز آخر.. يا اما فيه احساس بالذنب قوي عند الجهاز اللي سعه.. وفي كل الاحوال.. انا انصحك تشتغل صحافة نس..
■ الميدان: ليه الكلام دة ليه كدة؟
■ علي سالم: لا مستحيل لك الا هي المصاحفة فقط.. اشتغل صحافة فقط يا وحيد.. خذ بالك.. اشتغل صحافة بس شوف مستطابق مستطابق ح يتي عظيم صحافة بس..
■ علي سالم: (مقاطعا) اي قضية واجل مسجون من ثلاث سنوات انت يتسبها ليه؟ خير..
■ فريد الديب: لا.. لا.. هو المنشى مش فيه كده.. عمال بيكلني في قضية عزام وفيه عشرات القضايا التي ترفعت فيها بعد هذا التاريخ.

واشغل علي سالم وخرج من مكتب فريد الديب ثم عاد بعد فترة.. ليقول: لالاف احنا المسجونين عن جيلكم بس.. وجلس صامتا فترة وواصلت حوارا مع فريد الديب عن سعد الدين ابراهيم و..

■ علي سالم (يتداخل في الحوار) كان من الاول الكلام عن سعد الدين ابراهيم وعندما تطرق الحوار الي تمويل الابحاث التي يري البعض انها تجسس في صورة ابصاها حاج علي سالم هياجا لا حد له عندما قلت البعض يري ان هذه الابحاث تتم في الوطن فكانها تجسس مدلى وقال وحيد كناية كده يا فريد بيه.. والبيت كناية كده.. والتفعل لفعلا شديدا وقال ياقول احصرك ايه.. وشرف ابروا.. او الجهاز الحاكم وصل للدرجة دي من الانحطاط المغلي يعني مصيبتا اكبر من عزام واكبر من هزيمة عرابي.. لو الجهاز الحاكم بدأ عنده هذا الانحطاط المغلي بقت مصيبة كبيرة قوي..

■ فريد الديب: طبعا ده غير صحيح.. هو مع الانش مش عارف بصيغ كلامه (وصمت قليلا لان الموقف المسرحي كان في يد وصوت الكاتب المسرحي الكبير علي سالم).
■ علي سالم: هو عاوز يقول تجسس في الخفاء وتجسس في العلن.. ولو النظرة دي عفة وعقد ناس اخيرين يكون لهم صلة بالمستولية.. ماهو ده له صلة بالمستولية لانه سحري.. انا فيه داس بتفكر كده ويوتي فيه انحطاط عقلي يتعمرني بالخطر.. يتعمرني بالخطر.. لان ح نخلل بيتي فيسا يسعي قلموس ابرول.. فيه شيء اسمه قلموس ابرول العمل هو الظلم.. المصدق هو الكذب.. ده اسمه قلموس ابرول ١٩٨٤ يعني ده خطر للغاية.

■ فريد الديب: استسي اما تشوف عده ليه؟
■ واصلنا الحوار عن سعد الدين ابراهيم ولم تقترب من قضية علي سالم لشتم فيها مع سعد الدين ابراهيم ربما احزنه هذا.. جابر.. حقيقة انا خرين.. لان كتابا مسرحيا مومويا مثل علي سالم تفعل له الاحال المضطربة لانه ام احد يتكلم عن غرام الجاسوس الاسرائيلي يصمغ في نظره جاسوسا وعميلا مردوجا للموساد والمخابرات المصرية.. حزين والله عليك يا عم علي.. كنت زمان كويس..

العدد ٢٦١

لا وزن لسعد ابراهيم لدى أمريكا

عضو بارز في احدى جمعيات
السلام الاسرائيلية أكد لمسحيفة
هآرتس الاسرائيلية ضرورة احتصام
اسرائيل بقضية سعد الدين ابراهيم
والقيام بصفوف دولية عديدة من اجله
في حين ان مصدرا اسرائيليا وضع
المستوي أكد ان أمريكا اكتشفت
بالاعراب عن قلقها من القبح علي
الواطن الامريكي سعد ابراهيم ولم
تأخر اية صفوف علي مصر لانها ان
تخسر علاقتها بمصر بعجمها في
الشرق الاول ودورها في عملية السلام
من أجل أحد .. خاصة ان وزن سعد
ابراهيم عند أمريكا ان يشع له.

العدد ٢٦١

الميدان في حوار ساخن مع

محمي القضايا الساخنة فريد الديب

لم يحدث أى تدخل أمريكى

فى قضية سعد الدين إبراهيم

■ لو كنت المشرع لأحييت القانون

٩٣ لحبس الصحفيين سيئ النية

■ عزام ليس جاسوسا

واسرائيل ليست دولة معادية

وحيدراحت

واخترت معه متى ذوالفقار

وهي نفس العمارة التي يقطن بها مكتب د. عزيز صدقي رئيس وزراء مصر
الاسبق يوجد مكتب فريد الديب بوسط حي الزمالك.. فيه التقينا به..
والحسن الحظ التقيت هناك بالكاتب المسرحي علي سالم الفرغ عنه مؤخرا
في قضية د. سعد الدين إبراهيم.. ولذلك كان الحوار مع فريد الديب شائكا
لكنه تدخل علي سالم في الحوار.. حتى انه اتهمني بانني جئت لفريد
الديب لجمع المعلومات عن الجاسوس عزام وكأنني أكثر حرصا علي صحة
عزام ممن زاروا اسرائيل لهدف الكسب والتجسس ويأكلون الآن من اموال
الموساد كان الحوار مع فريد الديب مثيرا وساخنا وكنت حسن النية

فريد الديب.. يصف نفسه بأنه أشهر وأبرع واكفأ محامي في مصر ويصفه
الآخرون بأنه محامي الجواسيس والقضايا المشبوهة، الريان وكوسى ارتين
واللبنى والجاسوس عزام عزام وأنه مثل ابراهيم الهلباوي جلال دنشواي
صدو الشعب.. ولأنه محترف فلا يهتم بجنسية او دين اي متهم يلجأ اليه
للدفاع عنه.. وفي الايام الاخيرة اصبح المكلف بالدفاع عن د. سعد الدين
ابراهيم واخراج مركز ابن خلدون من دائرة الاتهام بعد ان اصرت عليه
واختارته السيدة الامريكية ياريارا زوجة د. سعد ابراهيم رغم ما تردد عن
ان البعض نسجها بعدم توكيله حتى لا يثير ذلك الرأي العام لكنها اصرت
عليه وقالت انه اختياري انا واولادي ولا شأن للسفارة الامريكية بذلك

في الميدان التحسب قد يتم في العلم في صورة
البحث وجمع معلومات شتى من حياتنا الحسية
ساحية السوء!

- علي سالم (يتحدث في الحوار)
في الميدان بعض الناس قالوا ان سعد الدين ابراهيم
استمر الناس ماشيا، كثيرة منها انه يشترع لخدمة النبي
باسمائه!

- فريد الدين: لا مؤاخذه.. هذا كلام لم يرد في
التقنية وليس له وجود ولا أساس له من الصحة
في الميدان: لماذا قدم أغلب علماء مجلس ابن طولون
استقالته؟

- فريد الدين: من الذي قال هذا؟ (يا طولون) حجت
الكلام دس ومن.. قول سيديك جيت الكلام ده مني؟
في الميدان: احمد عيسى منصور قال في أغلب
المصنفات كنت عايز اسبب مؤثر ابن طولون؟

- فريد الدين: لم يحدث ولم يتخلل في مركز ابن
طولون.. ويحدث في مسألة يرد عليها سعد الدين
ابراهيم لما يتكلم في شأن الله؟

في الميدان: ألا يمكن تدخل امريكا في قضية سعد
الدين ابراهيم لستقرارا للشعب المصري؟

- فريد الدين: يبدو انك تقول ان وزير الخارجية
ادلي ستونر لجميع وسائل الاعلام انه لم يحدث في
تدخل امريكي في قضية سعد الدين ابراهيم ثم ان

سعد الدين في بداية التحقيق قرر صراحة واعلها في
التصديق بأنه ولا كان يحمل القضية الامريكية شأنه
شأن المشتريات والمئات من المشوطين الا انه لا يتصله

بجسديته الامريكية ولا انه لم يطلب اي عون من
السلطات الامريكية ولا يتدخل في تدخل من الحكومة
الامريكية وأنه يفضل ان يتم او يبرر بوصفه مستورا
بين يدي القضاء المصري

في الميدان: قبل ان سعد الدين ابراهيم تخوف من
الشفافية بعد فظون الجمعيات الاعلامية؟

- فريد الدين: الاعلامي هذا جعل وظيفته.. لأن سعد
الدين تقدم يطلب الي وزارة الشؤون الاجتماعية لتحويل
مشاركه الي جمعية اهلية خاصة للفنون.. متخوف من
ايه اذا كان اول من تقدم يطلب لكي يسهل جمعية
اهلية

في الميدان: ولما جسته الحكومة؟
- فريد الدين: اسأل الحكومة.
في الميدان: واتهم بالتسوية اليه؟

- فريد الدين: هذه التهم نص فتنائها وتشتمها ولا
نسلم بها.

في الميدان: اطلق الشعب علي المحامي ابراهيم
الهياوي حالة تشريفي الا تخاف مصيره وقد دأبت
عن الجسوس عزاء؟

- فريد الدين: لو عندك جواسيس ممكن التراجع
عنهم واعتقد انني لم اقم بدور الاعلام ضد اي مصري
اسام محكمة اجنبية ختموهم في بطاقي من هذه
الزواجر خطا ولما كنت تريد تشبهني بالهياوي المحامي
القوم فاشكر

في الميدان: هل مؤلفات تمضي في حراسة؟
- فريد الدين: ولا تخفي ولا تحرس واحد..
والحارس هو الله.. وانما عندما علمت الحكومة

المصرية ان هناك من يترشح لحملتي يذري واجبه امام
وسائل الاعلام في المآثم فخرت حصارا شديدا علي
وكان يرفلتي تملب عند الدخول والخروج في قضية

عزام لان اي اسام له كانت اسامة الاسمر وقد تتخذا
اسرائيل زريعة ويمكن ان تتراود عنها مشكلة كبيرة جدا
لا يعرف مداها الا الله وقد صدرت تعليمات لجهات
الامن بحماية فريد الدين.

في الميدان: هل ستزور اسرائيل قريباً؟
- فريد الدين: لا.. اما متى من رأيي في الزور في
الوقت الحالي زعم اني دعيت من اهل عزام.. اما اذا
ارحات هذا في الوقت الحالي.

في الميدان: قلت في حوارك مع يديوت احزروت
لخدمة الشئون العربية سميت اريوري بمحمود من قبل
عزام قبل انك اذهب الي فلسطين من (اسرائيل) به كل
شيء ولذلك لي ادب الي عزام الا لو احببت لتفسير
ما يسمى احدث اللب من اسرائيل؟

- فريد الدين: حين نشر هذا الكلام في مجلة زور
اليهوديه فقد ارسلت اليهم وقلت هذا خجل وكذب
وجئت يديوت احزروت وترجمتها ترجمة رسمية
وقدمتها لقناة الحاسين.. فمهايت الكتب التي انقل
ده ويديوت احزروت مكتوش كده اما قلت تسلمت

مكتب القضية من اهل التهم.. هم زوروا محكمة
الاستئناف واشتروا القضية.. محكمة الاستئناف تبني
المص لا في شأن واخو التهم له شأن واشتروا وعرضوا
عليه مبيعات يدي دولة اسرائيل والقضية دي كانت

معرضة.. وجئت عند زوروا ليهو الذي هيه ترجمة
الحوار وترجمناه في كلية الآداب ونحن ان الكلام الذي
نشر لا أساس له من الصحة.. ود كان في عهد عادل
حمودا!!

في الميدان: قلت عزام عسوي ومسلم من عرب
فلسطين فخرت عليه الجنسية الاسرائيلية ومسلم
الكرامية لدولة اسرائيل في القدس.

- فريد الدين: صح.. هو قال لي كده.. واذا قلت
عنه هذا

في الميدان: لماذا يفتد التكتيت قضية خاصة لطلب
البراءة لعزاء؟

- فريد الدين: بعد اسرائيل تهم الدنيا ولا تتعداها
اذا مني احد موافقوها شيء في اي قضية من فراق
الارض ومن الميكن ان نعتبر عزام من عناصر الموساد
لايه لا من كلهم لفر يوم القبض علي عزام عبدالحميد
اسماعيل

في الميدان: لماذا وصفت الشعب المصري باقهم كلاماً
- فريد الدين: الله قال لك كده كذاب واين (.....)
وقل علي لسانك كده أنه كذب ولم يحدث وايني يقول
كده مجموعة من الكلاب يتقدم تشويه فريد الدين
لاي لست من الشبل ان افول في المحكمة كلام ري
كده.. كانت المحكمة اخذتني.

في الميدان: نشر ان رجائي عطيه تخلي عن قضية
سعد الدين ابراهيم وعرضت عليك ففكرت؟

- فريد الدين: لم يحدث ان الاستاذ رجائي عطيه
تطلي عن قضية سعد الدين ابراهيم اطلاقاً انما هو
مشغول جدا بانشاعات التقني.

في الميدان: لماذا اختلف المثقفون حول التقيص علي
سعد الدين ابراهيم؟

- فريد الدين: لكن صفوة الامة كثيرا لاصالحه.
في الميدان: لم يقدروا وانما اتهموا بطريقة محالجه
الصعافه لتقصيه.

- فريد الدين: لا.. وارجو ان نقرأ رأي د. سميد
النجار.

في الميدان: أغلب من وقف مع د. سميد اصحاب
جمعيات اهلية ميوالة من الخارج اولهم علائقا بالقبائل
والجمهر؟

- فريد الدين: وسأله ائت عزيز تقصيني علي
الجمعيات الاعلامية في مصر.. فلتحفظ
في الميدان: هناك تمويل مرتبط بالتطبيع وتمويل

موجه لاهداس ميخائيل
- فريد الدين: التمويل ليس اسرائيليا.. التمويل اما
من مؤسسات او شركات كبرى امريكية حكومية او شبه
حكومية ومن الاتحاد الاوروبي من اجل التنمية.. واما
اهداف

في الميدان: التطبيع لا يكون مع اسرائيل فقط بل
يكون مع الاهداف التي تريدها الدول الممولة؟

- فريد الدين: انت تتعمد التطبيع مع أوروبا مثل
قادر ايهيك.

المتهمة الثانية في قضية أين خلدون به مصر لتوقع انتهاء الأزمة قريباً

القاهرة، الشرق الأوسط

اعتبرت نادية عبد النور
المديرة المالية لمركز أين خلدون
في مصر أن التحقيقات التي
جرت معها ومع مدير المركز
الدكتور سعد الدين إبراهيم
مجرد «زبعة في فنجان»
وقالت لـ الشرق الأوسط عبر
شقيقها خالد عبد النور إنه لم
توجه إليها أية اتهامات قاطعة
تدينها منذ حبسها احتياطياً
على ذمة التحقيقات الجارية
معه منذ 30 يونيو (حزيران)
الماضي.

وشددت عبد النور على
بطلان اتهامها بالاشتراك في
تفليح أموال من جهات أجنبية.
وقالت إنها مسؤولة عن
حسابات المركز وليس لها علاقة
بتفليح الأموال من الخارج حيث
وينتهي دورها بعدد عن جهة
التمويل الأجنبية مشيرة إلى أن
مهمتها تقتصر في إعداد
الميزانية وصرف مستحقات
العاملين حسب أوامر مدير
المركز.

وتعتبر نادية عبد النور
وهي سودانية الجنسية المتهم
الثاني في قضية مركز أين
خلدون حتى الآن وهي تشمل
مع الدكتور سعد الدين إبراهيم
منذ أن كان أميناً عاماً للمنظمة
المصرية لحقوق الإنسان، ثم
انتقلت معه إلى مركز أين
خلدون بعد تأسيسه.

مصر: سعد الدين ابراهيم سيحاكم وفقاً لقانون الطوارئ

وتحديد موقفه من القضية. واعتبر أن التحقيقات طوال الشهر الماضي، لا بدت أن القضية ليست ثوباً جثائياً على رغم أن توافعها سياسية بالدرجة الأولى، متهمها الحكومة بالانتقام من موكله، وأن بعض الجهات في الدولة اعتبرت أن ابراهيم تجاوزاً خطوفاً حمراء في حرية التعبير والبحث العلمي بعدما صارت أجهالته لا تحظى برضى تلك الجهات.

وكررت مصادر قضائية أن ليساً كان حيث حول المدة التي يحق لبنيابة أمن الدولة بإلقاء التهم في القضية خلالها رهن الحبس الاحتياطي، بعدما اعتقد البعض أنها لا تتجاوز ٥ يوماً.

تكون بعدها تعمد حبس المتهمين من سلطة محكمة الجناح المستأنفة المعروفة باسم غرفة المظورة، وأوضحت أن القضية تندرج ضمن نطاق قضايا أمن الدولة العليا في ظل قانون الطوارئ المعمول به في البلاد منذ العام ١٩٨١ والذي يمنح نيابة أمن الدولة سلطة قاضي التحقيق والقاضي الجزئي في أن، مما يعني أن القضية يمكن أن تظل رهن التحقيق لمدة ستة شهور، كما أن المتهمين فيها معرضون للحبس احتياطياً لمدة ٦٠ يوماً.

يكون أمر حبسهم أو إطلاقهم بعدها من سلطة «غرفة المظورة» وفي الأحوال العادية لا يحق للنيابة حبس المتهمين احتياطياً لأكثر من ٥ يوماً فلفظي الفترة التي تتولى فيها التحقيق على أن يستكمل بعدها قاض لمدة ستة شهور. وأضافت المصادر أنه في حال عدم حفظ القضية فإنها ستحال على محكمة أمن الدولة العليا (طوارئ) التي لا تخضع احتكامها للطعن أو الاستئناف، أمام أي هيئة قضائية أخرى، ويحق للمحكومين فيها فقط تقديم التماسات إلى رئيس الجمهورية لطلب العفو أو إعادة المحاكمة أمام محكمة قضائية أخرى.

الطوارئ.

وكان ابراهيم أعلن الإسموع الماضي أنه أوقف الجماعي مع نيابة أمن الدولة بعدما قررت تعديد حبسه لفترة ثالثة على ذمة القضية، وأنه لن يرد على أسئلة المحققين في الجلسات المغلقة، في شأن اتهامه وعاملين في المركز، تلقى أسوال من جهات أجنبية مقابل إمدادها بمعلومات مفوتة عن الأوضاع في البلاد ما يؤثر على موقف مصر السياسي والمصالح الدولية ويضر بالامن القومي للبلاد. وأوضحت المصادر أن النيابة لن تجبر ابراهيم على الإجابة عن الأسئلة التي ستوجه اليه، واعتبرت أنه «سيكون المضر من هذا الموقف».

وفي المقابل فصر فريد الديب محامي رئيس «مركز ابن خلدون» موقف موكله بأنه «يهدف إلى استنهاض النيابة وتحفيزها على التسريع بإجراءات التحقيق

□ القاهرة - محمد صلاح

■ رفض وزير العدل المصري المستشار فاروق سيف النصر استجابة طلب رئيس «مركز ابن خلدون» للدراسات الإنمائية الدكتور سعد الدين ابراهيم، تعيين قاض لاستكمال التحقيق معه، وإفادت مصادر مطلعة أن سيف النصر اعتبر الطلب «غير قانوني» ويتعارض مع قواعد النظام القضائي المصري، مشيراً إلى أن القانون «منح النيابة حق استكمال التحقيق مع ابراهيم وبإلزام المتهمين في قضية مركز ابن خلدون حتى تنتهي».

وأوضحت أن النائب العام المستشار ماهر عبدالواحد سيتسلم ملف القضية بعد انتهاء التحقيقات ليعملها على محكمة أمن الدولة العليا ليعمل المتهمون أصامها، مضيفة أن النيابة المركز تتعلق بأمن الدولة، مما يعني خضوعها لإحكام قانون



المصدر
التاريخ

٦ ب شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٠١٠٠ ٥٧٥١٠٠٠ (٢٠٢)
E-mail: memi56@hotmail.com

ميريت
للنشر والمعلومات

بعد قرار الجهات الأمنية تأجيل الترخيص لها

المنظمة المصرية لحقوق الانسان تتهم الحكومة بالسعي الى تقويض مؤسسات المجتمع المدني

□ القاهرة - حازم محمد

مكثت خدمة شديدة، ويعقد مجلس أمناء المنظمة اجتماعاً مساء الخميس المقبل، يفرش فيه التطورات الأخيرة، وسط أجواء تراوح بين المطالبة بتجميد النشاط احتجاجاً على «الممارسات الحكومية، أو الاستمرار في النشاط تحت ألق «مواجهته، متكلر في المرحلة المقبلة.

وكان مجلس أمناء المنظمة عقد اجتماعاً طارئاً مساء الخميس الماضي، قرر فيه مجموعة من التدابير لاستئناف النشاط بعد الإخطار بالمواقفة على التأسيس.

له الحيازة، إن وزارة الشؤون الاجتماعية لخطرنا شطوياً الزيماء الماضي، بالمواقفة على إشهار المنظمة كجمعية أهلية تحت الرقم ٤٦١ لسنة ٢٠٠٠، ولوجئنا بقطر رسمي أول من أمس بإرجاء البت في الطلب لاعتراض الجهات الأمنية، وبدأ على تأثير القرار الأخير أعرب أبو سعدة عن خشية من انعكاسات سلبية تجاه العمل الحقوقي، وقال: «تصورنا أن الحكومة ترغب في طي صفحة الماضي، وبدء مرحلة جديدة، وكان إخطارنا بالمواقفة الأسبوع الماضي سقار ترهيب شديد، لكن مطالب الأمن

تأسيسها الى السلطات المعنية نهاية أيار (مايو) الماضي، ووصف أمينها العام السيد حافظ أبو سعدة هذه الخطوة بأنها تخمين عن حسن نيائنا، ورغبتنا في العمل في إطار الشريعة القانونية، والتعاون مع الحكومة رغم اعتراضنا على القانون المنظم للعمل الأهلي».

ولدت بيان المنظمة الى أن «القرار الرسمي لم يصدر هوية الجهة الأمنية التي رفضت إشهار المنظمة، أو الأسباب التي دعتهما الى تلك الإجراءات التي لم تستوفها المنظمة، والذي الزمنى للإرجاء، وقال أبو سعدة

■ وصلت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان لقرار «الجهات الأمنية الاعتراض على إشهارها رسمياً، وإرجاء البت في طلب حصولها على الترخيص بأنه «نكسة جديدة لمؤسسات المجتمع المدني. وحمل بيان، أصدرته المنظمة أمس، على الحكومة واتهمها به الإصرار على مواصلة مصادرة العمل الأهلي، والتقييد على نشاط حقوق الإنسان، بما يناقض الخطاب الرسمي للعلن في هذا الشأن».

وكانت المنظمة تقدمت بأوراق

في قضية مركز ابن خلدون اليوم.. النظر في تجديد حبس الزحامي حماد

تتفر اليوم بداية من الدولة العليا الى تجديد حبس اسامة حماد، المسمى، أمين جزيرة مركز ابن خلدون، قرر الاستئناف هشام موريا للحماسي أمام الأول لنظام سجل لعدد على الوثائق بالركن بضمحل بطلان التسمية. - ودارت القيدية في انتظار تقرير الديك المركزي من كشف سرية حسابات المركز وصحات جميع المتهمين القويين في القضية وبمئة دعم التفتيات للعدولت. وأمرت القيدية باستكمال تقرير الديك وكانت القيدية قد وجهت للمتهم اسامة حماد عدة تهم منها للمشاركة في جميع اموال مع التديم الأول و ساعد الدين ليراهم دون الحصول على تصريح منها وبالمخالفة لأوامر العسكري في الاستيلاء على مبالغ مالية باستخدام اساليب احتيالية لأعداد كشوف وطلبات مزورة وإيجول مبالغ مالية من الدول الأجنبية بقصد ارتكاب عمل ضار بمصلحة قومية.

المصدر

التاريخ

٦ شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
تليفون / فاكس ٥٧٥١٠٠٠ (٢٠٢)
E-mail: meril56@hotmail.com

ميريت
للنشر والمعلومات

تجديد حبس موظفين بمركز اين خلدون

أمر المستشار هشام سريرا للعاصي
للحسام الأول لنيابة أمن الدولة العليا
بتجديد حبس كل من حسين عبد الرحمن
وأشرف صلاح محمد الموقظين بمركز
اين خلدون ١٥ يوما لهما معهما بتزوير
البيانات الانتسابية والمحصل على
أموال كما أمر بإخلاء سبيل لسمانة
حماد العاصي أمين خزينة المركز لثمان
محل الماتته وذلك يصبح عدد المتهمين
المحورين في القضية ١٢ متهما والذين
تم إخلاصهم ١٠ متهمين

✓ إخلاء سبيل أمين

صندوق مركز ابن خلدون

قررت نيابة أمن الدولة العليا
أمن، إخلاء سبيل أسامة حماد أمين
صندوق مركز ابن خلدون بضمائم
محل إقامته. كما قررت النيابة،
تجديد حبس بالهاتف لـ ١٠
بالتركز في النيابة بعد التاخيرات هذه
١٥ يوما على لمة التحقيقات. كان
فريق التحقيق للكون من هشام
بدوي، وأشرف العشملاوي وأشرف
هائل، ورئيس للندساوي وأستاذ
الديانة، قد واجهوا المتهمين الثلاثة
حسبون عصفور حسن، وأشرف
صلاح، وأسامة حماد بالهاتف
التركز. سمع الدين إبراهيم مدير
الركن. وألقى العصفور سمع
للسكولجية للنيابة على أمين
للمندوق.

معركة سعد الدين إبراهيم ..

خلال أيام

كتب ثروت شلبي:

يطن المستشار ماهر عبد الواحد النائب العام خلال الأيام القليلة القادمة قرار الاتهام في قضية د. محمد الدين إبراهيم مدير مركز ابن خلدون، صرح بذلك له الأقاليم، مصدر قضائي كبير من النيابة العامة ومكتب المستشار هشام سرغيا الصماني العام لتبليغ أمن الدولة العليا على تلقيه ريجت مرفقات جميع المتهمين والبالغ عددهم ٢٠ متهمًا ومنهم منهم ١٤ موقوفين، من أمثليها وستة مدرج عنهم بكالات مافية أو ضمانات شخصية ومضرة مازالوا هاربين أبرزهم ماهر الصماني وقال المصدر القضائي: إن معاكسة د. سعد الدين إبراهيم والمتهمين معه ستنتج أسام محكمة أمن الدولة العليا مطوريه وأضالك المصدر أن قرار الاتهام سوهو قبل يوم الخميس ١٠ أغسطس وهو الموعد المحدد للنظر في تجديد حبس د. محمد الدين إبراهيم للمرة الرابعة

ضوء أخضر للرد على الحملات الإعلامية الأميركية

مصر: خطباء المساجد ينددون بإدارة كلينتون

□ القاهرة - محمد صلاح

■ بات مرجحاً أن ترد القاهرة على حملة إعلامية أميركية ضد مصر والرئيس حسني مبارك، بمعيد حينئذٍ رئيس «مركز ابن خلدون» للدراسات الانشائية، الدكتور سعد الدين إبراهيم، الذي يعمل الجنسية الأميركية، لفترة حبس احتياطي رابعة بعد ما تحولت القضية المتهم فيها وأخرون من الباحثين والمتعاملين مع المركز عنصراً رئيسياً في أزمة بين البلدين ظلت صامتة لفترة إلى أن أظهرها مقال نشره الـ«البيان»

الماضي الصحافي الأميركي توماس فريدمان في صحيفة «نيويورك تايمز» ووسط تجاهل رسمي للحملة الأميركية عمت حال غليبان الأوساط المصرية وسادها استياء بالغ من مقال فريدمان الذي لاحظت مصابي مصريّة أنه فُهر بمضايقة «مذكّرة» من الرئيس الأميركي إلى نظيره المصري، لافتة إلى أنها «تستخفم في الخطاب بين رئيس ومسؤوليه» خلافاً لما اعتاده فريدمان من استخدام أسلوب الرسائل التي يتبادلها انداد»

ويدا أن ضوءاً أخضر اعطي للصحف والمجلات القومية والحزبية المصرية لتعميم الحملة على السياسات الأميركية لتشمل الرئيس بيل كلينتون نفسه، إذ وصف رئيس تحرير «الأهرام» السيد إبراهيم نافع أمس تهديداته بنقل السفارة الأميركية إلى القدس بأنها «كريهة» مستغرباً أنه ليس مفترضاً في رئيس الدولة العنصر الوحيدة في العالم ولا حتى في رئيس القوى دولة أن يستسلم

المصدر: كتاب ١٨ ٩

التاريخ: ٩ ١٨ ٩

٦ شارع قصر النيل
القاهرة، مصر
هاتف: ٥٧١٥١٠٠ (٢٠٢)
E-mail: marit56@hotmail.com

ميريت
للنشر والمعلومات

للاحياط ويطلق التهديدات مبعثاً ويساراً.. وزاد ان موقف كليبتون
يعكس قمة عدم المسؤولية والاستخفاف بمصالح الشعوب وحقوقها..
مؤكداً انه سيرد على فريدمان اليوم.

ولوحظ ان خطباء المساجد للصربية تناولوا امس قضية القدس
ووجهوا انتقادات حادة الى دور الإدارة الأميركية لدفع الزعماء العرب
الى الضغط على الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات.

واعربت مصادر مصرية عن اعتقادها بان جهات داخل الإدارة تضغط
لتسعيد الصفقة على مصر بعدما رفض مبارك ممارسة ضغوط على
عرفات في شأن قضية القدس، وكذلك محاولة إقناعه عن اعلان الدولة
الفلسطينية بحلول ١٢ ابلول (سبتمبر) المقبل. ولفت مراقبون إلى
خطاب القاء مبارك الشهر الماضي في تكري ثورة تموز (يوليو) خلا من
أي إشارة الى عملية السلام، واعتبروا انه كان رسالة إلى الأميركيين
استلهم فيها مبارك المرحلة الناصرية وخطابها السياسي، ولقضايا
التي دافع عنها الرئيس الراحل جمال عبدالناصر.

وقال مصدر سياسي له الحياة: «اعتدنا ان تأتي مواقف الإدارة
الاميركية هائلة وان تستغل وسائل الاعلام الأميركية وربما بعض
الجهات في الكونغرس لتصفية الحسابات او الضغط على مصر». ولفت
إلى أن البيانات الصادرة عن الخارجية الأميركية منذ اعتقال سعد الدين
ابراهيم انحصرت على عبارات هائلة كالتعبير عن القلق أو التحذير
بتوقيع المعاهدات الدولية الخاصة بطوق الإنسان من دون اعلان موقف
محدد، واضاف المصدر ان «المواقف تأتي من الكونغرس والإعلام. وما
ورد في مقال فريدمان عن قضية ابراهيم وكذلك مطالبة بعض اليهود

الأميركيين الكونغرس بربط المعونات الأميركية المقدمة لمصر بره
ممتلكات مزعومة لليهود يصدان في ذلك الاتجاه».

وكان مقال فريدمان سخو من حال الديمقراطية في مصر، معتبراً أن
ابراهيم اعتقل لأنه قدم نصائح في هذا المجال. وأشار المصدر إلى أن
نحو ثمان مئوسات اميركية أصبحت اختياراً تقارير تشك في الاقتصاد
المصري، وتساءل: «هل صار الاقتصاد المصري شيئاً فجأة». ولفت إلى
تناقضات في المواقف الأميركية، مشيراً إلى تقرير أصدرته الامم
الماضي السفارة الأميركية في القاهرة، يشيد بالاستقرار الذي يتمتع به
الاقتصاد المصري.

وأكد أن ريوذاً صرامة تنقاها السفير الأميركي دانيال كيرتنز في
شان طلب إطلاق ابراهيم، وإن النياية رفضت اطلاع الجانب الأميركي
على التحقيقات كون القضية تتعلق بوقائع جنائية على الأراضي
المصرية.

يذكر ان تقريراً نوقش أثناء اجتماعات المجلس المصري للشؤون
الخارجية للشهر الماضي، توقع ازمت بين مصر وأميركا حول قضايا
منها السودان وليبيا والعراق وعملية السلام، لكنه خاضع إلى أن
«الجوانب الإيجابية التي تحققها العلاقة بين الطرفين ستكون كفيلاً
ب تجاوز الخلافات».

فى قضية مركز ابن خلدون

النيابة تنهى تحقيقاتها.. وتعلن قرار التصرف أواخر الاسبوع حسيلة البطاقات الزرورة.. اودعت فى الحساب الشخصى لسعد الدين ابراهيم

جنه كساريف ادارية وتم ايداع مبلغ ١٩ الف جنيه فى الحساب الشخصى للكثير سعد.

وكشفت التحقيقات التى اجراها كل من هشام بدوي ورئيس النيابة والشرف المشغولين والشرف هلال وكلاء اول النيابة قيام كل شخص فى الهيئة بجلد ٢٠ الف بطاقة انتسابية مزورة.. ومن أبرز الأشخاص اثنى جيليو بطاقات الهيئة طلق حسان وممدوح السبسي وغيرهما واعترفت نيهال عبدالنبي امام جهات التحقيق استلامها البطاقات الانتخابية من الأشخاص الذين كلفهم ممدوح باحمارها وعندما ٤٤ الف بطاقة انتسابية مزورة وبعد تجميعها طبع نادية عبدالقادر طلبها من الهيئة الى منزل ممدوح، واقرت الشاهدة بقولها قامت بايداع مبلغ عديدة فى حساب ممدوح ببط مصر الكبرى فرع المعادي.

وكشفت الأوراق والمستندات والتقارير للمسيرة عائلة ممدوح مع ذلك القاتل والقاتلين فى السفارة الاسرائيلية، حيث يقوم بعمل ابحاث من الأجزاء المصرية والصوبية وعلاقتها بالانتخابات الحكومية بأرتياها فى صلبه السلام وتبين لنها ابحاث مموله من قبل اسرائيل وتصرف عليه جاسمة يوسف الاسرائيلية

المركز يقوم بإبحاث عن

الأحزاب وعملية السلام

حساب جامعة اسرائيل

للنفسيين، والجراح الاتحاد الأوربي عليها، وبناء عليه أصدر التهم الأول بتسريب بعض الأشخاص على جلب البطاقات الانتخابية للوزارة من محافظات الجيزة والقليوبية وسوهاج واسيوط والقليوبية والقاهرة.

وتبين من التحقيقات ايداع مبلغ قدرت بمصرالى ٢٠٠ ألف جنيه حسيلة البطاقات الزرورة فى حساب ممدوح الذين اراهمم الشخصى، بخلاف الشيكات وتظهرها، حيث يتم استغلالها دون أن يحصل أصحابها على الصيغتها، ثم توضع فى الحساب الشخصى للشخص ممدوح وايداع

لقيام التهمة نادية عبدالقادر بإصدار أوراقها باستخراج شيكات باسماء موظفين ومعينات لتغطية نفق الشروع.

وبعد الانتهاء من استخراج الشيكات بهذه البنود باسماء ومعية تم استخراج مبلغ ألف

كثت ، خدعة عفيفي:

أوشكت نيابة أمن الدولة العليا على الانتهاء من تحقيقاتها فى قضية مركز ابن خلدون التهم الأول فيها استأجر علم الاجتماع السياسى بجامعة الاسكندرية ومدير المركز ممدوح الدين ابراهيم ومساعدته التهمة نادية عبدالقادر والمحبوسين حالياً على لمدة التحقيقات ١٢ آخرين محبوسين.. وقد استعرض المستشار ماهر ميناوي بعد التائب أمام نتائج التحقيقات وقضى كشفت العديد من المخالفات مع المستشار هشام مديرا للمحامي العام الأول نيابة أمن الدولة العليا ومن المنتظر أن يعلن النائب العام فى اواخر الاسبوع الحالي قرار التصرف فى القضية.

وقد كشفت الأوراق للتهمة المحبوسين والأوراق الضوئية ونهال مديانى سكرتير عام مينة دعم الانتخابات المحسوبة علم البطاقات الانتخابية وإصدار أوراقه ونقل تلك البطاقات الى منزله ووضعه فى خزنة مكتبه بحسبة الفول عليها من المصلحة وذلك لاعتماد الاتحاد الأوربي للجنة اللزرة طبقاً للمعد البروم بينه وبين الهيئة على ضرورة استخراج البطاقات الانتخابية

تجديد حبس مساعد الشرطة المتورط في قضية ابن خلدون

كتبت - نجوى عبدالعزيز:

قرر المستشار هشام سرافا
الخاص بحكم الأول لتجديده أمن
الدولة العليا تجديد حبس محمد
حسنين مساعد الشرطة للتورط
في قضية مركز ابن خلدون ١٥
يوما على ذمة التوقيعات. ووجه
أشرف هلال رئيس النيابة مساعد
الشرطة بالقبول ملصقة البيه
أبراهيم للثقة في القضية.
وكانت له اعترفت بقيام مساعد
الشرطة بالتوقيع على البطاقات
الانتخابية للزورة وبختمها بخاتم
الدولة نظير مبالغ مالية. ووجهت
النيابة إلى مساعد الشرطة اتهامات
الرشوة والتزوير في أوراق
رسمية وسرقة اختتام مملوكة
للدولة.

محاميه يخشى ربط القضية بمقال فريدمان

القاهرة: نيابة أمن الدولة تواجه إبراهيم بتهمة جديدة

□ القاهرة - محمد صلاح

■ تفاعلت الأزمة المصرية - الأميركية في شأن قضيتي الموقوف المصري من مفاوضات كاتب الديكتور سعد الدين إبراهيم وآخرين من الباحثين والمتعاملين مع «مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية»

وربط السيد فريد الربيع محامي إبراهيم الضمانات الإعلامية المتبادلة بين القاهرة وواشنطن وموقف موكله من القضية التي تحقق فيها حالياً نيابة من الدولة العليا. وأعرب عن مخاوفه من أن يكون الرد الرسمي المصري على سؤال الصحافي الأميركي توماس فريدمان يلجأه إلى تصعيد في القضية قد يصل إلى حد إحالة إبراهيم وزملائه على محكمة أمن الدولة العليا طوارئ، التي لا تخضع أحكامها للطعن أو الاستئناف أمام أي دائرة قضائية أخرى وتقتل بعد مصادقة الرئيس عليها.

وكانت النيابة استدعت إبراهيم لتحقيقات جديدة مساء الجمعة على رغم العطلة الأسبوعية، وأجهته متهمة جديدة تتعلق بتقديم رشوة إلى موظفين عموميين يعملون في اتحاد الأزياء والتلفزيون، ومعلومات عن استعانة «مركز ابن خلدون» ببعض الصالحين في الاتحاد لتنفيذ أبحاث خاصة بالإوضاع الداخلية في مصر ومنهم أملاً مقابل أدائهم لذلك العمل.

وواجهت النيابة في الجلسة التي استمرت حتى الصباح إبراهيم بتقارير من البنك المركزي عن حساباته في

المصارف المصرية ومعلومات عن حساباته في مصارف أجنبية. وتلقى رئيس المركز أن يكون قدم رشوى إلى أي من الحاصلين في اتحاد الأزياء والتلفزيون، وأوضح أنه استعان بعدد منهم للعمل بعض الوقت في مقابل مكافآت. وأشار محاميه إلى أن القانون حصد الرشوة بأنها «أصول تصرف إلى الموقوف العمومي مقابل امتناعه عن أداء عمله أو لنقصه لأن يؤدي عملاً بعينه» موضحاً أن من استعان بهم موكله من موظفي الاتحاد ساهموا في بحث يتعلق بالتوعية الانتخابية، وهو أمر بعيد عن طبيعة عملهم.

وأوضح إبراهيم أنه له حسابات في مصرفين أحدهما في أميركا والآخر في انجلترا، وتلك لعدد مستحقات المتعاملين مع «مركز ابن خلدون» من الخارج. وتلقى أن يكون حول أموالاً من داخل مصر إلى الخارج.

وقال الديب له «الصياغة إذاً لاجل إبراهيم على محكمة عادية سيحصل على البراءة في أول جلسة. لكن الأزمة الأميركية - المصرية قد تدفع المخابرات إلى إحالته على محكمة أمن الدولة طوارئ ليكون عمرة للإميركيين» مغرباً عن خشية من أن تبدأ محاكمة موكله قبل رفع الحبس الاحتياطي عنه. وأضاف «في تلك الحالة ستتم الجلسات وهو محبوس».

ولاحظ مراقبون أن الهجوم الإعلامي المصري استهدف الجهات التي بدأت بالهجوم الأميركي كالصحافي فريدمان والووبي الصهيوني وبعض عناصر الكونغرس مع الصرخ على التفرقة ما بين هؤلاء وجهات أخرى لم تتشارك في الهجوم

الأميركي. ولسبر الهجوم الإسرائيلي المصري على كلبتون مانه يكتسب يقيناً مصرياً بأن فريدمان لم يكتب المقال من لقاء نفسه واسما بناء على توجيهات من الرئيس الأميركي نفسه. واعتبرت أوساط مصرية أن اللقاء الذي جرى أول من أمس بين كلبتون وفريدمان في أحد ملاعب الجولف -الصد به تأكيد أن كلبتون موافق على ما قُتِبَ في نيويورك تايمز- مشيرة إلى أن القاهرة تعتقد بأن الأميركيين، كانوا سبب الأزمة الأخيرة بل دفعوا في اتجاههم لخصره أن يبينوا لمزاي العام الإسرائيلي والأسرائيلي أن هناك مقاومة عربية تقودها مصر ضد الولاية المتعسرة لاتفاق سلام فلسطيني - إسرائيلي، وأن الإدارة الأميركية قادرة على التماسك مع تلك المقاومة ودعمها. ولفتت مصادر مصرية إلى أن الرد الرسمي المصري الوحيد على التحركات الأميركية صغر عن طريق وزير الخارجية السيد عمرو موسى أكد أن مصر لا تقبل بالضغوط على غراف لتكون الخس مسالة عربية وإسلامية. ويبدو اعتقاد في الأوساط المصرية بوجود -بند شخصي في مقال فريدمان، ولهجة تضريبية- لا يمكن أن يغفلها مسؤول مصري، وأن الشعور المصري بقيمة الأمل جاء لكون المقال صدر عن شخص حظي باحفاء كبير أثناء زيارته لمصر قبل أشهر قليلة ولكونه مقرباً جداً من الإدارة الأميركية، وأن ما كتبه صدر بعد فترة من اتصالات بين الجانبين لتوثيق العلاقات وصلت إلى حد تحويلها إلى علاقات استراتيجية بالنسبة للطرفين.

مصير مثقف يخرق إجماع الجماعة المثقفة



لدى الكتابة عن سعد الدين إبراهيم الآن، لا بد أن نتخيل وبقوة، أن الرجل يقف خلف القضبان، محسوراً من الحركة والهواء الطلق، خاضعاً لاعتباطية نظام السجون وغائه؛ وإن لم يفترض يوماً أنه سوف يستحق المكوث فيه كل هذه الفترة. تحقيقاً واستجواباً وإطاراً يومياً للحياة. لا بد من تخيل ذلك، والتخيل بشيء من الوجع؛ إذ لا هو توقع ولا نص توقعنا أن مساره الطويل سوف يفضي به يوماً إلى الإقامة في السجود مكان اختروعه الإنسان، أي السجن.

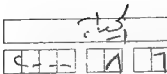
الفائدة الصغرى لفعل التخيل هذا هي في عاداتنا إلى الأصول التي تُملي علينا، بصفتنا بشراً قبل أن نكون مثقفين، بأن نبدى تماطلاً مع سعد الدين إبراهيم محسوراً من الحرية والهواء الطلق... من دون الحاجة إلى التكرار المطول والمُل، لدى مطلع كل مقال وإنما لا "تؤيد" مواقف ولا منهجه في البحث ولا الموضوعات التي يصور على البحث فيها ولا العلاقات التي نسجها طوال مساره... وكنا بذلك نوه تسجيل أننا خلعتنا عن أنفسنا عاداتنا القديمة في الإجماع التام...

فحسب أما الفائدة الكبرى، فهي تكمن في تفكيك الانبساطات الضالكة التي لعبت، ليس فقط بشخصه وانتاجه العلمي... بل أيضاً بالمسائل والقضايا الكثيرة التي أثارها اعتقاله، والتي تحتاج الاستفاضة بها إلى وقت وطول؛ والمقال هذا ليس سوى ملخص عنه. أولى هذه المسائل هي خرق سعد الدين إبراهيم لعدد كبير من "الاجتماعات" الستة وسط المثقفين؛ فهو للنظر العربي الحي، صاحب الشغل، الذي أطلق فكرة "سد الفجوة" بين السلطة والانتقاسيا، أو جماعة المثقفين؛ وهي فكرة كانت تعتبر، حين إطلاقها، شبه محرمة في وسطهم... بحسب اتحدارهم غالباً من أصول يسارية معارضة لنظم الحكم في بلادهم.

وقد أتت هذه الفكرة، كما هو معلوم لدى الكثيرين، ليس فقط إلى تميم صلات سعد الدين إبراهيم ببعض رجالات القرار العربي... بل أيضاً إلى قلبه للمعايير السياسية المتعارف عليها وسط الجماعة المثقفة، والكتابة، مثلاً، عن الملكيات بصفتها أنظمة أكثر قابلية للاستمرار والانسائية من الجمهوريات ذات الطرق الانتقالية والوعود الزورية بغير مشرق... مما أدخل على القاموس الشكافي-الفكري الذائع عبارات ومفردات، عكّرت صفوه وشوشت عليه لطمثاته اللذيذ.

ومن السهولة ملاحظة المفارقة التي اقتضت إليها فكرة "سد الفجوة" هذه... فمباحثها في السجون، فيما للمصورين الرسميين على رفضها يتفلسون الهواء الطلق النظيف.

القضايا العادية هي ثاني الاجتماعات التي خرقها إبراهيم، وعلى رأسها الهداء لاسرائيل، والوحدة الوطنية، القمصنة والسكوت عن موضوع الاتليات الدينية والعرقية؛ والانتتان من اللقصات التي لا يجوز لغير السلطة القائمة البحث بها واتخاذ القرار بشأنها؛ فيما الخوض فيها من قبل المواطن غير المختار كالنّش في نار لم تنطفئ... إذ



المصدر

التاريخ

٦ شارع نصر الدين

القاهرة، مصر

تلفون / فاكس: ٥٧٥١٥٠٠ (٢٠٢)

E-mail: merit56@hotmail.com

ميريت

للنشر والمعلومات



المسموح به إما كإل العداء، الشديد العمومية، لإسرائيل، والاشادة بأصناف «الوحدة الوطنية» المزدهرة في مجتمعاتنا، أو الصمت والكتابة في أمور متداولة، بهت لكثرة البحث في ما يطفو على سطحها فقط سطحها

«البروفيل» الشخصي لإبراهيم، الذي حدّ على هذه المواقف، ونجم عنها في أن يتأقن تماماً الصورة التقليدية التي اقتناها عن الكتاب الناشطين، اصحاب وجهة النظر غير الشائعة: فسعد الدين إبراهيم ميسور، يعمل كثيراً، ولا يخفي سخطه مما يُحاط بشخصه من العداء، ولا تستوقفه ملياً انتقادات موجّهة ضد مواقفه وعلاقاته، غير العنوية والاشجعية، ولا بد من قول ما يُشاع شفاعاً، من أن الكثير من الانتقادات يعود إلى حسد ما... حسد على اليسر والشجاعة والتدبير وسبر المنوعات، مما لا يتّفق به العديد ممن يعملون في حقلي الفكر والبحث؛ والأرجح أن غياب هذه المكات لديهم يعود إلى طبيعة الخروقات التي قام بها إبراهيم... فهي من جهة تتوسل مهارات وعلاقات معينة ليست متوافرة لدى الجميع؛ ولكنها من جهة أخرى لا تفتح أفقاً جديدة، لا في الطروحات الفكرية ولا في السالك للشخصية... بل تظهر هكذا، نهائية، ذات طابع محدد جداً، لا تولد غير نفسها... فلا يأتيها النقد بعين تكرار افعال ايمان وولاء، لانكار قديمة أثبتت بدورها عقمها.

هناك مسائل أخرى لا تقلّ صعوبة وتعرجاً من الخروقات التي أحدثها إبراهيم في جدار اللطيف الاجتماعي والبحث العلمي في العالم العربي أوطها؛ وهذه الممارسة، المؤسسة مرتباتها، تحتاج دوماً إلى استدعاء طرفيها في الأخرى، فالباحث، وهو كائن غير معترف به في عالمنا العربي، يستطع تحمل التجاهل العام لانتاجه لكن ليس بمقدوره القيام بعمله بلا مقابل مادي، ولا فسخ عمره جائداً. أما الاسكّة الوطنية التي يتاح له فيها القيام بعمله، فهي إما الجامعة أو المراكز البحثية الرسمية؛ وهاتان الأخيرتان، إن لم تدعم بعض «خططهما» مؤسسات رابطة، مناصحة لها الشروط والمواصفات والوضوحات، وكلها مقننة، مانهما لا تكونان جاذبتين لا في مشروعاتهما ولا في استيعاب الشروط المعيشية الدنيا للباحث. لذلك فإن الباحث الذي لم يبرح من مصيبه ما يطغى حاجاته، ويرغب بالقيام بعمل حقيقي من نوع الهلاك، سيجلب إلى مراكز التمويل البعثية الأجنبية، وهذه الأخيرة لها بدورها مشكلاتها المعروفة، وعلى رأسها اهتماماتها البحثية الخاصة التي لا تتطلب دوماً مع الاهتمامات التي يعتقد الباحث في داخله بأن بلاده جديرة بها. هكذا نراه، لو أراد الاستمرار، وهذا من حقه، منزلقاً في موضوعات وطرق ليست دائماً على تناف مع عالمه الخاص... أو العام كل هذا يجب أن لا يفل أن العديد من الأبحاث الممولة من المراكز الأجنبية صارت من المرجح التي لا بد من العودة إليها في المجال الذي يخصصها.

أما المسألة الثانية، فتتعلق بالقوانين وكيفية تطبيقها وطرق دفع مخالفيها في العالم العربي، إذ ينتشر فيه نظم لهذه القوانين تعاضد معه أكثر المواطنين عظمة وانظم شأننا على حد سواء: فهم يتركون أن هناك بعض القواعد الواجب عدم مخالفتها، تحت طائلة مسؤولية جسيمة، لكن قلة منطبق هذه القوانين وعجلة الحياة العملية للتسارع، تدفعهم إلى تقص بعض القواعد تيسيراً لأمر حياتية وعملية، والذي يحصل لا السلطة ذات البصيرة العادلة، تعرف بهذه المخالفات للقوانين، ولكنها لا تحرك ساكناً ليس عجزاً أو تعاطفاً، بل انتظاراً الساعة التي سوف تستخدم فيها هذه المخالفة في عملية ابتزاز سياسي معلوم، فتقول:

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
---	---	---	---	---	---	---	---	---	----

تقريباً حرفياً، للمواطن المخالف، في اللحظة المناسبة للابتزاز . أما إن تنماشى معي وتظهر الولاء التفضيلي لسياستي، أو اسجل عليك هذه المخالفة... وهو تسجيل يتجم عنه عادة الخراب لكثرة ما تراكمت المخالفات: هذا ما يحصل مع المواطنين الساكن في حي فقير، والمضطرب مثلاً لمخالفة القانون بأن يقدم «بسيطة» غير شرعية من الثياب القبيحة أو السجائر أو الخفض... والذي يلقى أهله من الجوع يوم «الانتخابات» بأن يصوت للمشروع الرسمي الذي سوف ينقذ الطرف عن هذه المخالفة. وهذا ما يحصل أيضاً للأحزاب التي واكبت منذ سنوات من المخالفات ما يلتفت النظر... والتي ضيقت مخالفة القانون، لحظة كبر رأسها واعتقدت نفسها قادرة على الإخلال بصفو الحكومة وسكبتها... وهذا ما حصل لسعد الدين إبراهيم، الذي قام، بحسب محاضره التحليلية بمخالفات تحتاج إلى زمن معين لارتكابها... وقد «تذكرته» الحكومة عندما شرع بإحضار مراقبين إلى الانتخابات التشريعية القادمة : وهي مباشرة تطال أعز ما عندها، أي صورتها أمام الملا.

والصورة هذه تقضي بنا إلى الحيرة التي انتابت الجميع، وقولها: كيف يمكن لحكومة صديقة للولايات المتحدة الأميركية أن تصمد أمام ضغوطها من أجل إطلاق سعد الدين إبراهيم؟ لدى محاولة الإجابة علينا الأخذ بعناصر غير مألوفة تماماً، اعتدنا على رؤيتها خلف كواليس السياسة... ولكن أيضاً نحتاج إلى إعادة القول أن الصورة تحولت إلى سلاح المعنوي الداخلي لسلطة شميحة المظالم، ثم إلى مادة تعبوية شبه مضغوطة لجميع الطاقات، ضد «مفوء» هو اليوم، كما الأمس، الصديق والمشير والمنسق الأكبر

دلال البزري

المصدر	العدد	العدد	العدد
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

٦ شارع مصر الدولي
الغزة، مصر
نايف / ملكي / ٢٠١٦
E mail merri56@hotmail.com

ميريت
للنشر والمعلومات



توجيه تهمة التخابر والرشوة

للسعد الدين إبراهيم

وجهت النيابة أمن الدولة لملها
مسماة امس تهمة التخابر
والرشوة الى الدكتور سعد الدين
ابراهيم للتم الاول في قضية بن
خلدون. كانت النيابة قد استدعت
للتم للمرة السابعة مسما امس
قبيل تجديد حبسه، ووجهته
بالسؤال للتهمة الجسد في
القضية. كما واجهته بالاستندات
التي تم ضبطها أثناء اجراء
العاينة لقولته بالمعادى امس
الاول.

سفير الولايات المتحدة يطلب لقاء رئيس الوزراء

مصر: ابراهيم جاسوس اميركي

□ القاهرة - محمد صلاح

في صحيفة «نيويورك تايمز»
وعلى رغم أن حدة الهجوم الاعلامي المصري على
فريدمان وجهات اميركية خفت بدرجة كبيرة أمس،
يبدأ ان القاهرة اختارت قضية «مركز امين خلدون»
مسرحاً للرد على الحملة الاسيركية. واعتبر مراقبون
أن الاتهام الجديد، يعني ابراهيم واميركا في ان،
بعدها لاحقوا ان النيابة حذيت اسم الدولة التي
اعتبرت ان ابراهيم تخاير معها (راجع ص ٩).
وجاء التصعيد المصري بعد أقل من ٢٤ ساعة
على مقال نشره في صحيفة «واشنطن بوست»
المصفاي الاميركي جيم هولاند، الذي يعتقد
المسؤولون المصريون أنه قريب الى دوائر صنع
القرار في الولايات المتحدة. وانتقد المقال الزعماء
العرب وبينهم الرئيس مبارك وحملهم مسؤولية فشل

■ وجهت نيابة امن الدولة العليا في مصر امس
الى رئيس «مركز امين خلدون للدراسات الانسانية»
الدكتور سعد الدين ابراهيم تهمة «التخابر مع دولة
اجنبية هي الولايات المتحدة، بغصد الإضرار
بمصالح مصر العسكرية والسياسية والاقتصادية».
وجاء هذا التطور ليزيد تعقيد الأزمة المصرية -
الاميركية التي نشأت بداية الشهر الماضي اثر اعتقال
ابراهيم (يحمل الجنسية الاميركية) ونداعلت بعد
اتهام اوساط اميركية القاهرة بالنسب في فشل
مفاوضات كامب ديفيد لرفضها ممارسة ضغوط على
الرئيس ياسر عرفات لقبول طرح اميركي يتعلق
بمسألة القدس.

وظهرت الأزمة على السطح بفعل مقال نشره
الثلاثاء الماضي المصفاي الاميركي توماس فريدمان

مفاوضات كاسب ديليد، بعدما اعتبر انهم «حرصوا عرفات على رفض
الصفحة الإسرائيلية - الأميركية للقضية القدس كون السلام لا يحقق
مصالحهم».

عقوبة التجسس

ووفقاً لقانون العقوبات المصري فإن جريمة التجسس - التخابر في
التحجير القانوني تصل عقوبتها الى الاعدام، لكن فريد الديب محامي
ابراهيم اعرب عن امله بإسقاطها عند صدور لأحد الاتهام في القضية.
قبل إحالتها على المحكمة، بعدما اعتبر أن موكله ضحمة الزمة
المصرية - الأميركية.

وسارع السفير الأميركي في القاهرة دانيال كيرفنز الى طلب لقاء

رئيس الحكومة الدكتور عاطف عبيد الذي التقاه في مقر مجلس
الوزراء، واكتفى كيرفنز بتصريح مقتضب عقب المقابلة، وقال انه ناقش
مع عبيد «عددًا من القضايا المتعلقة بدعم العلاقات بين البلدين، وكذلك
تطورات عملية السلام في الشرق الأوسط، متشيداً بالدور المصري
الداعم للتوصل الى تسوية شاملة وعادلة في المنطقة، لكن مصادر
مطلعة أكدت ان الحملات الاعلامية المتبادلة وموضوع ابراهيم اليرت
اقضاء الاجتماع، وكانت السفارة الأميركية أعلنت عقب تمديد حبس
ابراهيم الاسبوع الماضي ان كيرفنز سيرفع مستوى الاتصالات التي
يجريها مع المسؤولين المصريين لاطلاق رئيس «مركز ابن خلدون» الى
أعلى المستويات، وأكدت المصادر ان الموقف المصري الراض أي تدخل
في القضاء أعيد تأكيده خلال لقاء عبيد السفير.

محاميه اعتبر القضية سياسية وحلها يحتاج الى قرار سياسي

مصر: اتهام ابراهيم بالتخابر مع اميركا يزيد الازمة مع واشنطن تعقيداً

□ القاهرة - محمد صلاح

مرحلة لاحقة ليسلم نحو ١٥ آخرين من الباحثين والمعاملين مع المركز وهيئة دعم الانتخابات، المعروفة باسم «هـى» والتي يشغل ابراهيم موقع أمين الصندوق فيها. وصيبت النيابة حبس ابراهيم مرتين، كما مددت حبس محامية المتهمين في القضية. وينتظر أن تبت النيابة المقتل في مصير رئيس المركز وسكرتيرته، وإن كان التطور الأخير يؤكد أن إطلاعهما بات مستبعداً تماماً.

ومنذ القبض على ابراهيم طالبت الولايات

المتحدة بإطلاقه كونه يحمل جنسيتهها. وصدرت بيانات عن الخارجية انتقدت تعامل السلطات المصرية مع القضية، وحبس ابراهيم من دون إحالته على القضاء.

وترجع ابراهيم في جملة امس عن موقفه (اعلنه الأسبوع الماضي بعدم التعاطي مع تحقيقات النيابة أو الرد على أسئلة المحققين، بعدما اتهمه محاميه بأن ذلك قد يؤثر على موقفه في القضية، لكنه ذار في بداية التحقيق واحتج على نقله من السجن إلى مقر النيابة

في سيارة ترحيلات تابعة للشرطة خالية من أي مقعد، وقال إن حياته تعرضت للخطر وأنه انقلب أكثر من مرة داخل صندوق السيارة المغلق أثناء سيرها، وطلب إثبات احتجاجه في محضر التحقيق، لكنه فوجئ بتطورات جديدة حين واجهه المحققون بتهمة التخابر.

وتضمنت المعلومات عن التهمة بأنه شارك يومي ٢٨ و ٢٩ نيسان (أبريل) العام ١٩٩٤ في مؤتمر عقد في واشنطن نظمه معهد الدراسات الاستراتيجية التابع لوزارة الدفاع الأميركية بالتعاون مع المركز المصري للدراسات الاستراتيجية الذي كان يترأسه في ذلك الوقت السيد أحمد فخر. وعقد المؤتمر تحت لافتة

مستقبل العلاقات المصرية - الأميركية في مناسبة مرور ٢٠ سنة على عودتها بين البلدين، وشارك في المؤتمر، إلى جانب ابراهيم، عدد من الأكاديميين والباحثين والسياسيين المصريين، بينهم وزير الشباب الحالي الدكتور علي الدين هلال ورئيس تحرير مجلة «السياسة الدولية» الدكتور أسامة الغزالي حرب والإستاذة في جامعة القاهرة الدكتور هبة خير الله والسفير تحسين شمير

■ بخلت قضية «مركز ابن خلدون للدراسات الأبحاثية» المتهمة فيها الدكتور سعد الدين ابراهيم وأخريين من الباحثين والمعاملين مع المركز معطفاً جديداً، في موازاة الطغلات التي ألزمتها أزمة مصرية - أميركية بفعل مقال نشره الثلاثاء الماضي الصحافي الأميركي توماس فريدمان في صحيفة «نيويورك تايمز».

ووجهت نيابة أمن الدولة العليا إلى ابراهيم الذي يحمل الجنسية الأميركية تهمة: «التخابر مع دولة أجنبية» في الولايات المتحدة، بقصد الإضرار بمصالح مصر العسكرية والسياسية والاقتصادية» وذلك خلال جلسة تحقيق جرت معه أمس في حضور محاميه فريد الديب الذي اعتبر أن القضية سياسية وينبغي حلها بقار سياسي من دون أن يعني ذلك، قانونياً، تدخل في القضاء.

واستندت التهمة إلى مشاركة ابراهيم في نيسان (أبريل) العام ١٩٩٤ في مؤتمر نظمته وزارة الدفاع الأميركية (بنتاغون) في واشنطن التي فيه بحثاً عن «الطرف الإسلامي» في مصر، وعلى رغم مشاركة مصريين آخرين، بينهم مسؤولون، في المؤتمر الذي عقد تحت عنوان «مستقبل العلاقات المصرية - الأميركية» رأت النيابة أن إجابات ابراهيم على أسئلة طرحت في المؤتمر تضمنت الخوض في أمور عسكرية وسياسية ومعلومات تتعلق بالأمن القومي لبلاد ما دعاها إلى توجيه التهمة إليه.

وكانت السلطات أوقفت بداية الشهر الماضي ابراهيم وسكرتيرته السودانية الجنسية نادية عبدالنور وأحالتهما على نيابة أمن الدولة التي امرت بحبسهما مدة ١٥ يوماً ثم نمة التحقيق، بعدما وجهت لهما تهمة تلقي أموال من جهات أجنبية مقابل إمدادها بمعلومات مغلوطة عن الأوضاع في البلاد مما يؤثر على موقف مصر السياسي والاقتصادي والاجتماعي في المحافل الدولية ويضر بالأمن القومي للبلاد، واتسع نطاق القضية في

إضافة إلى معلوماتين مصريين يعملون في السفارة المصرية في واشنطن. والتي إبراهيم في المؤتمر بحثاً عن التطرف الإسلامي في مصر. لكن التهمة استندت إلى كونه خاض في الرد على أسئلة تتعلق بمعرفة التوجهات المتوقعة للقادة العسكريين المصريين بالنسبة إلى سياسة مصر تجاه الولايات المتحدة.

ونفى إبراهيم التهمة مشيراً إلى أن المؤتمر عقد بشكل علني وشارك فيه مسؤولون مصريون، ولو كانت المشاركة تمثل ضربة بالمصالح المصرية لما شارك السفير المصري في واشنطن وبعض العاملين في السفارة فيه. وأوضح أن أوراق المؤتمر والنقاشات التي جرت فيه طُبعت في كتاب صدر في القاهرة باللغة الانكليزية. لافتاً إلى أن المؤتمر نفسه عقد مرة ثانية في القاهرة، وشارك فيه الأشخاص أنفسهم إضافة إلى عدد من موظفي وزارة الخارجية المصرية.

ووصف الديب التطور الأخير بأنه «منعطف سياسي خطير في قضية مركز ابن خلدون». وأعرب عن أمله في حلها عند صدور لائحة الاتهام في القضية وقيل أحاطها على المحكمة. وتساءل: «كيف توجه التهمة إلى موثقي لجرد مشاركته في مؤتمر شارك فيه مسؤولون في مواقع رسمية؟». وأضاف: «لو كانت المشاركة تمثل ضربة لمصر ما كان من شاركوا أن يحتلوا في مرحلة لاحقة مواقع مهمة ومناصب رسمية مثل وزير الشباب الدكتور هلال الذي يشغل حالياً منصباً وزارياً في حكومة مصر». واعتبر الديب أن عقد المؤتمر مرة أخرى على الأراضي المصرية «دليل على أنه لم يكن مخالفاً للقانون أو يفرض الشكاير». لافتاً إلى أن رئيس «مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية» في مؤسسة «الأهرام» الدكتور عبد المنعم سعيد شارك في مؤتمر القاهرة، ونفى كلمة مثل إبراهيم وحرب وعسبره. واعتبر أن التحقيقات التي جرت مع موثقه منذ القبض عليه، لم تثبت تورطه في أعمال مخالفة للقانون فكان الاتجاه إلى الربط بين الجنسية الأميركية التي يحملها والوقوف بالنسبة إلى أميركا.

وأضاف: «دخلنا منعطفاً خطيراً يراود لسعد الدين إبراهيم فحين أن يكون هو رأس الذب الطائر. والقضية تحتاج إلى قرار سياسي لإنهائها». مشدداً على أن إغلاق ملف القضية بقرار سياسي من يعد تدخل في أعمال القضاء. وأوضح أن قانون السلطة القضائية ينص على أن النيابة العامة تابعة بأكملها إلى وزير العدل. وما دامت القضية في حوزة النيابة ولم تحل بعد على المحكمة فإن قراراً سياسياً يحلها لن يعد من قبيل التدخل في أعمال القضاء».

اتهام سعد الدين إبراهيم رسمياً بـ«التخابر» نيابة أمن الدولة تطلب إدانته بتهمة عقوبتها السجن 25 عاما

القاهرة: اشرف الفقي

في تطور مفاجئ للقضية
مركز ابن خلدون وجهت نيابة
أمن الدولة العليا بمصر أمس
تهمة التخابر لى رئيس مركز
ابن خلدون للدراسات الانمالية
الدكتور سعد الدين ابراهيم
وقال محاميه فريد العيب
لـ«الشرق الأوسط» ان النيابة
وجهت له هذه التهمة على خلفية
علاقاته مع الولايات المتحدة
الاميركية وكانت النيابة واجهت
الدكتور ابراهيم في جلسة عقدت
يومى الجمعة والسبت الماضيين
بالتهم المنسوبة إليه والتي
نفاها، وأكد ان عمله البحثي
ليس فيه أي نوع من أنواع
التخابر.

وينتظر إحالة أوراق القضية
الى المحكمة التي يتوقع أن
يصل حكمها الى 25 سنة في
حالة إدانته بالتخابر. وقد أخلت
النيابة سبيل مشهم آخر، باحث
بالمركز، ويدعى محمد مختار
بضمأن محل اقامته.
وقد نددت سبع منظمات
للدفاع عن حقوق الإنسان بصفت
الاتحاد الأوروبي بشأن اعتقال
ابراهيم.

بعد إخلاء سبيل سعد الدين إبراهيم

أقارب المتهمين يتحدثون عن ضغوط السفير الأمريكي للإفراج عنه!

قال من قبل لوكالة الأنباء الفرنسية: قال فريد الديب لا يوجد تساهيل ولا تجسبي ثم اضاف ان التحقيقات مستمرة وأن سعد سوف يذهب إلى سجن طرة لإتمام إجراءات الإفراج وضع الكفالة ثم أخذ فريد الديب للحاسب بجري اتصالات عديدة من قبله عن الحصول ثم انطلق بالسيارة كان سعد ما زال في مبنى القنينة

القتت الأسرع، بخلاف شقيق مادية عبدالقادر، والذي أكد أن القضية سياسية وزعم أن السفير الأمريكي اتفق بمسئول وزارة كبير مرابي في وقت قصير خلال هذه الأيام شال كقضية وبال بكون لنا عدا وأعلن أن قسرة المصرية هي التي لفتت الانتباه لها وقال إن صاغت القترحيلات انصرف قبل أن يتسلم خطاب الإفراج من المتهمين إلى هذا سوب يجعل سعد ونحوه يذهبون إلى السجن مرة أخرى لإنهاء إجراءات الإفراج

أشياء بعد أن سمع أحمد إبراهيم

إبراهيم، وثانية عبدالقادر - العبد الثاني لمرکز ابن خادین یسعدون إلى مبنى القنينة ويزان دون اعتراض وفي التابل يطمس المصحفون في الاعتزاة وبعد تحقيقات استمرت ما يقرب من ثلاث ساعات، نزل ورجل الشرطة وتضاعفت الإجراءات الأمنية المشددة لاسفل مبنى القنينة، وما هي إلا لحظات ونزلت مادية عبدالقادر، بلاسيها البيضاء، كانت قارعة نمر على وجهها، ونفذت أثناء صعودها سيارات القرحيلات لتتبعها خلال قاعة التقهوا مسجالي بكفالة ه آلاف جنيه وسرعان ما نزل فريد الديب مصحفي سعد وهو يتسلم سجنه كوثيا يتحدث ضامعا بزعم التسخيرين إلى الصحفيين قائلا إنه تم إخلاء سبيل د سعد الدين إبراهيم بكفالة ١٠ آلاف جنيه وأضاف الديب لقد قلت كلمتين لفظ في التحقيق ، حيث طالت بالإفراج عنه ، أن التحقيقات وصلت لمرحلة لا تستوجب حيسة احتياطيا، وسواء في اتهام القنينة لسعد بالتخاير مع أمريكا كما

مثالما شكلت قضية مركز ابن خادین مستطابا كبيرا على ساحة العمل السياسي كانت قضية حسن سعد إبراهيم ثم الإفراج عنه بمثابة وجبة صحفية ساحة تلتهم تفاصيل الصورة من مبنى القنينة حتى فيلا سعد إبراهيم في اللندى وشاليه السائل للشمالي ، حيث فرغ إلى هناك في أعقاب الإفراج عنه

والأسرع، ترصد ملاحم الصورة يوم الخميس الماضي كان يوم نظار تجويد حسن المكتشور سعد الدين إبراهيم مدير مركز ابن خادون ، ذلك بداية أمن الدولة العليا بمصر الجديدة، في حضور حشد إعلامي كبير الصحف المصرية وكذلك وكالات الأنباء العالمية والفضائيات العربية وأمام مبنى القنينة وسط جو شديد الحرارة وقف المصورين ينتظرون التناقل للصور لسعد الدين إبراهيم في أثناء نزوله من مبنى القنينة ولكن المصور حاول إيعاها، وجدت مشادة خفيفة بين المصورين ورجل الشرطة، على إثرها تم نقل سيارات الترحيلات ووضعها في مكان بعيد عن المصورين ، وعلى الجانب الآخر كان الصحفيون ومراسلو وكالات الأنباء يمسسون في الاستراحة الخاصة بالقبالة وكان الجميع ينتظر صدور قرار خطير تصدره شابة أمن الدولة بشأن د سعد الدين إبراهيم، حيث إنها المرة الأولى التي ينبه عليهم باصطحاب مصورين ، وأثناء جلوسهم حضر عميد شرطة ليمصروهم بكه سوف يسمح لهم بالتصوير ولكن على مسافة تزيد على ٢٠ مترا

أشياء كان اقرب صعد الدين



دابة عدد المور سكرتيرة مركز ابن خادون بعد الإفراج عنها

القانوني ما زالت اسام القضاة لكن الدولة الامم هي فتح الباب على مصراعيه لكل من هي وياي كي يتسنى علاقات مشبوهة مع جهات اجنبية معادية، وتتيح الفرصة لاجمع الطوابع ويرصد احشياء، اوطان بحرية، ولي اعتقلني انه لايد من وضع ضوابط على عملية جمع للظروفات، لانه ليس صحيحا ما يقال من ان الظروف متاحة في عصر ثورة الاتصالات، فهذا حق يراه به باطل ، فالتطاليل للظروفه ادم من مجرد وجودها، لكن ادم دالة في هذه القضية هو ان العدو الصهيوني وجهاز المخابرات الاسريكية مازالا يبتغران أن مصر عدو يتبني اشترافى صفوهه والتمت بامته القوي

● الدكتور عبد الرحمن سعد يرى أن عملية ركن القضية حتى يتساقا اراي العام مسك سياسي غير مستبحة ، كما حدث في قضية التنظيم للصرة لعقود الإنسان ، فقد اتضح ان ضغوط الجانب الاسريكي وخموصا بعد الصلة الاعلامية على الرئيس مبارك وموقفه من قضية القصر، كان لها دور في تراجعات قضية مركز ابن خلدون

● ويظل العددي السياسي للقضية يتزايد دون حسم لنتظارا لارتقاء قضية مصر باعتمادهم الحصن الوطني الحصين الذي لا يعترف بانه ضغوط يمارسها اهل الدياسة.

السيد جمال الدين
زهير العربي
تصوير: أحمد شريف

شأنى سعد نيا الإخراج عن شقيقه أخرج لعاقبة كخيرة من القنود (وفاة) الخصمين وللمة جيب) وسعد إلى أعلى مبنى ليلية ليسعد لكافة وما هي إلا لحظات وتزل سعد في طريقه إلى سيارة الترحيلات كان يرتدي سهوبا رماديا وقميصا مقشاه وكانت الاستساعة لا تتأرق وجهه، ثم سعد إلى سيارة الترحيلات في حراسة أمنية مشددة في طريقه لإتهاء إجراءات الإخراج في تمام التقدمة مساء الخميس كان الاحتفال في فيلا الدكتور سعد بللعادي مخصصوا على الأصغقاء، والأكارب، وتلقى التليفونات من اللواتي بالإخراج عنه بعد القضاء، السالخن والجمام اللذان تحدث سعد إبراهيم عن ليلة في تعين مدير جنيد للمركز مع احتفاله بالانتراف، على مجلس الأبناء بالإضافة إلى تعيين مستشار فاسم ناتنا الصبر، وهو الذي بعد كتابا يدافع فيه عن الدكتور سعد بدموان مشكك تحت الحصار، وشين الدكتور هجوما على وسائل الإعلام التي هاجمت موقفه وعلى رأسها جريدة الأسبوع

قرار الانسحاب من رئيس مركز ابن خلدون يكافاة على دمة للقضية يفتح ملف القضية لمرات للتحدة، التي يرى البعض انها حامت بعد تفتل سياسي نتيجة للضغوط الاسريكية، ووراءها البعض مجرد إجراء قانوني لا يثنى إطلاقا على القضية التي ما زالت مطروحة أمام الحكام، بدورنا طرحنا السؤال على بعض الماطن

للجنس احمد بهاء شعيان اصلها بقره، اعتقد ان القضية اكبر بكثير من مجرد حمولة في لالات الإخراج عن سعد إبراهيم، للقضية من حيث الشكل

١ مقال آخر لـ «توماس فريدمان» ينفت فيه سموه!

اعتقال سعد الدين إبراهيم «وحشية» وعداء للديمقراطية!

الديمقراطية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة
سعد الدين إبراهيم بناء على اتهامات
باطلة بالأمس من ذلك أن عدداً من المعلقين
الأرثوذكس كتبوا مقالات
للتفتيح في مصطلح أعربوا
فيها عن تأييدهم لاستقلال
إبراهيم لأن الاتحاد الأوروبي
قام بتحويل دراسة كان قد
أعدّها عن عملية الانتخابات
ولأنه كان يزيّد التفتيح مع
إسرائيل ولا يزال هناك عدد
من الخبراء العرب يكرهون
إسرائيل والغرب أكثر مما
يحبون الديمقراطية



سعد الدين إبراهيم

ومع ذلك كانت هناك أخبار
طيبة، منها أن رامي الخوري
الكاتب الصحفي الأردني للـ«شعب»
والديمقراطي الشجاع وصف اعتقال إبراهيم
بتهمة تلقى تمويل أجنبي بـ«قمة للامانة»
من جانب نظام يتلقى هو بنفسه مساعدات
أمريكية. وقد استنكر خوري وعدم وجود
موسى الخلاقي بالنول العربية، كما استنكر
«الوحشية القضائية» السائدة فيها وهاجم
رفاعة الذين أيّدوا اعتقال إبراهيم، والذين
وصفهم به «الشميطين فاضلي الثقة في
انفسهم». وفي القضية الغربية يمارض الآن
اتصال الديمقراطية الفلسطينية بأسر
عرفات. وقد افتتح صحفيون فلسطينيون
موقع إنترنت Amin-org لكي ينشروا به
كل ما يحذف رؤساء تحرير الصحف
الحالية، أو قضايات عرفات. كما صاغ ذلك
الله، د. خليل الشافعي: مع عرفات طلبة
حاكم وحيد غير مستعد لانقسام السلطة أو
الاعتراف بالجمعية المنى (ونظريته في
العمل تقول): «سأعطيكم دولة، وستنجزونها
كما يحلو لكم. وعندما أموت خذوا إيديامي
وورثوها به على ما ترون». لكن أي أن
أموت دعوني أحصل على الدولة، وهكذا
أصبحت محتاجين لدولة لكي نضع حدا
لثروات منظمة التحريض والورثتها - ثرات
الاستبداد والأجهزة السرية والحاكم
العسكري وعدم تقديم التقارير عما يتقد من
أعماله

لم يكن المقال الشهير طبعاً مصر، هو
المقال الوحيد الذي حاول فيه «توماس
فريدمان» الإنسان مصر وتصويرها وكأنها
تسبح يدور في السلك
الأمريكي فهو يحاول بشكل
مستمر خلق صورة نمطية
متحولة عن العرب. هم
مستبدون من وجهة نظره لكن
العملة مستعبد دور كساعة
البندق التي مستعبد قشور
الجموع العربي - كما يشير
النظام الديمقراطي في رأيه
هو النظام الذي يقدم علاقات
تعاون مع إسرائيل هذا
المقال نشرته صحيفة
«هارتس» لفريدمان يوم ٢٦

بوليفر الماضي وترجمه ياسين
حسام الدين. يقول فريدمان: هناك عملية
كاملة لتسريب في أوصال العالم العربي
شيئاً فشيئاً تعمل الإنترنت والعملة فيها
عمل كساعة البندق التي تحط قشور
للجموع الصلبة وتزده مؤيدي الديمقراطية
بأفوات جديدة. ومع ذلك فلا تخشعوا
أنفسكم، فهناك اتهامات مسيحية
للمنظمة الديمقراطية زورهم وتصور بالبراد هي
الأخرى في هذا العالم العربي، وليست
هناك وسيلة لمعرفة أي الفريقين سينتصر.
يؤيد أن لغة معركة نشطة مفعمة بالحياة
على الأقل تدور رحاها في جانب آخر من
العالم العربي.. فالتنقصوا موقع إنترنت
«Cairo Times»، وهي صحيفة مصرية
جديدة تصدر باللغة الإنجليزية في قريش.
وعندما تأتي الصحيفة إلى مصر تقدم
الحكومة المصرية باستخدام نفس الرقيب
معهما فماداً بفعل رؤساء تحريرها إنهم
يطعمون حالياً بحروف حمراء باردة في
موقع الإنترنت الخاص بهم «Cairo
times.com» كل ما تنحدر الحكومة
وتشيطه من الصحيفة، في باب اسموه
من طبعنا وقد مرّت هذه الغالات (أريا) ...
فيمكنكم اللجوء - على سبيل المثال - إلى
مصدر الاقتصاد الحيوي لتعرف إلى أي
حد حفا تصل خطورة الفساد في مصر...
ولتر بالبطش ما لم يحبه الرقيب فحظاً!

إلا أنه لا يزال هناك كثير من الجهد
والعمل ينتظر دعاة الديمقراطية ومؤيديها
الدرب في إجراء محفل قامت مصر منذ
ثلاثة أسابيع باعتقال خبير العلوم

تأليف: توماس فريدمان
ترجمة: ياسين حسام الدين
معا، أرتسه ٢٠٠٠/٧/٢٦

تنويريون مريضون يتعاطفون مع (سعد الدين) ويكرهون (إبراهيم)!!

عجيب أمر هؤلاء (التنويريين) الذين يدعون صياح مساءً، يدافعهم عن حقوق الإنسان وضد انتهاك الدولة المستبدة لها ويؤيكون بحقوقه في صحتهم القديمة والاسموية علي اعتقال (سعد الدين إبراهيم) المتهم بشايات الرشوة والعمالة والتزوير والتفويض في قضايا وشايات شائكة. ولكنهم عندما تتحدث حقوق الآخرين، وخاصة إذا كان هؤلاء (دعوى التنويريين الجدد) كسلفهم ويمسكون صحتهم في هذا الأمر، كان لهم بعض حياء، ويحدث البعض الآخر ممن فقه مكرًا، يزايد علي الدولة في صبرهم، ولعل الخوف من حزب العمل ومحاربة اقتراحه المنظمة من قبل أجهزة الدولة الأمنية والسياسية (في تحت سياسي غير مهووم) كشف للجميع هذا الوجه للزائف للتنويريين الكذبة، فهم دعاة دفاع عن حقوق

يقسم



د. رفعت سيد أحمد

يا دعاة حقوق الإنسان، أيتها المدافعون عن (سعد الدين)، أين دفاعكم عن إبراهيم شكري، عن حزب العمل، إن خلاصكم بل خلاصنا نحن أيضا مع بعض قادة الحزب في إدارة مشروع «ليمة لاعتصاب المهر» السامة لا يجر هذا للصمت الخفي، الذي كشف إلي أي مدى زيف دعاياكم وطلال منكم، إن ما يتعرض له حزب العمل إن مستهم وكذا باقي القوى للوطنية عليه، سرور بطلانكم جميعا، فانتبهوا ولا تنهضوا وتروا بجد فالمصيبة ضد الوطن كله!! والله اعلم

